شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 8 - September 2003

العدد الثامن – سبتمبر ٢٠٠٣

ولي العهد والإصلاحيون:
أزمة الإصلاح في بلد محافظ

من الطروحات الإصلاحية الى الدعوات الإنفصالية

أضواء على مؤدّيات الإرباك السياسي السعودي

ثقافة الحقد والموت:
دور السعوديين في العراق

الخطر على الداخل:
جغرافية العنف السعودي

من سياسة القبض الى سياسة الدفع بالتي هي أخشن!
أزمة السياسة الخارجية السعودية

الصحوة الدينيّة السلفيّة والغيبوبة السياسيّة

محليّة الإرهاب ومسؤولية الدولة

إنسداد الإصلاح والهروب الجمعي الى السياسة

منذ تسعين سنة

منذ تسعين سنه
وأنا أرسم طفلا بجبيني
وأرى الماء بخاراً في الغيومْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
والهواءُ الطفل مسروق كنفطي
والندى فيَّ ركام وهمومْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
وأبي يُمْطِرُني..
يخلق البسمة لحناً، ويغني مثل زيتونٍ تُعريه السُّمومْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
والعظام اسْتُلِبَتْ من لحمها، ودمي قنديل قبرٍ
والحكايا تندب النفطَ.. تُغنّي للرخامْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
وأنا الحاكم والمحكوم والعبد الإمامْ
وأنا نبضة شعب تتلقاه السهامْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
ما اغْتُصِبَتْ إلا حبيبات شعوبي..
سأرى نجد إلهاً، وأرى يثرب عبده
وأرى العصفور موتاً تتشهاه بقاع النفط في كلّ الزوايا

هذه قصّة عصفوري اليتيمْ
قصة الموتى بواحات القطيف الخربه
آهِ يا مولايَ كانت أمّة
نُسيَ الموج على شاطئها وكأنا (وحدة) فاقت سراويل المواويلِ
وعادت لتعري ناهداً سُرِقَ النفطُ حبالاً من ذويها
آهِ كم كان زماناً نتغنّى..
آهِ من دنياً تعيد الخلق أحزاناً فحزنا

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
والدمُ.. الموتى.. المدى.. الأشجارُ... كلّ في السجونِ الهاربه
أيّها الشعب المفدى:
خادمٌ.. يرسم لوحات الملايينِ
ونهد في طريق الإغتصابْ
خادمٌ.. يَسلب جوعي..
يسلب الماضي عراءً،
خادمٌ.. يحكم بالجوع شرايين العِبادْ

★ ★ ★

منذ تسعين سنه
وأنا أنتظر النخلة بالحلم الأصيلْ
وأنادي الموج بالبحر المسمى جبرئيلْ
آهِ يا أمّي كمِ اعتادَ عباد الله تسبيحا هناكْ
أمّة كانت تقود الشمس (توحيداً).. (حواراً)..
وانتهت نارَ مماتْ
انتهتْ نارَ مماتْ..

شعر: محمد الهاشم

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

زيارة ولي العهد الى موسكو
خطوة في الإتجاه الصحيح

تردّي العلاقات السعودية الأميركية دفع بالقيادة السعودية الى التفتيش عن حلفاء إقليميين ودوليين جدد، لم يكن من الممكن في يوم من الأيام مجرد التفكير فيهم. لقد خطا ولي العهد خطوة استراتيجية في إعادة التوازن للعلاقات السعودية ـ الإيرانية، رغم ممانعة بعض أطراف من العائلة المالكة، ورغم عدم الإرتياح الأميركي. وخطا بزيارته لموسكو، خطوة أخرى في بناء علاقات دولية فيما يشبه إعادة قراءة للسياسة الخارجية السعودية التي انتكست في السنتين الماضيتين الى أبعد حدودها، وأصبحت المملكة بسببها مكشوفة سياسياً بعد تضاؤل الآمال في إعادة العلاقات الأميركية الى سابق عهدها، أو حتى منع تدهورها في الفترة القادمة، مما زاد هواجس صانع القرار السعودي من أن المملكة، أصبحت بلا حلفاء يعتدّ بهم، وبدون قوة ذاتية قادرة على الدفاع عن نفسها فيما إذا قررت الولايات المتحدة التصعيد والعداء الى حد تهديد نظام الحكم السعودي نفسه.

زيارة موسكو، وتوقيع اتفاقات سياسية واقتصادية بين السعودية وروسيا، كان استجابة لتحدّ يتهدد البيت السعودي نفسه من الحليف الأميركي (السابق)، ورسالة أراد منها الأمير عبد الله القول بأن العائلة المالكة تمتلك البدائل السياسية مثلما تمتلك واشنطن بدائل للمملكة أو للعائلة المالكة نفسها. ولربما ينفتح السعوديون في المستقبل على قوى أخرى دولية كالصين والى حد ما ألمانيا وفرنسا، لتقوم بدور تسوير المملكة دولياً في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من قرارات عقابية قد تتخذها واشنطن أو تفرضها بحجج أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو أي حجج أخرى.

ولكي تكون هذه النقلة النوعية في العلاقات الروسية خطوة في تصحيح السياسة الخارجية السعودية لا بدّ أن تكون ضمن مراجعة شاملة للشأن الخارجي، وليس مجرد رد فعل على تطور موقف واشنطن تجاه الرياض، أو تكتيك يبتغى منه (الإغاظة) لتعود بعدها المملكة مرة أخرى في الحضن القديم بعد (زعل طارئ). وإذا كان من المنطقي، أن دولة مثل المملكة، لا تسعى الى المصادمة، وتنهج سياسة الدفاع والحماية للذات، فإن سياسة الأحلاف يجب أن تنتهي، لا مع واشنطن ولا مع غيرها، كما أن الإعتماد على (الدفع مقدّماً) لثمن السياسات أمرٌ غير صحيح، لا مع موسكو ولا مع واشنطن. ولقد ذهب الوفد السعودي الى موسكو، وفي جعبته (تنازلان أو إغراءان) أحدهما سياسي: شطب قضية الشيشان من الأجندة السياسية والتي عكرت العلاقات بين البلدين، حيث اعتبر السعوديون الموضوع الشيشاني شأناً داخلياً. والآخر إقتصادي: وهو توقيع إتفاقات عدّة إقتصادية ونفطية، يرى البعض أنها ضرورية لتأسيس أرضية للتحالف القادم بين موسكو والرياض، والتمترس خلف موسكو دولياً، وإعادتها الى المنطقة العربية بثقل أكبر بعد أن ساهمت المملكة لعقود طويلة في إخراجها منها.

السياسة الخارجية السعودية تُصنع اليوم على أصوات التهديدات القادمة من البيت الأبيض والكونغرس والإعلام المتصهين، ونخشى أن تكون ردّة الفعل السعودية آنيّة، ولا تخرج عن مسارها القديم غير المتوازن الذي حكم علاقاتها مع الغرب عموماً. المملكة بحاجة الى رؤية جديدة، نتمنى أن تكون زيارة ولي العهد الى موسكو خطوة تأسيسية فيها، تحرّر السياسة الخارجية السعودية من القيود الأميركية، كما تحرّر المملكة ذاتها من أثقال العلاقات غير المتوازنة، بحيث رهنت ولعقود طويلة اقتصادها ومستقبل أجيالها من أجل علاقات (حمائية) من واشنطن. كما نتمنى أن أن تتسم خطوات ولي العهد بالجرأة نفسها فيما يتعلق بالشأن الداخلي، فلا سياسة خارجية نافعة بدون وضع داخلي صلب، ولا يمكن تحقيق هذا بدون إصلاحات هيكلية داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية، لم نرَ حتى الآن ـ للأسف ـ أي مبادرات ذات أهمية في الإقتراب منها.

محليّة الإرهاب ومسؤولية الدولة

التسويغات المتوالية نحو اعتبارالارهاب ظاهرة دولية، هي شكل من أشكال السلوة والدفاع عن الذات. فحزمة التبريرات المدرجة في خطاب الدولة حالياً لمواجهة تهمة باتت تحيط بها من كل الأرجاء، تنزع نحو تبرئة الذات وعزل الظاهرة عن منشئها الجغرافي والايديولوجي. فثمة إلحاح على توصيف الارهاب المحلي بإنبثاثاته الخارجية على أنه ظاهرة إنشقاقية مقطوعة الجذور، وفي أحسن الأحوال إعتبارها جزءا من ظاهرة دولية.

في حقيقة الأمر، أن الإرهاب في صورته الفريدة الآن وبإنبثاثاته الخارجية هو محلي النشأة بدون خلاف. فالتنظيمات المصنّفة في قائمة الارهاب الاميركية مازالت تخضع دائماً للفحص والجدل، باعتبار أن كثيراً من هذه التنظيمات (وبخاصة التنظيمات الفلسطينية وحزب الله في لبنان) هي تنظيمات تناضل ضد الاحتلال وتحمل مشاريع تحرير في ديارها وتملك من مقومات الشرعية والمحلية ما يجعلها قوى تحرر تسعى نحو أهداف مشروعة وواضحة. الحال في الجماعات الارهابية التي تنتمي تكوينياً وأيديولوجياً لبلادنا تحمل مشاريع تحرير العالم، وتتوسل بإستراتيجيات تدميرية غير مشروطة، تنطلق من عقيدة أن الأرض تغرق في الظلام وثمة بقعة ضوء مشتعلة يجب أن تنفذ اليها فيعم فيها الضياء، ولكن عبر شاحنات مفخخة، وأحزمة ناسفة، ونيران الأسلحة الفتّاكة، تطال البشر والشجر، والطفل والمرأة، والانسان والحضارة، وكل منجز إنساني قائم على وجه الأرض.

فأفراد هذه الجماعات يتناسلون جميعاً من أب وأم محليين، ويتلقون تعليمهم في مدارس الحكومة ويتشربون الخصومة مع الآخر في لغة دينية صارمة، ويملأ أسماعهم خطاب التحريض الدعوي في المسجد وحلقات الدرس الديني، وينقلون في رحلة ذهنية الى عالم آخر، يحققون فيها وجودهم المبدد دنيوياً، وكل ذلك يتم والحكومة تزعم بانها في حل من أمرها. ولكن..كلما أرادت الحكومة نفي الرابطة لتورط المتناسلين منها بحوادث إرهابية، أكدت الجماعات الارهابية على محلية الرابطة عملياً بشن موجة جديدة من الاعمال الارهابية.

فهذه المنظومة التربوية المعلولة التي تسوق تياراً يغرق في خطاب الهلاك معزولاً عن أي مؤثرات خارجية تعينه على إخضاع الذات للمراجعة رجاء تحصينها من الانسياق وراء مشروع القرابين المتشحطين بدمائهم في مهمة مجهولة الغاية، هي ذات المنظومة التي حرّكت نزعة الغزو وأحلت الدمار والخراب في بقاع شبه الجزيرة العربية قبل قيام الدولة وبعدها. فالتسابق نحو تحقيق مهمة وطىء بلاد الشرك بخيول الموحّدين لم يكن محثوثاً بالرغبة في إشاعة السلم والمحبة، بل كان خطاب الفتح وغزو الديار الكافرة مضخة التحريض على سفك الدم الى حد السفه، ومصادرة ممتلكات الغير، وسبي النساء والذراري، وقطع الاشجار وطمر الآبار، ومصادر الحياة قاطبة هي مكوّنات الصورة التي ترسمها غزوات السعوديين، فهذا كان حال الطائف وتربة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وحائل والجنوب والشمال والشرق، وحتى دول الجوار طالها حيف الدعوة وإرجافات الدعاة، فقد تدافعت جيوش الدعوة الى عمان والإمارات والعراق والشام.

فهذا الخطاب الفتحوي ظل متماسكاً لم يطله التحريف والتبديل، لأنه بكلمة أخرى خطاب الدولة نفسها، الذي ظلت تشحنه بكل مقومات البقاء، لأن في ذلك بقاءها. كيف نشأت هذه الجماعات، وماهي المحرّضات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية التي دفعتها للانزلاق نحو حافات إفناء جماعي؟ فتمزيق الجسد قد تحوّل لدى هذه الجماعات الى ملهاة دامية إرضاء لغريزة معلولة تزج بطوابير المهووسين في معركة لم يعرف سواهم كنهها ولحظة بدايتها وأغراضها، وتبقى الخاتمة مفتوحة طالما وجدت الثقافة الدينية القادرة على إطلاق الغرائز الشريرة، وطالما بقي هناك من يوطّن النفس على إهراق الدم إطفاءً لغضب الرب، كما يفعل الفراعنة مع فورة نهر النيل المنذرة بالغرق فيقدّمون أجمل ما لديهم من فتيات إطفاءً لغضبة النهر.

فالهيجانات المنفلتة من قبضة الدولة لا تبرىء ذمتها بحال، فهذه الهيجانات مازالت تتغذى على المائدة نفسها، وترتدي نفس اللباس، وتحمل ملامح الوجه وتنطق بنفس اللغة، وعلاوة ذلك تفكّر بنفس الطريقة، لأن أدوات التحريض مازالت قائمة وهي الأعلى صوتاً والأشد تأثيراً في نفوس التيار المستلب.

وهنا كلمة وموقف، فلا يجب أن تحمل التجربة الافغانية رزايا وكوارث المندّسين فيها، فقد حافظ الجهاد الافغاني على نقاوة عنصره، ومحليته، وهويته، وأهدافه، فكان مشروعاً لتحرير التراب الأفغاني من الإحتلال السوفييتي أولاً وأخيراً، ولم نقرأ في أدبيات أي من التنظيمات الجهادية في أفغانستان أنها رفعت شعار الأممية وفكرة (إصلاح الكون)، وحتى حركة طالبان رغم ولادتها غير الطبيعية وأيديولوجيتها التنزيهية الصارمة، لم تستدرج الى مشاريع خارج الحدود، فنزعتها الاستئصالية كانت محلية وموجّهة ضد قوى أفغانية داخلية، ولم تخترق المجال الحيوي لمناطق أخرى خارج أفغانستان. فالرأي المرسل والقائل بأن أفغانستان مركز زلزال الارهاب، وقاعدة إنطلاق الجماعات الارهابية للإنبثاث في أرجاء العالم يغدو مجرد هروب من المسؤولية. فلماذا إذن يغيب العنصر الأفغاني في كل العمليات الارهابية التي وقعت خارج أفغانستان، في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي الشيشان، والصومال والسودان وكينيا وشبه القارة الهندية..

هذا الارهاب في شكله الفريد إنما نما وترعرع في حضن الدولة، وخرج من فضائها مبشّراً برسالة منبثة في الكتاب المدرسي، وفي الخطبة الدينية في الجامع، وفي الكراسة الشعبية، والشريط الديني، وفي المخيم الدعوي، وفي مجاميع الفتاوى والأحكام لكبار العلماء.

هذه السلسلة المتراّصة من الحلقات تمثل منظومة تربوية متكاملة كفيلة بإنشاء رؤية كونية لطوابير من التضحويين المثقلين بعبء الدعوة، والذين يبلغون نشوة النصر بالسقوط في محرقة الموت العابث.

فهؤلاء الطوابير لم يتأهلوا سوى لمهمة الفناء والإفناء، مهمة ليس فيها تركة ولا رسالة للإحياء والأحياء، الذين لا يعرفون عنهم سوى أنهم قرابين في معركة لا عنوان لها. ولا غرابة في ذلك، فالثقافة الدينية المسيّدة توصل أتباعها الى مرحلة اللاعودة، يفقد فيها ضحاياها التعبير عن أنفسهم، أو البوح بأهدافهم، لأن الموت حين يكون هدفاً نهائياً يتحول الى سخرية سخيفة وغير مبررة لا يمكن تفسيرها.

فطوابير من اليائسين من أوضاع سياسية محلية يشحنون بخطاب ديني تفخيخي ويجنّدون ضمن فرق الانتحاريين الذين يبحثون عن مناطق شاغرة في العالم لإطلاق غريزة إهلاك الحرث والنسل، بعد أن فشلت الدولة في إعادة إحتضانهم أو ترويض الفورة الداخلية التي تغمرهم. كان بإمكان الدولة النفوذ الى هذه الطوابير من البوابة التي دخلت منها إليهم أول مرة، يوم كانت تغرس فيهم فكرة الفتح، أي من خلال إعادة تأهيل ثقافي وتربوي لهذه الطوابير من أجل محو ذاكرة مثقلة بكل مسوّغات العدوان على الآخر المختلف، ولكنها إلتقت بهذه الطوابير بسلاح أصبح أداة التخاطب لديها، وهو العنف، فالخيار الأمني المحكوم بالفشل يعوّل عليه الآن أملاً في إستعادة هيبة الدولة وليس من أهدافه التوصل الى معالجة جذرية للعنف.

لايجب ان تصرفنا تورطات عناصر محلية في حوادث إرهابية خارجية عن مخاطر وشيكة على الساحة المحلية، فهذا المخزون الكبير من العنف المصدّر في جزء منه للخارج، قابل للإستثمار محلياً فيما لو لم يتم نزع فتيل التدمير منه، فالمنظومة الدينية القادرة على تصنيع طوابير الهلاك للانخراط في معارك الخارج، قادرة على ضخ أعداد ضخمة من المتحمسين لخوض حرب التطهير الديني محلياً وضد السكان المحليين وبنفس قائمة المبررات الدينية، فهذا علماني ملحد، وهذا رافضي مشرك، وذاك صوفي ضال، وهلم جرا. فتاوى التكفير وأحكام الردة التي تصدر في حق مفكرين وعلماء وصحافيين ليست شيئاً آخر أكثر من فتاوى القتل، والشحن الديني المتفجر في منتديات الحوار على الانترنت، والمدافعة المتصاعدة بين متواطئين على خطاب ديني تنزيهي، والتحريض الجماعي ضد جماعات دينية وسياسية وأيديولوجية مصنّفة في خانة أهل الضلال، ورسائل التهديد المتوالية لقيادات دينية وسياسية في هذا البلد توفر كافة مبررات الحرب الدموية. وحينئذ ستكون الدولة بكاملها جزءا من هذه الحرب، التي لن يجري النظر اليها حينئذٍ بوصفها طرفاً محايداً، بل ستتحمل المسؤولية كاملة عن عواقب هذه الحرب، الوخيمة في كل الأحوال.

ليس هناك من يقبل تنصل الدولة من مسؤولية كبح جماح العنف، فالجميع يدرك بأن هذا العنف جزء من خطابها، وأن عليها مسؤولية محاصرته، ودرء خطره، كما أن الهروب بالدولة والمجتمع الى خيار أمني في سبيل تحقيق مآرب، أقل ما يقال عنها أنها غير وطنية وغير نزيهة، هو أشبه ما يكون بـ (الكتف القانوني) بلغة أهل كرم القدم، فهذا الخيار تلبّس العنف ذريعة من أجل تعطيل خيار الاصلاح السياسي، كمدخل صحيح ووحيد لكافة أزمات الدولة، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالحوار الوطني المراد تحميل عنوانه معاني يفصلها أمد بعيد عن الوظيفة المقررة له، لا يجب أن يتم في الغرف المغلقة أو ينحو الى تقديم قراءات نافرة تلامس سطح القضايا وتغفل عن قصد وسابق إصرار علوي العمق المعتل، فهذا الحوار يجب أن يتم في الهواء الطلق، ويكشف خبايا أزمة الدولة، ويقدّم تصوّرات لحلول شاملة.

محاولة إستدراج المجتمع بقواه الفاعلة نحو الاصطفاف خلف الدولة في مواجهة تحديات داخلية وخارجية تشبه الى حد كبير الاستقواء بالخصم للإنقضاض عليه في وقت لاحق، فالإصلاح السياسي وحده الكفيل بإنقاذ الجميع، وهذا ما يجدر إدراكه، حكاماً ومحكومين. فالاستقواء الحقيقي هو ما يكفل الانسجام بين المجتمع والسلطة، وأن إختلال الميزان يعني في نهاية المطاف إنقطاع حبل الأمن، والقطيعة، والانفلات السياسي.

لا تسقط المسؤولية عن القوى الاجتماعية والسياسية الناشطة في إحباط مفعول محركات العنف المحلي، فهذه القوى تدرك بانها جزء من خارطة طريق العنف، وأن إنفجاره سيمتد الى رؤوسها ورموزها، وأن ضغطاً كثيفاً على الحكومة بات ضرورياً الآن من أجل الدخول الى حل مشكلة العنف من بوابته الصحيحة. الانسحاب من الميدان لصالح الخصمين الحليفين، أي الدولة والجزء المتشدد من تيارها الديني، قرار خطير، بل إن ثمة ما يعزز الحاجة الى بناء تكتل وطني عريض ومنظّم لمواجهة إنفجار الظاهرة العنفية محلياً، فالمصطفّون خلف تيار العنف كثر، والطامحون للإنزلاق الجماعي في مستنقع العنف كثر أيضاً، بل هناك من الذخيرة الدينية الكافية ما يجعل إنفجار العنف وشيكاً. صحيح أن الدولة مسؤولة وستظل كذلك في كل الأحوال، ولكن القوى الوطنية والدينية بكافة أطيافها مسؤولة أيضاً عن محاربة هذه الظاهرة من خلال الضغط على صانعها الأول، أي الحكومة.

علماء الدين من كافة ألوان الطيف المذهبي، السني والشيعي، يتحملون قسطاً خطيراً من المسؤولية الدينية والاجتماعية، فالدين مازال المكوّن الرئيسي في ثقافة المجتمع وسلوكه العام، وهو ـ أي الاسلام ـ يواجه اليوم عملية تشويه واسعة النطاق، ويقدّم الآن ملتحماً بالحزام الناسف، والشاحنة المفخخة، وصورة الانتحاري العابث.

تتم الآن مصادرة مجتمع، ودين، ودولة من قبل جماعة لا يمكن الزعم بعزلتها عن محيط شديد التوتر مازال يتغنى بأمجاد الفتح، وعلى كاهل التيار المعتدل داخل الطيف المذهبي الواسع تقع مسؤولية بث ثقافة التسامح الديني، ونبذ العنف بكافة أشكاله كوسيلة في التعامل مع الآخر، والقبول بالتعددية كمبدأ ديني.

دور الاتجاه الوسطي المعتدل من علماء الدين السنة والشيعة في الضغط على الدولة جوهري للانعتاق من ربقة خيارها الأمني المفضي في خاتمته الى إشاعة أجواء العنف، عن طريق إرساء أساس صلب لحوار وطني يكون قاعدة لإصلاح حقيقي وشامل لا يقف عند حدود تبادل الرأي، ومعاضدة الدولة في محنة من صنع يدها.

خلاصة القول أن الدولة مسؤولة عن أي ظاهرة إرهابية تنشأ الآن، سواء في الخارج أو في الداخل، ولا مناص من تبني الاصلاح طريقاً وحيداً لانهاء أزمة بدأت منها وإليها العاقبة.

(التحرير)

أزمة الإصلاح في بلد محافظ

الأمير عبد الله والإصلاحيون

الأنظمة المحافظة، التقليدية، التي تعتمد شرعيتها على العرف أو على التفويض الإلهي، كما هو نظام الحكم في المملكة، تعتبر من الدول المصنّفة بأنها الأكثر عداءً للنزعة (الوطنية) أو (القوميّة) لأنها في الأصل الأقل تهيؤاً لقبول التغيير والإصلاح.. فالوطنية والقومية صنوان للتبدّل والتغيير في المفاهيم الأساسية السياسية وفي الثقافة الوطنية، وفي الدور السياسي للجمهور.

بيد أنه لا يُعدم وجود رجال إصلاحيين أو نصف إصلاحيين في ماكنة السلطة وفي المراتب الثانية من بيروقراطية الدولة، ولكن ضمن دائرة صنع القرار الضيّقة، ينقسم الطاقم الحاكم في الغالب الى قسمين: قسم معادٍ في الأصل والتكوين لأي دعوة إصلاحية مهما كانت قوتها ومهما كانت مطالبها سطحية أو ضئيلة، وهذا القسم يحوز الأغلبية العظمى من المسؤولين؛ وقسم آخر يكون في العادة هو الأضعف عدداً وعدّة قد يميل الى الإصلاح بغرض الحفاظ على الدولة وإن تضمّن تنازلات مؤلمة، وهذا القسم وإن كان لا يرغب في انتقاص صلاحياته، ولكنه يميل الى التحليل القائل بأن مواجهة التغيير - وكما تحكي قصص الطغيان الحديث - قد تقصر من عمر النظام، وتزيله الى الأبد؛ ولهذا يرى هذا القسم أن القبول بالإصلاح - ولو على مضض - وتقاسم الكعكة، خير من خسرانها في المستقبل.

رؤية الجناح المعادي للإصلاح في الجهاز، هي رؤية ميكيافيلية، عبر عنها ميكيافيللي في كتابه (الأمير) ضمن تصور الحدود لديمومة السلطة قبل أن تبرز المبادئ الديمقراطية، وقد اختطّ نظريته ضمن حدود الأنظمة الملكية المحافظة في اوروبا والتي قامت على التوسع والإحتلال. يرى ميكيافيللي أن الحكم يستمر فترة أطول بالقمع والديكتاتورية منه بالإصلاح والتغيير.. فهو هنا يرى الإصلاح نقيض (الديمومة) ونقيض (البقاء)؛ لكنه بهذا يعترف ضمنياً، أن حكم القمع ومواجهة الإصلاح، لا يستمر، وأن التغيير أمرٌ لا بدّ منه في يوم من الأيام، وأنه سيكتسح النظم الملكية رغم ممانعتها وطغيانها.

لا تجتذب الدعوات الإصلاحية - كما يشهد التاريخ - إلاّ عدداً قليلاً ممن يصنّفون ضمن دائرة صناعة القرار، فالأنظمة السياسية غير الديمقراطية أثبتت أنها في الجملة معادية للتغيير، تخاف البدء به، وتخشى من عواقبه، وترى أنها غير قادرة على التحكم في مساراته وحجمه وحدوده، بحيث يمكن أن يبدأ صغيراً فينتهي كبيراً مهدداً لأصحاب المقام العالي.

وكما تشير حوادث التاريخ الحديث في أكثر من بلد عربي وعالمثالثي، فإن الملكيات تعاطت مع شؤون الإصلاح والتغيير (النسبي أو الكلي) بطريقتين مختلفتين: المواجهة التي أدّت في النهاية الى سحقها في أكثر من بلد عبر ثورات أو انقلابات كما في مصر والعراق واليمن وليبيا. أو القبول بالإصلاح النسبي أو الكلي، وفي كلا الحالين بقيت الملكيات سيّدة ورمزاً للدولة كما هو حاصل في البحرين او الكويت والأردن والمغرب، بصلاحيات تقلّ او تكبر، وفي بعض الدول بدون صلاحيات ذات أهمية كما في ماليزيا وتايلاند وغيرهما.

المملكة السعودية المهووسة بخصوصيتها المزعومة، يرى حكامها بأنهم صنفٌ آخر من البشر، لا تجري عليهم سنن التحوّل، ولذا فهم لا يهتمون بالتجارب التي من حولهم ولا يعتبرون بها، وهم يتصورون أنفسهم بمنأى عن التغيير الذي هو سنّة من سنن الكون، والأكثر من هذا فهم يعتقدون بأن شعبهم يختلف عن شعوب الأرض قاطبة، وأنه أصبح بعد هذا العمر المديد من التربية (الملكية) مطواعاً مختلفاً بلا طموحات ولا تطلعات ولا رغبات. ولذلك، فإن مقاومة التغيير في المملكة أشدّ من غيرها في البلدان المجاورة، كونها تستند الى منظومة أفكار (متوهمة في بعض الأحيان) تجعل الجالس على (العرش) بعيداً عن الواقع. وحتى النُّذُر والشرر المتطايرة منذ سنوات، والآخذة بالتصاعد على شكل عنف وانفلات أمني وعقد اجتماعية واختناقات سياسية وتدهور اقتصادي وبروز الجريمة المسلحة والمنظمة وغيرها، كل هذا يتم التعاطي معه بنفس العقلية القديمة التي تقول بأن الله خلق قطيعاً للطاعة، وطبقة ملائكية للحكم، تستخدم العصا بلا هوادة للدفاع عن الحق الإلهي، ومعاقبة (المفسدين في الأرض)!

السؤال: مالذي يجعل الأنظمة المحافظة تنساق أحياناً كثيرة الى آخر الشوط في الممانعة التي تؤدي الى نهايتها؟ هل هو الوعي الناقص، أم الغرور المتفاقم، أم الحسابات الخاطئة، أم ثقافة الحق الإلهي، أم ماذا؟

ربما تكون كلّ هذه الأسباب، أو بعضها. لكن،

وحسب التجارب التي أمامنا، فإن الأنظمة المحظوظة هي تلك التي تستشعر المشكلة قبل تفاقمها، إما لقربها من شعبها وجمهورها، وإما لتوافر قيادة واعية بحركة التاريخ، فتبادر بسرعة الى الإلتفاف على الأوضاع وتبنّي الإصلاحات، وتقدّم بعض الإمتيازات، وتركب الموجة وتقدّم بعض الفاسدين الى المحاكم، وتخلق شعوراً شعبياً جديداً مضاداً لما هو سائد عنها.

عكس هذا تجده، في قيادة المملكة اليوم، فهي قيادة (سم طال عمرك) لا تستشعر بفائدة الرأي الآخر، ولا تقبل بالناصح، ولا (تبرعات!) المساعدة من ذوي الخبرة والرأي. إنها قيادة معمّرة، أكثرهم شباباً هو نايف الذي يبلغ من العمر ٧٧ عاماً! إنها قيادة فقدت تواصلها مع جمهورها، اللهم إلا من يأتي من طلاب الحاجة، وأصحاب العرائض، وشعراء النبط. ولذلك فالفجوة (الثقافية والسياسية والنفسية) بين الجمهور والقيادة كبيرة للغاية وهي تؤشر الى خطر محدق مستقبلي، خاصة وأن ثلاثة أرباع شعب المملكة هم دون الثلاثين من العمر. ولذا فإن ما يجري في الشارع السعودي، إما لم يقرأ جيداً، وإما لم يسمع حتى الآن.

والأنظمة المحافظة المحظوظة، هي تلك التي تتبلور فيها القوى الإصلاحية داخل مؤسسة النظام وخارجه، بحيث يمكن التقاؤهما على أرضية واحدة، تمكن صانع القرار ـ الإصلاحي ـ من التغلّب على عناصر المعارضة الكثيرة فتفرض رأيها الإصلاحي وتنقذ البلاد من الإرتكاس في دوامة عنف لا تبقي ولا تذر. بعض التحولات التاريخية التي مرت بها الدول، من أوروبا وحتى اليابان، وجد فيها هذان العنصران، بحيث رفد الإصلاحيون ـ بزخم الشارع ـ نواة الإصلاح التي تتمثل في أفراد من الحكم المحافظ ليقوموا بعملية التغيير والتحوّل السلمي، عدّت كإنقلابات بيضاء، وفّرت الكثير من الدماء، والكثير من القلاقل، وتقدمت نحو بوابة الإصلاح بخطى ثابتة.

هناك الآن تياران داخل العائلة المالكة السعودية: التيار الأضعف يمثّله الأمير عبد الله ولي العهد، وهو تيار يمكن وصفه بأنه ـ نصف إصلاحي ـ والتيار الآخر الأقوى ويمثله السديريون (سلمان ونايف وسلطان) وهو تيار معادٍ للتغيير بشدّة، ولا يرى الإصلاح الى بداية النهاية لحكم العائلة المالكة، ويعتقد بأن الدعوات الإصلاحية ما ظهرت إلا بسبب تراخي الأمن، ولذا لا بدّ من معالجة الموضوع عبر العصا الأمنيّة واستخدامها بتوسّع وقسوة.

أمام هذين التيارين، يطرح تساؤل حقيقي وجوهري: لماذا يخوض ولي العهد معركته (نصف الإصلاحية) وحيداً، في حين أن الجميع يدرك بأنه غير قادر ـ ضمن معادلات القوى داخل العائلة المالكة ـ على إحداث تغيير حقيقي في جهاز الدولة ومسيرة الحكم؟

هل يرى بعض الإصلاحيين أن الأمير عبد الله لا يختلف عن البقية وأنه ضد الإصلاح في قرارة نفسه وأنه لا يعدو يستخدم ورقة الإصلاح في الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم؟

هل الأمير لا يرغب في أن يُدعم من قوى وفعاليات من خارج الأسرة الحاكمة مراعاة للحساسيات العائلية وضمن فلسفة عدم إقحام العامّة في الشأن السياسي الخاص بالأسرة لما له من انعكاسات سلبية بسبب اختراق المألوف العائلي؟

هل الأمير لا يرغب في الدعم العلني ويقبل به بصور أخرى؟

ومن جهتهم، هل الإصلاحيون لا يريدون دعم الأمير، أم لا يعرفون كيف يدعمونه، بسبب انعدام الرؤية وتشابك الألوان، أو لأنهم يرون الأمراء نسيجاً واحداً يصعب اختراقه، أم لقناعتهم بأن الدعم الشعبي لا يُرحب به، وقد يُساء فهمه؟

هل الإصلاحيون تنقصهم المهارة السياسية في التعامل مع هكذا وضع معقّد شعبياً ورسمياً؟ أم أن قنوات التواصل مقطوعة بينهم وبين ولي العهد؟ أم هناك عجز في بلورة تجمّع أو قيادة إصلاحية تقود العمل الوطني، وتستطيع أن تحشد الدعم المطلوب شعبياً؟

الأسئلة كثيرة، والإفتراضات أكثر من ذلك؛ لكن ما يهمّ هنا، هو إن المملكة أمام خيارين لا ثالث لهما:

إما أن تنزلق البلاد لمزيد من العنف في حال استمرّ الوضع على ما هو عليه، من رفض للإصلاح في حدوده الدنيا. وهذا الخيار مؤلم، للسلطة والمجتمع معاً، وإن كان من المتوقع أن تكون خسارة العائلة المالكة أكبر بكثير.

وإما تقوية الجناح الإصلاحي في العائلة المالكة ـ إن وجد ـ والقبول بإصلاح متدرج ومحسوب لا يجوع معه الذئب ولا تفنى الغنم. وهذا الخيار، قد تحسمه عوامل كثيرة ولكن يأتي في مقدمتها، مدى تلاحم القوى الإصلاحية داخل وخارج السلطة.

الرأي

وثيقة الرؤية هل انتهت؟
إقحام الشعب في معركة الإصلاح

يفترض أن يوجّه الموقعون على وثيقة الرؤية وغيرهم من الإصلاحيين، خطاباً مباشراً الى الشعب في المملكة يشرحون فيه ما آلت إليه (وثيقة الرؤية) وفي أية إضبارة هي محتجزة منذ نحو سنة من تقديمها الى ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

عليهم أن يقولوا في الخطاب، أنهم فشلوا في تحقيق ما يريده المواطن من إصلاحات، وأنهم حاولوا جهدهم إقناع أمراء العائلة المالكة بأهمية الإصلاح الحافظ لمستقبل الشعب ومستقبل المملكة كدولة على الخارطة السياسية. وعليهم أيضاً أن يحددوا أسباب فشلهم هذا، ولماذا انتهى دورهم بمجرد أن سلموا العريضة؟ ودواعي انتظارهم الطويل لإصلاح لا يلوح في الأفق.

وبعد هذا عليهم أن يخاطبوا الشعب الذي تطلّع إليهم كمعبّرين عن ضميره وتطلّعاته، بكل صراحة وشفافية، عن رؤيتهم لوسائل الإصلاح، وعن خياراتهم إذا ما تنكّرت العائلة المالكة أو بعض أفرعها له، وعن دور الشعب نفسه كعامل مساعد لتحقيق الغاية المنشودة.

الآن ثبت بأن وثيقة الرؤية وصلت الى طريق مسدود!

وثبت أن حجم الضغط باتجاه تحقيق الإصلاح السياسي أقلّ من أن يؤثر في الأمراء!

وأثبتت سياسة (العرائض) فشلها في إنجاز الحقوق الوطنية وفي تفكيك الهموم الشعبية التي تحاصر الجميع بالنار.

وكما نطالب الحكومة بأن تهتم بشعبها، وتصلّب وضعها بالإصلاحات لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فإننا نطالب موقعي وثيقة الرؤية، بأن يلوذوا هم بأنفسهم الى شعبهم، يلتمسون منه الرأي والتسديد والدعم.

نزعم بأن هناك نضجاً شعبياً للمساهمة في مشروع الإصلاح. المهم أن توجد له الأقنية والأدوات التي تخرج الجمهور عن صمته وانتظاره.

لن يكون الإصلاح (نخبوياً) في وسائل تحقيقه. فالحكومة لم تظهر من الكرم ـ في أقصاه ـ إلا استلام العرائض. ولذلك تأتي ضرورة التوقيع على خطاب من موقعي وثيقة الرؤية يوجه الى الجمهور، يصارحه بما جرى، ويقترح عليه وسائل العمل. لا بد من تحويل موضوع الإصلاح الى الشارع، لكي تتغيّر معادلة: الأقوى والأضعف.

فهل لدى المعنيين هذه القدرة والجرأة؟!

عمى الألوان الحكومي إزاء المطلب الاصلاحي

من الطروحات الإصلاحية الى الدعوات الإنفصالية

د. خالد الرشيد

المعارضة في المملكة العربية السعودية لا تنطبق عليها في المجمل صفة (الحزب المعارض) فهي لا تسعى لإسقاط النظام السياسي، فتكون بذلك معارضة (جذريّة) (إنقلابية) (ثوريّة) تقلب كيان البلاد رأساً على عقب، في ثورة تغيّر معها الوجوه والسياسات والأولويات والأهداف في شتى المجالات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والفكرية وغيرها.

ورغم وجود أحزاب في المملكة، أو أنوية أحزاب، فإنها تميل الى التمثيل المذهبي والمناطقي، وبالتالي فهي من الناحية الفعلية تمارس دور جماعات الضغط الهادفة الى تحصيل بعض الحقوق لمن تمثلهم، دون أن يكون لها بالضرورة مشروعاً وطنيّاً. وحتى المشروع الوطني، النووي حتى الآن، فإن المساهمة فيه غالباً ما تعكس الرغبة في تمثيل الجماعة أو المنطقة، ويستهدف الدخول في الإطار الوطني إصلاحاً عاماً ينعكس على الوضع الخاص بالمنطقة والجماعة المذهبية أو القبلية.

هذا لا ينفي أن أحزاباً سعودية نشأت وتحركت على مساحة واسعة من أرض الوطن، كالحزب الشيوعي، وحزب البعث، والحزب الديمقراطي، واتحاد شعب الجزيرة، وحزب العمل الإشتراكي وغيرها، هذه الأحزاب، رغم أن أجندتها وأيديولوجيتها تتسع لكل الوطن، إلاّ أن الصبغة الأيديولوجية والصيغة الحزبية (كأداة) سياسية لم تترسخ في الوجدان الجماهيري، فكان أن حققت فشلاً في إيجاد أرض صالحة لنموها كقوى حزبية معارضة على المستوى الوطني.

وبغض النظر عن هذا، فإن هذه الأحزاب ذات الأيديولوجية العريضة التي يفترض فيها أن تخترق الحواجز والأطر الضيقة، لم تفلح كثيراً في الخروج من شرنقة المذهب والمنطقة، ومثل هذا وجد في كثير من الأحزاب العربية، التي ولدت في بلدان ترتفع فيها الحدود بين الجماعات والأثنيات والأيديولوجيات، بحيث انعكست على العمل الوطني بمختلف توجهاته.

غير أنه ينبغي الإلتفات حالياً، الى حقيقة وجود معارضة - وإن كانت غير منظمة - تسعى الى التغيير الجذري الشامل، أي الى اسقاط النظام والسيطرة على الحكم، ونقصد بها المعارضة السلفية، أو بعض أجنحتها التي تميل الى استخدام العنف، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك الهدف.

وبسبب حدّة الإنقسامات الداخلية في المملكة، وتباعد المناطق، صار من الصعب كثيراً إيجاد حركة وطنية شاملة تتفق على أهداف محددة وبرامج عمل مشتركة. ويلعب غياب الهوية الوطنية دوراً مهماً في تقزيم عمل المنظمات السياسية ضمن محيطها الإجتماعي وانتماءاتها المناطقية والمذهبية وربما الأثنية. وهذا الأمر رغم أنه يمنح الحكومة راحة وفرصة في ضرب كل تجمّع معارض على حدة بمعزل عما يجري في المناطق الأخرى، ويتيح لها الفرصة للتلاعب بالقوى الإجتماعية وتحريض بعضها على بعض، في ظل تباعد جغرافي ونفسي وثقافي عن الآخر.. إلاّ أنه من الزاوية الأخرى خلق مشكلة عويصة، هي جذر مشكلة الدولة السعودية نفسها. ذلك أن انحصار التجمعات الوطنية في مناطقها، أعطى فرصة التمثيل الضيق للجماعة ومصالحها وحدود الجماعة أرضاً وثقافة وشخصية، وبالتالي فتح باباً لإمكانية (التقسيم).

بمعنى أن غياب التمثيل الشامل في مؤسسات الدولة كما في المعارضة، يؤدي

المعارضة في المملكة لا تنطبق عليها صفة (الحزب) لأن هدف الحزب هو الوصول الى السلطة سواء بطريق انتخابي أو إنقلابي، فمعظم حركات المعارضة في المملكة أقرب ما تكون الى (جماعات الضغط) منها الى الأحزاب السياسية المتعارف عليها في العالم.

بصورة تلقائية الى الإنحصار في توجه معين ومصالح مجموعة محددة، ومن ثمّ إذا فشل الإصلاح السياسي العام، الذي هو القدر الطبيعي لكل مجتمع حيّ، فإنه سيفضي بلا شك الى التفكير في إمكانية الإنفصال عن الدولة التي لا تمثل الجميع مصالح ومشاعر وهويات، والتي فشلت في إيجاد القواسم الوطنية المشتركة والهوية التي تعزز الإنتماء للدولة بحدودها وقيادتها وثقافتها الوطنية الخاصة والتي هي جماع الثقافات الأدنى (المحليّة) والتي بإمكانها صهر تلك الثقافات في مطبخ واحد والخروج بترويكة ترضي الجميع وتجعلهم على قدم المساواة في الحقوق والمواطنة.

إن جماعات الضغط الحالية، سواء بين الشيعة أو الحجازيين أو أهل الجنوب أو سكان الشمال (الجوف) وغيرهم، من المهمّشين في السلطة، أو الذين لم يحظوا إلاّ بالقليل منها مقابل استهداف الهوية المحلية الخاصة من قبل الدولة.. هذه الجماعات يمكن أن تتحوّل بصورة طبيعية، الى حركات انفصال، وتتبلور لديها مشاعر العزلة والثقافة الخاصة بحيث تدفعها الى العمل باتجاه قيام دولة (الخاصة) أو استعادتها إن كانت قائمة من قبل كما في الحجاز.

في هذا الوقت، نحن نرى أن كل جماعة معارضة أو مختلفة مع النظام، أياً كان توصيفها حزباً أو جماعة ضغط، لا تستطيع أن تخرج من قوقعتها، وبالتالي لا تستطيع تمثيل غيرها، حتى وإن رفعت شعارات وطنيّة، أو دعت الى الإصلاح الوطني، فكل المطالب العامّة تغيب أمام مطلب صغير محلي (مدسوس) بين ثنايا مطالب الإصلاح العامة، أو حين يظهر على السطح شخص ينتمي الى منطقة محددة أو مذهب مختلف. فالسلفيون مثلاً يمثلون أنفسهم، ويفكرون بالإستحواذ أكثر على المناصب والمواقع والصلاحيات والإمكانات المادية، ورسالة المعارضة السلفية مذهبية مناطقية لا تستهوي الآخر، بل هي تخيفه بنزعتها الشمولية الإستحواذية، وهي تعطي عكس مفعولها، أي تجعل الآخر يرتدّ على ذاته، ويفكّر في مستقبل جماعته وتعزيز هويته. والفئات الإجتماعية غير السلفية تنظر بقلق الى تنامي التيار السلفي، وبقلق أكبر الى السلطات التي تمنح له من قبل الدولة، وكلما جاءت هذه الإمتيازات والتنازلات، تعزّز الشعور لدى غير الفئات السلفية بأن الإصلاح الوطني غير قابل للتطبيق، وأن الحل لا بدّ ان يكون عبر الإنسلاخ عن الدولة السعودية القائمة وتأسيس الدولة الخاصة، خاصة في ظل المغريات الكثيرة التي تتنازع الداخل غير السلفي، بين الأمل بوحدة وطنيّة صادقة يتساوى فيها الجميع غنماً ومغرماً، وبين فقدان الأمل بالإصلاح وبالتالي الركض وراء العروض الخارجية لتفكيك مقومات الدولة وأسسها.

هذا هو حال الحجازيين والشيعة وربما سكان الجوف، إن كانت القراءة آنفة الذكر صحيحة. ومن هنا فإن تأخير الإصلاحات، يعجل بدعوات التقسيم ويعزز مشاعر الإنفصال، ويحوّل التجمعات الموصوفة بالمعارضة - وهي مجرد جماعات ضغط محليّة أكثر من كونها معارضة او أحزاباً - يحوّلها بصورة تلقائية الى حركات انفصال تبحث عن مساعدات تمتد لها - ولاتزال حتى الآن ترفضها - بغرض إنهاء كيان الدولة السعودية، وتفتيتها الى مكوّناتها التاريخية مطلع القرن العشرين.

الحكومة السعودية من جانبها، مصابة بعمى الألوان، وهي - كما الإعلام شبه الرسمي - لا تميّز بين المعارضة والإختلاف، ولا تميّز بين جماعات المصالح والمعارضة، ولا تفرّق بين المعارضة السلمية والعنفية، كما لا تميّز في الأهداف الإصلاحية عما سواها من الأهداف الجذرية الراديكالية؛ كما لا تميز بين المعارضة الإصلاحية والتدميرية، ولا الفرق بين هدف إسقاط النظام وهدف إسقاط الدولة وتمزيقها. الخطاب الحكومي واضح: كلهم مفسدون مخربون، متآمرون مع الأجانب، إرهابيون، خارجون عن القانون!

وإزاء هذا التعميم، في الخطاب، كما في العقاب دونما تمييز بين صاحب الرأي وبين حامل السلاح، وبين الإصلاحي وبين التغييري الثوري.. وإزاء الجمود القاتل في حركة الدولة باتجاه إصلاح الوضع السياسي والإجتماعي والمعاشي للمواطنين، تظهر في الأفق علامات القلق من حقيقة أن الأمراء السعوديين لا يريدون مساعدة من أحد، فهم فوق المساعدة، وفوق الإستشارة او الحاجة إليها، بل ان تقديم الرأي يصبح جريمة، لأنه خطوة أولى لتدخل (أفراد) فيما لا يعنيهم، فهم يدخلون حقلاً خاصاً بالأمراء. إزاء هذا كله.. تبدو الأمور اليوم، وكأن جماعات الضغط أقرب الى الإقتناع بأن الدولة السعودية - الرافضة للإصلاح والتغيير الجزئي - أو غير القادرة على إنجازه، مخلوقاً غير مرغوب فيه، أو كالمريض الذي لا يرجى شفاؤه، وكأن هذه الجماعات تتحزّم للخطوة التالية - المنطقية بنظر البعض - وهي انحلال الدولة وأجهزتها، وهي ترقب الأمر عن قرب، وتستشرف المستقبل الآتي رغم ظلامه وعبوسه.

لقد حاولت وثيقة الرؤية الوطنية، تجميع الأطياف المختلفة، وجماعات المصالح والرأي في كل المناطق، وعبّرت عن الحاجة الى الإصلاحات وبسرعة، وكأن الموقعين عليها يقولون بأن الوقت لا يجري في صالح الجميع، والسرعة مطلوبة حتى لا تفاجأ الدولة بحرائق لن تكون قادرة على إطفاء لهيبها. استشعرت وثيقة الرؤية ذلك، وحددت المشكلة والعلاج، وألمحت الى المخاطر التي تحدق بوحدة الوطن، وأشارت بوضوح الى مصالح الجماعات المهمّشة في الدولة، وطالبت بإيقاف التمييز على أسس قبلية ومناطقية وطائفية. ولكن لم تكن هناك أية استجابة، وكل العيون اليوم ترمق نتائج التأخير: عنفاً وإرهاباً في كل مناطق المملكة، وخاصة في عاصمتها الرياض.

وفيما الأنظار تتوجّه - برغبة حكومية خاصة - الى الوضع الأمني المتدهور، وتحاول حشد الشارع وراء إنجازات أمنية وهمية مؤقتة، بغرض تغييب جذور المشاكل واستبعاد الحلول السياسية والطروحات الإصلاحية المكلفة لنظام الحكم، في هذا الوقت، هناك تحولات أخرى لا يجري التركيز عليها، أو هي بطبعها لا تلفت النظر، وهي مسألة تحوّل فئات اجتماعية من الطروحات الإصلاحية الى الطروحات الإنفصالية، التي بدأت تأخذ مساحة أوسع من الرأي العام، الذي بدأ يقتنع بأن آخر الدواء الكيّ.

من سياسة القبض الى سياسة الدفع بالتي هي أخشن

أزمة السياسة الخارجية السعودية

حمزة الحسن

مسار السياسة الخارجية للمملكة ـ كما هو في دول العالم الأخرى ـ تحدده عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها الأوضاع المحليّة، أو السياسة الداخلية. ولقد ابتليت المملكة منذ عقدين تقريباً بأزمات متعددة في الداخل انعكست سلباً على سياستها الخارجية ودورها في محيطها الإقليمي والدولي، على شكل تضاؤل في النفوذ، وضعف في المبادرة، وميلٌ الى العزلة، وانتهاج لمبدأ الدفاع عن النفس بدل الشجاعة في الطرح للحفاظ على ما كانت تعتقده من ثوابت سياسية.

وخلال الشهور الماضية، بدا وكأن هناك صوتاً مخنوقاً في الداخل يحاول أن يبدي امتعاضه من النهج السياسي الخارجي للدولة، تمّ تحفيزه بأحداث ووقائع بدت المملكة معها وكأنها وقد أصيبت بالإنهيار وعدم القدرة على الردّ. فقد استثير البعض من طريقة معالجة موضوع المعتقلين البريطانيين، وكذلك من موضوع تقرير الكونغرس لأحداث سبتمبر، وتضاؤل الآمال من إصلاح العلاقات السعودية ـ الأميركية.

مؤشرات أزمة السياسة الخارجية السعودية كثيرة وأسبابها متعددة لا تنحصر في ظهور عامل غير متوقع (القاعدة وأحداث سبتمبر) بل في وجود خلل منهجي في طريقة التفكير السعودي وإدارته للقضايا.

التحالف مع الأقوياء: عهد الإستعمار

في بداية تأسيس الدولة السعودية، كانت السياسة الخارجية تميل الى التحالف مع قوة عظمى قبال الإمبراطورية العثمانية التي كانت ـ في المخيال السعودي ـ الخطر الأكبر. فالأخيرة هي التي قضت على الدولة السعودية الأولى، و(خنقت) الدولة السعودية الثانية. ولهذا وجد الملك عبد العزيز ضرورة التحالف مع البريطانيين في الخليج، كيما يستطيع موازانة التهديد العثماني، ويوفّر لقواته ـ الإخوان ـ هامشاً من الحريّة للإنطلاق والفتوحات. بمجرد أن احتلّ الملك الرياض، حاول إقامة علاقات مع بريطانيا على غرار مشيخات الخليج المجاورة، ولكن الإنجليز رفضوا المرة تلو الأخرى الإنخراط في مشاريع تحالف مع قوى محلية تقع ضمن دائرة النفوذ العثماني. كرر الملك دعوته للتحالف وتوقيع معاهدة شبيهة بالمعاهدات الإستعمارية القديمة ولكن الإنجليز رفضوا الأمر عام ١٩٠٤ و ١٩٠٦ رغم وساطة شيخ قطر قاسم آل ثاني، ورفضوا العرض السعودي عام ١٩٠٧، وعام ١٩١٠، وعام ١٩١١، وقالوا لإبن سعود بأنهم لا يوزعون (هبات) الحماية!

لم يكن الملك عبد العزيز بحاجة الى حماية بريطانية قبالة القوى المحلية، فهو يدرك حجم القوة السياسية والدينية التي بين يديه والتي أصبحت قادرة على مواجهة كلّ القوى المحلية بدون استثناء، ولكنه كان يدرك بأن المواجهة مع العثمانيين مسألة مختلفة، ثبت تاريخياً أنه لا يستطيع تحديها، ولا يمكن له أن يتوسّع إلاّ على حسابها أو حساب أصدقائها وحلفائها، إن كان في نجد أو في الحجاز أو في الأحساء والقطيف.

والملك السعودي من جهته، بنى سياسته الخارجية آنئذ على أساس (تحصيل) منافع من القوى الكبرى، مالية وسياسية. وقد حصل فيما بعد على ذلك، على شكل رواتب دعم ومعاهدة حماية (إتفاقية القطيف ١٩١٥، واتفاقية العقير ١٩٢٢) إضافة الى الدعم بالسلاح أثناء الحرب العالمية الأولى لضرب خاصرة الجيش العثماني في العراق، ومشاغلة ابن الرشيد في حائل حتى لا يتمكن من تهديد القوات البريطانية التي بدأت بالزحف من البصرة باتجاه العاصمة بغداد.

المهم أن السياسة السعودية كانت سياسة (آخذة) تبحث عن مصلحة ومنفعة لتحققها ضمن الظروف المتشابكة في العلاقات الدولية، وتأمين أكبر قدر من الإستقلال عبر اللعب على التناقضات القائمة بين القوى المتصارعة. أما البريطانيون فإنهم كانوا ينظرون الى القوة السعودية كعامل تهديد لنفوذهم في الخليج، لهذا أرسلوا إليه تحذيراتهم المتتالية، ولكنهم بعد أن احتل الأحساء والقطيف ١٩١٣ وأصبح جاراً لهم، وبعد أن قرروا الحرب على العثمانيين عام ١٩١٤م، ارتأوا استمالته وإعطاءه ما يريد ضمن الداخل الصحراوي، دون التمدد الى الحجاز الذي عقد صفقة تحالف شبيهة بما فعله الحاكم السعودي لطرد العثمانيين من الأراضي المقدسة. ومع هذا كانت الدول والقوى المجاورة في اليمن والعراق والأردن والخليج تستشعر الخطر السعودي الذي لا تقف مطامحه عند حد، فكانت هذه النوازع والأطماع واحدة من الوسائل التي استثمرتها الحكومة البريطانية لتقييد أتباعها.

وبشكل عام، كانت السياسة السعودية وحتى تأسيس الدولة رسمياً عام ١٩٣٢م، تعتمد التحالف مع قوة عظمى هي بريطانيا، وتحاول أن تستحصل على مصالح مادية وسياسية، وكان للملك عبد العزيز قدر من الإستقلالية، حتى أنه طوّر علاقاته بالسوفيات وأقام صفقات تجارية معهم، وكانت لديه الإرادة لتبديل

تحالفاته إذا ما وجد مصالحه تتجه إليها.

ولهذا كان من السهل عليه أن يربط تحالفاً مع قوة عظمى ناشئة وهي الولايات المتحدة الأميركية، بحثاً عن مغنم مادي، ولم يكن الإنجليز بالطبع يعترضون، خاصة وأن دعمهم المادي قلّ كثيراً في وقت كانت تمر فيه السعودية بأزمة مالية خانقة. وبهذا استطاع الأميركيون الزحف على النفوذ البريطاني في السعودية رغم أن الملك لم يكن يميل الى الأميركان نفسياً، وكان ينزعج من مقابلة ممثليهم الدبلوماسيين الذين لا يتقنون اللغة العربية، بعكس الإنجليز!

من القبض الى الدفع: عصر الأيديولوجيات

شهدت السياسة الخارجية السعودية تحولاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد انحسر النفوذ البريطاني، وتعزز النفوذ الأميركي الإقتصادي والسياسي في المملكة، كما ظهر تحول في الوضع الإقليمي حيث برزت الدول العربية المستقلّة بعيداً عن مظلّة الإستعمار وصار من المحتّم التعاطي معها ضمن أُفق جديد وبشكل مباشر. وعلى الصعيد الدولي، ظهرت قوة عظمى هي الإتحاد السوفياتي تحاول الوصول الى المنطقة العربية، وظهرت حرب الأيديولوجيات غير المعهودة الى الشارع العربي. في هذه الفترة أيضاً، تطوّر الوضع الإقتصادي السعودي، حيث تدفق النفط غزيراً، وكان العالم كله بحاجة الى هذا النفط في مرحلة بناء إقتصاد ما بعد الحرب، ولأول مرة تشعر المملكة أن بيدها مالاً كثيراً لم تكن تحلم به، وصل الأمر بجون فيلبي مستشار الملك عبد العزيز الى وصف الأخير بأنه يشبه الطفل الذي يعبث بكومة هائلة من النقد.

مع تبدل الأحوال المحلية والإقليمية والدولية هذه، ومع الشعور بالتهديد من الأيديولوجيات الوافدة عبر البلدان العربية التي بدأت فيها الإنقلابات والثورات، وجد المسؤولون السعوديون أنفسهم مهددين في حكمهم، من أنظمة قطرية بدا وكأنها أقدر على مناطحة السعوديين من ذي قبل. لقد جرى تحوّل غير عادي في المؤسسة العسكرية السعودية، فبدل المليشيات الدينية، ظهر في المملكة جيش نصف نظامي ومليشيات قبلية اصبحت الحرس الوطني فيما بعد، ولكن هذا التحول العسكري أضعف القوة السعودية بشكل كبير، ولاتزال المملكة اليوم ضعيفة عسكرياً رغم الإنفاق الهائل. فالتحول الى جيش نظامي جعل السعوديين غير مخيفين لجيرانهم، الذين أسسوا جيوشاً منذ عهد الإنتداب بدا أنها أقوى من الجيش السعودي نفسه الذي كان بإمكانه الوصول الى معظم عواصم الجوار قبل بضعة عقود فحسب.

هذا الطارئ المتغير أفرز نمطاً جديداً في السياسة الخارجية السعودية، اعتمد على مبدئين:

الأول ـ توثيق التحالف مع الغرب، وبالخصوص مع الولايات المتحدة الأميركية، من أجل توفير مظلّة حماية للنظام السياسي، قاد فيما بعد الى إلحاق السياسة الخارجية السعودية بالولايات المتحدة في صراعها الكوني مع الشيوعية. وظهرت المملكة وكأنها في عداء لكل (أعداء أميركا) في المنطقة وترتب عليها مواجهة الأنظمة في مصر وسوريا واليمن الجنوبي وحتى العراق. منذ بداية الستينات وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي، يمكن النظرالى السياسة السعودية وأولوياتها وكأنها (ملحق) للخارجية الأميركية، حتى أن السعوديين خاضوا معارك في كل مكان في العالم، من تمويل الأحزاب اللبرالية في اوروبا لمكافحة الأحزاب الشيوعية فيها، الى تمويل حروب السي آي أيه في أمريكا اللاتينية ومجاهيل أفريقيا، الى استخدام الإسلام لحصار الشيوعية ونفوذها، الى حد الإشتراك في حرب فيتنام، والى الإنخراط في حرب شبه مكشوفة مع الروس في أفغانستان. هذا عدا تحويل أنظمة يسارية أو نصف يسارية الى يمينية مثل الصومال ومصر وغيرهما.

الثاني ـ اعتماد سياسة (الدفع) فقد توافرت القدرة المادية المسهّلة على شكل دعم اقتصادي مباشر للدول والجماعات والأفراد والصحف، أو على شكل رشوات لأفراد مسؤولين أو مؤسسات. وقد لازم هذا العنصر السياسة الخارجية السعودية حتى يومنا هذا، بحيث أصبح ضعف الدفعات المالية والدعم المباشر، سبباً في تراجع النفوذ السياسي السعودي في المحيط الإقليمي. لقد علّم السعوديون الآخرين على استلام ثمن السياسات والتوجهات، بل ان البعض كان يتخذ سياسة مناقضة للسعودية بغرض الضغط من أجل تحصيل الدعم.

من الحقبة السعودية الى المحنة

حين كتب هيكل عن الحقبة السعودية في السبعينيات من القرن الماضي، اعتبر المراقبون الأمر انصياعاً لما كان يسمّى بـ (الرجعية العربية) واعترافاً بهزيمتها للمدّ القومي واليساري بشكل عام. الأمور تغيّرت اليوم بشكل كبير، بلغ حد التناقض الكلّي:

ـ فقد انهارت المكانة الإستراتيجية للمملكة في عيون الغرب، بسقوط الإتحاد السوفياتي، وظهور ما سمي بالخطر الإسلامي، خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. وأصبحت المملكة جزءً من الراديكالية الإسلامية التي يجب مكافحتها، بحيث اعتبرت مركز تفريخ الإرهاب ونشره في العالم. أي أن المملكة في ظل التحول الكوني بعد انهيار المعسكر الإشتراكي ورغم اعتزامها الإستمرار في التحالف مع أميركا، وقبولها بدور (ملحق) للسياسة الخارجية الأميركية، ليست قادرة أو حتى مقبولة لمكافحة الإصولية، ولم تجد السعودية ـ حتى الآن ـ دورها الملحق ضمن خارطة الإستراتيجية الغربية الجديدة.

ـ وكان للتراجع الإقتصادي السعودي منذ منتصف الثمانينيات الماضية، دوراً بالغ الخطورة في إضعاف مكانتها الإقليمية وقدرتها على حشد العالم العربي خلف الرؤية الأميركية. وفضلاً عن هذا، أصبحت المملكة ـ بسبب ظروفها الإقتصادية وتراجع الإستقرار الأمني والسياسي فيها ـ مرشحة لاضطراب مزمن لن يحل في المدى المنظور. انعكست الأوضاع السياسية الداخلية على دور المملكة الخارجي، بل أنها بعد أن بدا أنها في بداية التسعينيات تتلمّس دورها الخارجي على غير هدى، وجدت نفسها في وضع دفاعي غير سعيد، بسبب الإنفجارات المتتالية في عدد من البلدان في العالم قام بها سعوديون أو محسوبين على السعودية أو ينتمون الى خلفية مذهبية سلفية سعودية.

يمكن توصيف السياسة الخارجية السعودية في الوقت الحالي بالتالي:

أولاً ـ إنها سياسة دفاعية (حمائية)، فكل ما

نشهده اليوم من تحرك سياسي سعودي يخضع لمعادلة (دفع البلاء) وليس بغرض ممارسة دور ونفوذ زائد عن الحاجة! المملكة تسابق الزمن لتواءم حركتها السياسية مع الأجندة الأميركية وتحاول أن لا تختلف معها قدر الإمكان. حتى الفسحة التي كانت متوفرة لها لممارسة دور مستقل يتعلق بقضية فلسطين، أظهرت المملكة مواقف وتنازلات غير اعتيادية: مثال ذلك، التخلي عن عرفات، والتخلّي عن دعم الإنتفاضة والإنتقاص منها ومن العمل الجهادي المسلح ضد الصهاينة، كما تخلّت عن موضوع التمويل بشكل شبه كلّي، إلاّ ما يصب في خط (الإعتدال = أبو مازن) هذا فضلاً عن مبادرة الأمير عبد الله التي جاءت لتخفيف الضغط الشديد على السعودية. ويمكن ملاحظة السياسة السعودية في أفغانستان والعراق للوصول الى حقيقة أن المملكة ليست في وارد مواجهة أميركا سياسياً أو التمتع بهامش من الحرية لممارسة دور مستقل. وكما قلنا فإن هذا كلّه يأتي ضمن فلسفة تقليص نقاط التفجر والتوتر في العلاقات السعودية الأميركية.

المملكة اليوم بدون حليف استراتيجي. وهي لم تكن كذلك منذ نشأتها التي بدأت مع بريطانيا وانتهت بالولايات المتحدة الأميركية. ولربما يكون هذا سبباً رئيسياً في اضطراب السياسة الخارجية السعودية التي تعودت ولزمن طويل على ممارسة دور ملحق، ولا تريد ـ وربما لا تستطيع ـ أن تختط لها دوراً مستقلاً بدون الشعور بالأمن الذي يتهدد أسس النظام السياسي والدولة السعودية نفسها. إنها فترة تحوّل تاريخي تعيشها المملكة، لم تتعودها من قبل. لهذا لا يريد المسؤولون السعوديون التصديق بأنهم بلا حليف قوي يركن إليه، وأن تلك العلاقات التاريخية مع أميركا والغرب جرى تجاوزها بشكل شبه كلي منذ وقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

السياسة السعودية كانت سياسة المسار الواحد، ووضع البيض في سلّة واحدة أميركية، فأصبحت فجأة بدون (خيارات) سياسية وبدون (مهارة) سياسية أيضاً، ولا يُعلم إن كان لديها قدرة على ترتيب منهج سياسي جديد أم لا، ولكنها على أية حال، تحصد تشظّياً في قوتها واندفاعها ومكانتها على كل الأصعدة.

ثانياً ـ إنها سياسة اعتزالية فيما يمكنها الإعتزال عنه. فالسعوديون ومنذ غزو العراق للكويت وظهور بوادر الإضطراب المحلّي، استغنت عن العديد من الحلفاء أو الأصدقاء ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة، بل بالقريبة شديدة الصلة بها، مع ضعف في هذا المجال، حتى فيما يتعلق بدورها في مجلس التعاون الخليجي. المملكة اليوم لا تبحث عن مشاكل لتحلّها، ولا تتدخل بين دول عربية متخاصمة كانت فيما مضى تحلّ مشاكلها (بدفعات وإعانات مالية!).. كأن صانع القرار السعودي يريد القول: إتركونا لحالنا، فما عندنا من مشاكل يكفينا! لا نريد زعامة على أحد، فثمن الزعامة لا نستطيع في الوقت الحالي دفعه، وبالتالي لا نريده. السعوديون لا يريدون أن يطالبهم أحد اليوم بدور هنا أو هناك، ولا يعجبهم التساؤل المشروع: وأين دور السعودية؟ وقد كان هذا السؤال فيما مضى حجر الزاوية في العلاقات العربية والإقليمية. لم تستطع المملكة ـ أو لم ترد ـ أن تحلّ أيّ أزمة قريبة أو بعيدة؛ سواء ضمن مجلس التعاون (الخلاف القطري البحريني) وخلافات اليمنين التي أفضت الى حروب ساهمت المملكة فيها وتريد أن تتملّص من تبعاتها، ولا حتى في الأزمة العراقية منذ بدايتها، حيث لم نشهد دوراً للمملكة متميزاً، وكذلك لم نلحظ دوراً مهماً للمملكة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اللهم إلا المبادرة التي تقدم بها ولي العهد والتي هي في الحقيقة جاءت ضمن نسق دفاعي مختلف أجبر السعوديون على تقديم تنازل بشأنه (ولكن على حساب الغير!).

لم يعر السعوديون اهتماماً بالشأن السوداني، ولا بخلافات المغرب العربي، ولا حتى بالشأن الأفغاني، سوى دفع جزء من فاتورة الحرب، وكأن السعودية لم تكن اللاعب رقم واحد فيه! هذا فضلاً عن إهمالها للقرن الأفريقي، وخاصة الصومال التي خصصت لها السعودية شحنات من النفط تباع لحسابه من أجل العون انتهت في جيوب السماسرة والسرّاق! فنجحت جيبوتي في حلّ معضل لم تهتم به السعودية من أساسه. ذات العزلة يمكن ملاحظتها في موقف المملكة من قضايا إسلامية كبرى كالشيشان وكوزوفو وكشمير وهي مشاكل تصاعدت في السنوات الأخيرة دون اهتمام يذكر من صانع القرار السعودي، سوى إرسال بعض المساعدات الإغاثية هنا أو هناك. السياسة الخارجية عاشت سباتاً لم تفعّله إلاّ أحداث سبتمبر وفي اتجاه مختلف عما كانت تنهجه.

وفي هذا السياق، سياق تخفيف التوتر وعدم الخوض في النزاعات، نجح ولي العهد السعودي في تأسيس تفاهم سعودي إيراني، كما استطاع حلحلة مشاكل حدودية عالقة مع عدد من الدول الخليجية، وأخيراً استطاعت السعودية ـ وبشيء من التنازلات ـ حل الملف اليمني الذي كاد أن يحرق السعوديين أنفسهم.

ثالثاً ـ السياسة الخارجية السعودية يمكن وصفها بأنها سياسة (ردود أفعال) أكثر منها مبنيّة على استراتيجية واضحة ـ حتى لو كانت بهدف دفاعي حمائي ـ أو قائمة على المبادرة. تضغط أميركا فتظهر فجأة مبادرة سعودية، وتضغط ثانية فتستقبل مجلس الحكم المحلي العراقي بعد أن كانت اتفقت مع سوريا ومصر باتخاذ موقف موحد منه؛ وتضغط بريطانيا فيخرج سجناؤها؛ وتظهر قناة الجزيرة فتظهر العربية كأداة سياسية؛ ويشتم القذافي المرة والثانية فيرد عليه آنيّاً. الإستراتيجية تقوم على بناء مفهومي عام وتصور للمصالح الذاتية والمشتركة، اقتصادية كانت او سياسية أو دفاعية، كما تقوم على أساس نظرة الدولة وتصورها المستقبلي للوضع الإقليمي والدولي وكذلك لمكانتها التي تريدها. يمكن للمرء أن يتساءل ما هي سياسة السعودية تجاه أميركا؟ أو تجاه العراق الصدامي أو الحالي أو المستقبلي؟ وهل سياسة السعودية تجاه إيران تكتيكية أم استراتيجية وماذا يستهدف منها على المدى القصير والمتوسط والبعيد؟ وما هي رؤية المملكة لمجلس التعاون ومستقبله والى أين يسير الآن؟ وكيف ترى المملكة الجامعة العربية؟ وأسئلة أخرى لا تجد جواباً واضحاً بشأنها، بل قد تجد أجوبة كثيرة بعضها متناقض مع الآخر. وهذا ما يجعل المراقب يعتقد بأن السياسة الخارجية السعودية تميل الى التكتيك ورد الفعل دون المبادرة ووضوح الرؤية لمصالح الدولة المستقبلية ووفق سياسة عدم (الإرتهان) لخيار واحد.

هناك نقص في التنظير للسياسة

الخارجية في المملكة، فهي حتى الآن حكر على رأس الدولة، بل رؤوس الدولة، ولا توجد حتى الآن مؤسسة بحثية ولا مركز دراسات متخصص يرفد صانع القرار بالرؤية والوضوح ويستقرئ له المستقبل. حتى في وزارة الخارجية السعودية لا يوجد مركز دراسات، في حين تعود المسؤولون في المملكة على اتخاذ القرارات حسب مجريات الأحداث، وحسب رد الفعل. ربما كان التفكير العام لدى الأمراء السعوديين الكبار، ولازال، يميل الى تبسيط الأشياء، والى تتبّع مجريات المواقف الأميركية والسير معها ضمن النسق العام، وحين تأزمت العلاقة أصبح هؤلاء مطالبين بأمور لم يعهدوها، فأصبحت القرارات أكثر ارتجالاً، وأكثر تناقضاً وحدّة.. يعكس ذلك تعدد الرؤوس، وغيبوبة الملك، وانشقاق العائلة وتناقض مصالح الأطراف الفاعلين فيها. حتى أننا شهدنا خطوات وتصريحات لولي العهد لا يلبث نايف ـ رغم كونه وزير داخلية ـ ينقضها، وفي حين يصرح عادل الجبير بأمر في واشنطن، يعود نايف لإعطاء نقيضه في الداخل.

وحتى النجاحات التي حققها ولي العهد في تهدئة الأوضاع مع الدول المجاورة لم تمرّ بدون تنازع واضح، كما هو شأن العلاقات الإيرانية السعودية، فكل جناح كان له رأي، وقد استطاع ولي العهد الى حد ما فرض رؤيته على مجمل الشأن الخارجي.

من المحنة الى المجهول

من خلال الإستعراض ـ آنف الذكر ـ فإن السياسة الخارجية السعودية تمرّ بأزمة حادّة، سببها غياب المنهجية، واعتماد سياسة العطاء أو الشراء أو كما يقال سياسة الريال، ومثل هذه السياسة تصبح هزيلة في غياب المال أو نضوبه. وأيضاً فإن سياسة المحاور والإستقواء (بأميركا) والتحالف مع قوى عظمى، واعتماد سياسة المسار الواحد دون التخطيط أو مجرد التفكير في البدائل الأخرى، جعل المملكة تقف الآن في وضع عصيب، همّها الدفاع وتفكيك المشاكل الواحدة تلو الأخرى، فأشغلت الى حدّ يصعب معه القول أن دراسة متأنيّة للحال قد بدأت.

حتى الآن، لم تستطع المملكة وضع تقييم صحيح لعلاقاتها مع واشنطن، وما إذا كان كل ما جرى قد وضع الأخيرة في موضع العدو الذي يحذر منه، أم الصديق الذي يُرجى إستعادة ودّه القديم. ما يظهر هو أن هناك رغبة في (الجمع) بين الأمرين، الأمر الذي يجعل السياسة السعودية تقف في مكانها، فتبذل جهداً مضاعاً في غير مكانه، وترجئ التخطيط للمستقبل بصورة صارخة لا تحتمل التأجيل.

وهناك نزوع غير عادي بين صناع القرار في فصل الشأن الداخلي عن السياسة الخارجية، وكأنهم يريدون القول بأن الخلل يكمن في التطرف والقاعدة فحسب، أو أن الخلل عند الآخر، الذي غيّر توجهاته بينما يقفون هم بدون تغيير يذكر لاستراتيجيتهم التي بُنيت في الأساس على ما يخطط له الآخر الأميركي أو الغربي. لا يمكن النظر الى السعودية من الخارج إلا كدولة مبتلاة بمصائب محليّة، اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية وثقافية، ومثل هذه الرؤية لا تجلب لصانع القرار السعودي الإحترام والمكانة التي يتمناها أو التي كان فيما مضى يتمتع بها. ولذا لا تفيد حملات العلاقات العامة السعودية في واشنطن أو لندن وغيرهما، لأن الجميع مطلع على حقيقة أن مكانة الحكومة السعودية ضعيفة بين شعبها قبل أن تكون لدى الآخرين. وجلّ ما تكسبه الحكومة هو المزيد من الإبتزاز لمحنتها وضعفها، بالنحو الذي رأيناه في التنازلات السياسية المستمرة لواشنطن ولندن، والتي كان آخرها إطلاق سراح المعتقلين البريطانيين.

إن أي خطوة لتنشيط السياسة الخارجية السعودية لن تبدأ بدون ترتيب البيت السعودي الداخلي، وإصلاح وضع المواطنين واستعادة مكانة الحكم في نفوس الشعب قبل الأجنبي. وإن أي خطوة إصلاحية تنجز ستنعكس إيجابياً على صورة المملكة خارجياً، وستجعلها في وضع أقوى مقابل حملات التهديد الأميركية والغربية، بالنظر الى التحام شعبها معها. أما الآن، فعبثاً محاولة تحسين الصورة واستعادة المكانة أو مواجهة الخطر ـ إن كان هذا هو محور السياسة الخارجية السعودية وهدفها ـ أو صناعة وجه للسياسة الخارجية السعودية مستقل أو على الأقل يتمتع بهامش من الإستقلالية.

أيضاً ينبغي أن تنتهي سياسة المحاور والأحلاف وسياسة شراء المواقف ـ على الأقل بالشكل الذي كان مستخدماً فيما مضى. فالمملكة تستطيع أن تستعيد دورها بتفعيل قوتها في مجالات مختلفة، وتستطيع مساعدة الآخرين واكتساب احترامهم بغير الصورة التي بدت بها خلال العقود الماضية، كما أنها تستطيع ـ في حال تمّ ترتيب الوضع الداخلي ـ الوقوف صلبة في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية.

بيد أن كل هذا يضيع، في حال تذكرنا أن الإصلاحات السياسية في المملكة بعيدة المنال حتى الآن. ومن لا يصلح بيته لن تصلح صورته في الخارج، ومن لا يحميه شعبه ويحترمه، لن تحميه قوى الدنيا كلها.

ربما تكون هناك بوادر لإقامة تحالف إقليمي ودولي يوفّر مظلّة بديلة تحمي الحكم في المملكة. التحالف الإقليمي قد تكون بوادره في تنشيط العلاقات مع سوريا ومصر، وربما إيران فيما بعد. أما بوادر التحالف الدولي، فيمكن النظر الى زيارة ولي العهد السعودي الى موسكو و إبرام صفقة نفطية وعقود مشتركة.

أيضاً يمكن ملاحظة أن المملكة تريد توثيقاً أكبر للعلاقات مع بريطانيا، التي يمكن أن تلعب ككابح للغول الأميركي، ولربما كان تعيين الأمير تركي الفيصل كسفير في لندن قد جاء لهذا الغرض، وكذلك فإن إطلاق سراح البريطانيين استهدف فيما استهدف تسهيل مهمة السفير الأمير. لكن الرأي الآخر يقول بأن لندن وإن كانت تتمتع بتأثير لدى واشنطن، إلا أنها في المحصلة تابع لها، خاصة في الشأن السعودي، وحتى الآن فإن اللغة البريطانية منسجمة مع التهديدات الأميركية. وزيادة على ذلك، فإن بريطانيا المهووسة بمشاريع إقتصادية وصفقات كبيرة مع السعودية كمشروع اليمامة الذي بدء به منذ بداية الثمانينات وسيستمر حتى عام ٢٠٠٥، بريطانيا هذه لا تؤمل كثيراً على الصفقات السعودية، فهي تعلم الحال الداخلي الإقتصادي والسياسي، ولذا فإن استخدام بريطانيا كترس في مواجهة أميركا لن يفلح فيما يبدو.

على الأقل هناك الآن صورة بأن السياسة الخارجية السعودية، بل الدولة السعودية نفسها في أزمة، ويفترض أن تدفع صانع القرار السعودي لاتخاذ خطوات عاجلة داخلية وخارجية قبل أن يفوت الأوان.

بين حذر الدولة وتطلعات المجتمع

ضوء على مؤدّيات الإرباك السياسي

عبد الله الراشد

الايقاع الباعث على الضجر لدى الدولة يقابله إيقاع شعبي متسارع من شأنه إحداث إرتجاجات في بنية الدولة نفسها، بما يجعلها في عزلة تامة. هذا الارباك مبعثه الاصلاح السياسي الذي أصبح مادة إختبار حقيقية في علاقة الدولة بالمجتمع في الوقت الراهن، وهو يمثل المراهنة الكبرى على إعادة ترميم بنية الدولة المتهدمة، بفعل سلسلة إنهيارات إقتصادية وأمنية وسياسية.

يجدر إلفات الانتباه الى أن ثمة جناحاً داخل العائلة المالكة يستشعر بعمق الحاجة لمبادرة إنقاذ وطني، تستعيد بها العائلة المالكة هيمنتها على وضع بات مرشحاً للانقلاب، بيد أن هذا الجناح يفقد القدرة الكافية على الارتفاع بالمبادرة الى سقف التطلع الشعبي أو حتى دونه بقليل، فضلاً عن انحباسه ضمن هواجس وصراعات داخل العائلة المالكة، التي تميل بطبعها الى مناهضة التغيير، أو القبول به في حدود دنيا تحت ضغط الضرورات السياسية.

ثمة تداعيات على متغيرين محليّين تستحق قدراً كبيراً من الاهتمام والتحليل في ضوء حذر الدولة وتطلعات التيار الشعبي العام، لجهة إستشراف مستقبل الأداء السياسي للدولة وانعكاساته على العلاقة مع المجتمع.

إنعكاسات اللقاء الفكري ومركز الحوار الوطني على السكان المحليين تبعث على التفكير الجاد في موضوع بالغ الأهمية، وبخاصة حال قراءتها في سياق الاصلاح السياسي، كقضية مركزية في التناظر الداخلي. يجدر الاشارة هنا الى أن المتغيرات المحلية باتت تدرج في تفكير التيار العام داخل المملكة في سياق الرؤية الاصلاحية العامة، إذ بات الاصلاح السياسي أداة التقييم التي يستعملها التيار الاصلاحي العام إزاء مبادرات الدولة. ولنفس السبب يمكن تفسير المعاني الاضافية التي يضفيها التيار على أي متغير محلي وإن كان صغير الحجم، وهكذا محاولاته لتنميته بقدر يلبي جزءا من تطلعه الاصلاحي.

فقد حمّل اللقاء الفكري وتالياً مركز الحوار الوطني أكثر من الاغراض المعلنة لهما، فالحوارات والنقاشات التي جرت حولهما توحي وكأنهما المفتتح الكبير لمشروع إصلاحي واسع النطاق، وهو لم يكن بأية حال تعبيراً عن إرادة صانع المبادرة، ولكنما هي إرادة الشارع التي ترمق أي كوة يمر منها الهواء.

فلماذا يقتفي الناس أثر أي بادرة إصلاحية مهما كان حجمها، فينفخون فيها من روحهم، كيما تصبح مشروعاً طموحاً لم يكن بحال جزءا من إستراتيجية الدولة. فالأحاديث المستفيضة للناس حول مركز الحوار الوطني تضخ دفعة زخم نشطة تعكس توقهم الشديد لمرحلة يأملون أن تضع حملها المنتظر، ولسان حالهم يقول بفصاحة بالغة بأن جرعة الاصلاح هذه غير كافية لعلاج وضع منهك، ليوصلون عبره رسالتهم في الاصلاح الى الدولة.

لا يقف الأمر عند ردود فعل الشارع أو النخبة المثقفة، بل يمتد الى أعضاء في مجلس الشورى، بحيث بات الأخيرون - أو قسم منهم على الأقل - ينظرون الى مركز الحوار الوطني وكأنه نواة لبرلمان حقيقي، فأحد أعضاء مجلس الشورى طالب بتحويل المركز الى صندوق شكاوى لعموم المواطنين، وآخر دعى الى اعتماد مبدأ الانتخاب في إختيار الاعضاء، وتوسيع إطار عضويته بحيث يضم بداخله الطيف العام السياسي والايديولوجي والاجتماعي في البلد، وآخر دعا الى أن يضطلع المركز بمهمة مناقشة كافة موضوعات الوطن، الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية.

السؤال هو ما الذي يجعل أعضاء في مجلس

حذر مبالغ لدى الدولة من الانتقال الى الديمقراطية، يقابله نزوع شعبي نحو إصلاح سياسي جوهري يمثلان صورتين متضادتين تعكسان الارباك السياسي المحلي، وتنذران بقطيعة شبه تامة بين الدولة والمجتمع.

الشورى يطلقون وبحماسة عالية أفكاراً من هذا القبيل، هل لشعورهم بأن مجلس الشورى دون مستوى الطموح السياسي لديهم ودون الوظيفة المنوطة به، أم لأن التطلع الاصلاحي بات طاغياً حتى وسط فئة يفترض كونها جزءا من مشروع إصلاحي قد تقرر رسمياً منذ مارس ١٩٩٢.

والسؤال الآخر هو ماهو المسار الذي رسمته السلطة لمركز الحوار الوطني؟ هل تريد الدولة حقاً إرساء أساس مشروع اصلاح سياسي انطلاقاً من هذا المركز؟

جحفل الاسئلة المثارة حول إعلان مركز الحوار الوطني والتموجّات المحلية التي أحدثتها قياساً على التطلعات الشعبية، لا ريب أنها تتطلب معالجة جادة لقضية الساعة، أي الاصلاح السياسي.

ابتداءً تلفت اللغة الشائعة في وسائل الاعلام المحلية (بما في ذلك التلفزيون الرسمي) وبخاصة المتصلة منها بموضوع مركز الحوار الوطني الى أن ثمة إحساساً عميقاً بالحاجة للإصلاح ظل متفاعلاً في صدور وأذهان شريحة واسعة من السكان بدأ يكشف عن نفسه في أول لحظة تعبير سانحة. هذه اللغة غير المتساوقة مع الخطاب الاعلامي الرسمي تشي بانفراز جديد ليس داخل تركيبة السلطة ولكن بين السلطة وفئات جديدة كانت مصنّفة حتى وقت قريب بوصفها جزءا من حركة السلطة، الى حد باتت هذه اللغة قادرة على إختراق الادوات المستعملة من قبل الدولة نفسها، ومن قبل أناس باتوا يستعملون لغة التيار العام، أي بكلمة أخرى لغة الاصلاح السياسي.

فمالذي يسمح بلغة كهذه أن تجد طريقها الى وسيلة إتصال مازالت وفيّة لخطاب السلطة؟ أليس ينبىء ذلك عن تمدد الاتجاه المطلبي الى داخل جسد الدولة، بما يجعل الأخير غير قادر على كبح تأثيرات هذا الاتجاه. فالدولة في راهنها تواجه حركة شعبية عارمة تتفق على تغيير مسار الدولة وانتقالها الى مرحلة تكون فيها مؤهلة للبقاء والتماسك.

فمضادات الاصلاح لدى العائلة المالكة فقدت، الى حد كبير، تأثيرها في الجمهور فلا هي قادرة على تعويض رعاياها إقتصادياً، ولا هي تملك أدوات الردع الكافية، ولا شبكة تحالفاتها الداخلية والاقليمية والدولية بالقدر الذي يسمح لها بالصمود أمام تيار التغيير الذي بات يحيط بمركز السلطة نفسها.

الحركة الشعبية بدأت تأخذ شكلاً تصاعدياً وتضخ من داخلها صوراً شتى في التعبير عن مطالبها، بغية إيصال سيل من الرسائل للدولة بما يوضعها على سكة الخلاص السياسي. هذه الحركة تحمل بداخلها تطلعاً يرتفع على مستوى الاستجابة الحذرة للدولة، فكلما أطلقت الأخيرة مبادرة قليلة الشأن تدافع الناس نحو العبور منها الى تمرير تطلعاتهم الطموّحة، بما يؤكد قناعات العائلة المالكة المؤسسة على قلق الانهيار، وإنفراط الزمام السياسي، وتالياً وقوعها رهينة لمتغيرات غير مدركة الابعاد والنتائج.

المخاضات الداخلية بعنفوانها الشديد لا تسمح بانتهاج سلوك مراوغ مع مطالب هي من الوضوح بمكان والحائزة على شبه إجماع شعبي، فأدوات اللعبة السياسية ليست - بكاملها - بيد السلطة الآن، فهناك واقع بات يفرض نفسه بقدر كبير من الجرأة ويعكس نفسه في لغة الشارع، ومضامين الصحافة المحلية، وبيانات القوى السياسية والاجتماعية، وسلوك السكان، وليس بإمكان الدولة أن تعيد عقارب الزمن للوراء، وهذا الواقع سواء حظي بإعتراف الدولة ورعايتها أم لا فهو ينبسط على المساحة الأكبر من البلاد، ويتمدد بسرعة تفوق قدرة الدولة على الكبح.

فحذر الدولة لا يبدّل في حقيقة الاشياء التي باتت تشكل صورة مستقبل ليس بإمكان أحد الفرار منه او الخروج منه، فالمجتمع يحمل مشروع التغيير للدولة، بإنتظار موقف تاريخي يحقق فيه الجميع إنجازاً شاملاً ويجني مكاسبه الجميع.

ليس جديداً القول بأن الدولة تطمح الى إستغلال مركز الحوار الوطني كجزء من بحثها عن حل لأزمتها، بحيث تجعله وسيطاً لها مع الجمهور الساخط، ولكن هل سيبقى المركز كذلك، وهل سيقبل أعضاؤه ممارسة دور (الشفيع) رغم ما تحمله هذه المهمة من محاذير أخرى تنال من سمعتهم وشعبيتهم وبخاصة في مرحلة تفقد فيها السلطة جزءا كبيراً من مكانتها وقيمتها لدى السكان. سؤال يبقى شديد الالحاح والاجابة عنه متوقفة على دور المركز وقدرته على إقناع الناس عبر سلسلة إنجازات على الارض.

تيّار

الرهان الخاسر

من الضروري ان تراهن الحكومة السعودية في مجال صناعة سياساتها والتحديات التي تعترضها على قواها الذاتية المادية والشعبية والمعنوية. لكن هذه الحكومة بالرغم من الإخفاقات الشديدة على أكثر من صعيد، باتت تعتمد على الأحلام وعلى الأوهام، وعلى الحسابات التي لا تمتلك سلطة أو قدرة في التأثير عليها، وفي نفس الوقت تغفل ما بيدها من أوراق صحيحة وقويّة يمكن استثمارها وتفعيلها.

راهنت المملكة على التحالفات مع القوى العظمى، أميركا وقبلها بريطانيا، لتوفر مظلة حماية للنظام السياسي، فصعقت حين تغيرت خارطة التحالفات وصار ينظر الى السعودية كسيجارة انتهى الأميركي من تدخينها. وراهنت على ما تمتلكه من أموال البترول للعب دور سياسي إقليمي فاعل، فإذا بها تنتكس بمجرد أن تراجعت أسعار النفط، وتنحط مكانتها بشكل غير طبيعي.

وراهنت على سمعتها الدينية، ولكنها أججت التطرّف في كل مكان وصلت إليه، فأصبحت هي نفسها إحدى ضحاياه، وأصبحت السمعة الدينية - بغض النظر عن الممارسات الشخصية للأمراء أو بعضهم - في الحضيض. وراهنت الحكومة السعودية على المنتفعين منها: حركات ودول وشخصيات خارجية، أنفقت عليهم أموال قارون، وفي وقت أزمتها لم تجد إلا قلّة تقف معها، كما كان واضحاً في حرب تحرير الكويت.

وعلى الصعيد الداخلي، راهنت الحكومة على القوة الدينية - السلفية - فأصبحت رهينة لها. وراهنت على الشرعية الدينية، فجاء الدين ليذبحها من الوريد الى الوريد! وراهنت على قوى أجهزة الأمن والعسكر، فإذا بها مخترقة، وإذا بأصحاب الكروش لا يستطيعون الدفاع عن أرض ولا يحمون وطن رغم ميزانيات الدفاع الضخمة. وراهنت على الصراع الداخلي بين التجمعات والأفكار، باعتماد سياسة فرق تسد، واستمرت على ذلك لعقود، وإذا بها أمام أول تهديد خارجي بتقسيم المملكة، ترتعش وتحاول إعادة اللحمة الإجتماعية بين ليلة وضحاها، ولكن أنّى يكون ذلك، والشروخ تتطلّب سنين طويلة للتخفيف منها فضلاً عن إنهائها.

واليوم تراهن المملكة في الحفاظ على وجودها ليس على الإصلاحات وتقوية اواصر الحكم بالجمهور، ولا على منع الفساد، ولا على ضبط تسرب المال العام، بل على احتمالين: ان يخسر بوش الإنتخابات فيأتي الديمقراطيون بعقلية جديدة؛ والثاني أن يتورط الأميركيون أكثر في العراق. والسؤال: ماذا إذا لم يحدث ذلك؟ وماذا إذا حدث ذلك ولم يذهب الخطر عن السعودية؟

الإنشعاب العظيم في ديارنا بين

الصحوة الدينية والغيبوبة السياسية

منيرة عبدالرزاق

الصحوة الدينية في مركز ديارنا ليست أول ظاهرة تنشأ في التاريخ الحديث، فقد سبق هذه الصحوة الدينية المتأخرة ظهور أشكال راقية ورصينة في الصحوة الدينية، فكان قادة الصحوة ممتلئين في زمانهم، عارفين بالظروف التاريخية والاجتماعية المحيطة بهم، مدركين للشروط الموضوعية في التغيير والتحول الاجتماعي، ومؤثرين المصلحة العامة في الاصلاح السياسي على المصالح الخاصة، لا تميل بهم نزوعات ذاتية عن المقاصد الكبرى والنهائية للدين، فنالوا بحق وجدارة وسام المصلحين الدينيين. هكذا كان السيد جمال الدين الافغاني، والشيخ محمد عبده، والشيخ محمد حسين النائيني، والسيد محمد كاظم الخراساني والشيخ رشيد رضا، والشيخ عبد الرحمن الكواكبي، ورهط المصلحين اللاحقين أمثال الشيخ الشهيد حسن البنا والسيد قطب، والسيد روح الله الخميني والسيد الشهيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد حسين الشيرازي، والشيخ محمد الغزالي ومن الأحياء السيد محمد حسين فضل الله والشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والشيخ راشد الغنوشي والشيخ حسن الترابي وكثيرين آخرين من السابقين واللاحقين ممّن نذروا حياتهم لهذا الدين، فأصبح الاسلام بفضل جهود وتضحيات هؤلاء رسالة التسامح، والمحبة، والاصلاح الاجتماعي، والسلم العالمي.

فنبتات الاصلاح الديني التي نمت وترعرعت في مصر وإيران والعراق وبلاد الشام والسودان وتونس، أثمرت وأمدت ظلالها الوارفة في بقاع عديدة من العالم الاسلامي، فإستجابت لنداء الصحوة الدينية الواعية المنطلق من مراكزها الأولى، وفهمت الاسلام بوصفه إلتزاماً واعياً بقيم الدين ومبادئه السمحة. وفي بعدها السياسي، مثّلت حركات الصحوة الدينية الواعية نموذجاً فريداً في النضال السلمي، وإذا كان ثمة نتوءات نافرة في جسد الصحوة فكانت رد فعل على بطش النظام السياسي العربي الذي فشل بإمتياز في التعاطي مع تطلعات حركات التغيير بكافة أشكالها وخلفياتها الايديولوجية، ولكن وبالرغم من السلوك الانفعالي للسلطة السياسية، فإن الحركات الاسلامية الأم لم تنساق الى منزلق العنف، وبقيت متمسكة بخياراتها المبدئية في التغيير والاصلاح الاجتماعي والسياسي وظلت كذلك حتى الآن، وإذا كان هناك من يجب أن يحمّل تبعات أي تدهور داخلي فهي الأنظمة السياسية العربية التي لم تكف عن إستعمال سياسة القمع والعزل السياسي لآباء الصحوة الدينية.

صورة الصحوة الدينية في ديارنا جاءت على عكس سلوك الطيف العام من حركات الصحوة الدينية في الخارج، فقد نشأت كرد فعل على أوضاع خارجية، أفغانستان، وإيران والاتحاد السوفييتي السابق، ورسمت لنفسها طريقة خاصة في إبلاغ رسالتها الدينية، مسقطة من حسابها الديني الظروف الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، فتوسّلت بالعنف نهجاً في التغيير.

هذه الصحوة الدينية المنبعثة من قلب شبه الجزيرة العربية جاءت مفصولة عن حركة التاريخ، فكانت أشبه بمقذوف إجتماعي من خارج الزمان، يحمل خصائص، وأدوات لا يشاركه فيها أحد ممن سبقه أو يعاصره الآن، فهو يريد إثبات وجوده وتحقيق ذاته في كل الأحوال، وبقطع النظر عن عواقب أفعاله، فأجندته مصممة لحضور فاعل مدوّي بأي ثمن.

فالعقاب الملياري الذي نجم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وطال دولاً وشعوباً وحكومات وجمعيات خيرية، ومؤسسات إجتماعية وفكرية، وقادة دينيين لم يحدث أدنى تغيير في منسوب الوعي السياسي لدى زعماء هذه الصحوة. فقد حرّكت نشوة الانتصار الواهم في الحادي عشر من سبتمبر، كتائب الصحوة كيما تمد أفق عملياتها الى بقاع عديدة في العالم، إيغالاً في إرتكاب المزيد من الاقترافات السياسية الوخيمة.

فالعزلة الخانقة التي يعيشها قادة الصحوة الدينية في ديارنا، تسوّل لهم بأن ثمة إنتصارات تاريخية تتحقق على أيديهم بشن المزيد من الهجمات الدموية على الكفار والمشركين. فهذا الوهم الميسيائي يحدّث المتلبّسين به بالتحول الى ما يشبه قوم من الحواريين الذين سيتحقق على أيديهم الفتح المبين وغرق فرعون وملّته. فالتاريخ يمثل بالنسبة لقادة الصحوة مصدر إلهام نشط، فهذا ـ أي التاريخ ـ قد تحوّل في إدراكهم الى ساحة معركة تستحضر فيها أرواح الاقوام الهالكة، لتعاد فصول معارك السابقين من بدر وأحد وحنين ومؤته، وهو بالمناسبة تاريخ لا يتقاسم أحد معهم تفسيره. فثمة إنشطار في الوعي الديني ـ لرجال صحوة اهل ديارنا ـ بين الماضي والحاضر، وهو السبب الحقيقي لهذه الغيبوبة السياسية التي تنتج كل هذا الدمار المشاع في الأرجاء.

فالمزيد من الدمار، والقتل، والدماء لم يوقف الانفلات من حركة الزمن، هذا الزمن الغائب في الاجندة السياسية لقادة الصحوة، ولم نرقب حتى الآن قراءة واعية ودقيقة لكشف الحساب السياسي، رجاء مراجعة نقدية مؤسسة على التوازن بين المكاسب والخسائر والمصالح والمفاسد. ولا أظن أن ثمة من يختلف على أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت كارثة سياسية بكل المقاييس، فقد جاء الرد إجمالياً، قاسياً،

وناسفاً. فقد وفّرت هذه الكارثة أكبر مبرر سياسي للولايات المتحدة لصياغة العالم على طريقتها، فاحتلت أفغانستان والعراق، واجتثّت من الجذور كل الاعمال الانسانية الخيرية في العالم، وضيّقت الخناق على المسلمين داخل الولايات المتحدة وخارجها، وشهرت سلاح (الحرب على الإرهاب) في وجه العالم بأسره، ولم يسلم من عقابها أحد قاطبة، وبات العالم أميركياً بكافة المقاييس، بسبب الحنكة السياسية الغائبة في الصحوة الدينية.

وفيما تناضل شعوب ودول العالم من أجل إحباط مفعول الذريعة الأميركية، يواصل رجال الصحوة في تواصل مع غيبوبة سياسية طويلة الأجل تعزيز النزوع الذرائعي الأميركي، فتقدّم دليلاً آخر على مشروعية الاستمرار في الحرب على الارهاب الذي بات محصوراً الآن في ديارنا وحده، عبر إنبثاث كتائب الانتحاريين في مناطق عديدة من العالم.

قصص التورط في نشاطات إرهابية خارجية من قبل عناصر ينتمون الى الصحوة الدينية في ديارنا، رغم الدفع الشديد وفي الوقت نفسه المفتعل نحو نفي التورط أملاً في رفع العبء وعدم تحمّل العواقب، لا يبدد حقيقة أن الصحوة الدينية منزوعة من عقالها السياسي، وأنها تملك خطاباً يخلو من مبدأ المصالح والمفاسد، فالوزن الحق لديها هو ما يقوم على إنزال ضربات دموية وموجعة في الخصم، المفتوح على العالم بأسره، وعلى غيرهم تدور الدوائر، سواءً كانوا مسلمين، أبرياء، أطفال، نساء، مصالح عامة، مراكز علمية..غاية الأمر أن ثمة فعلاً يجب أن يتم إملاءً لمقتضيات الصحوة، وبعد ذلك فليكن ما يكون!

على الضد من روّاد الصحوة الدينية الواعية، فإن رموز وباعثي الصحوة الدينية في ديارنا يحملون في الشمال قائمة الأعداء وفي اليمين سلاح التكفير والقتل، فصناعة التحالف واكتساب الاصدقاء ونشر المحبة والاطمئنان في القلوب ليست جزءا من استراتيجية العمل، فسجل الصحوة الدينية مثقل بأسماء رموز، وفرق، وشعوب، ودول وحركات مصنّفة في قائمة الخصوم، المراد خوض المجابهة المسلحة معها، وإخضاعها عنوة. فدعوة التوحيد كمبدأ يفضي الى تمزيق الشمل، حين يكون البعد السياسي مفقوداً في الصحوة الدينية، وأهلها في نهاية المطاف يبقون أسرى إلانتماء الاقليمي، والمذهبي، فصحوة كهذه تعجز عن التمدد خارج محيطها، فهي تفد على خارجها بتعسف وقسوة.

فرغم الضجيج المدوي الذي أحدثته خارجياً نشاطات الصحوة الدينية المنبثقة في مركز ديارنا، الا أن المحصول النهائي جاء ضيئلاً وضيئلاً للغاية، لأنها أثبتت بأنها غير مؤسسة على قراءة واعية للظروف السياسية والشروط الموضوعية في التغيير والاصلاح، فقد كانت تتم على هامش السياسة وليست قلبها، ورغم الابعاد السياسية التي تحملها تلك النشاطات فإنها لا تتجاوز المشاركة في صنع عواقبها الوخيمة. فبعد أكثر من عقدين من العمل الصحوي في بقاع عديدة من العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، أصبحت المساجد والمراكز الدينية، والجمعيات الخيرية والانسانية خاضعة تحت الرقابة الشديدة، وبات ينظر اليها بوصفها بؤراً لجماعات التطرف والارهاب الدولي، وأصبح الاسلام نفسه يقدّم كأيديولوجية إستئصالية تهدد إستقرار العالم.

قلة البضاعة السياسية في ظل هذا الاختلال العظيم في ميزان القوى الدولي تجعل التطلعات الكبيرة المحمّلة على فورة مشاعر دينية محفوفة بالكوارث، فالأخطاء الكبيرة التي إقترفتها الصحوة الدينية في ديارنا أحالت من الممكن مستحيلاً، وأعادت الجميع الى المربع الأول، والى نقطة البداية، فهذه الصحوة سلبت مصادر القوة من الحركات الاسلامية الواعية، وباتت تقذف جميعها بتهمة الارهاب، وبعد أن كانت تصنّف في جبهة القوى المعتدلة والمقهورة في بلدان تديرها أنظمة سياسية شمولية، أصبحت الآن تدفع عن نفسها شبهة وتهمة الارهاب التي باتت تلاحق كل مسلم.

الاحتجاج الساذج بأن الاسلام لا يجب أن يخضع لقوانين السياسة في إيصال رسالته الى العالم، خطأ كارثي وهو المسؤول عن كل النوائب التي حلّت بهذا الدين وأهله، فقد كان رسول الله محمد (ص) وهو أعلم بأحوال أهل زمانه شديد الحرص على أن يلقي في قلوب خصومه المحبة والرحمة على أن يقارعهم بالسيف، فجاء برسالة سلام الى أقوام غلاظ شداد، فاعتنقوها طوعاً لمّا وجدوا في الحبيب المصطفى معدن رحمة، ومعين محبة، وحتى أولئك الذين ناجزوه العداوة لم يشهر سلاحاً في وجوههم ولم يجيّش الجيوش لمحاربتهم ومصادرة ممتلكاتهم وبث الرعب في قلوبهم قبل أن يبادروا هم الى محاربته. فقد دخل في هذا الدين بالمعاملة الحسنة أكثر مما دخل فيه بالدعوة فضلاً عن القوة الغاشمة، فهل كانت سوى السياسة، بمعنى فن إدارة شؤون العامة، هي التي ساهمت في فتح الطريق الوعرة أمام هذا الدين كيما ينتشر ويصل الى آفاق الدنيا.

إسقاط التجربة التاريخية لرسالة الاسلام على واقعنا المعاصر بكل تعقيداته السياسية وتشابك المصالح المحتدم فيه، واستعمال القرن الهجري الأول نموذجاً معيارياً يجب أن يقتفي المسلمون أثره، هما جزء من غيبوبة سياسية ماحقة، فلا بد أن نعيش لحظتنا والزمان الذي نحيا فيه، فهذا النموذج المعياري غير قابل للانتاج حالياً، فطبيعة الزمن أمامية ولا يمكن الارتداد للزمن القبلي، فنحن نعيش كما أهل الصحوة جميعاً في مرحلة ليس فيها مواصفات الزمن الفائت، ولابد من تكييف سياسي لميراثنا الديني من أجل البقاء والمشاركة في صنع مستقبل آمن يمر منه وجودنا، وميراثنا، وليس سوى الوعي السياسي وسيلة قادرة على تحقيق هذا التكييف، ومواجهة تحديات تفرضها عولمة طغيانية إستثمرت أخطاءنا السياسية الفادحة لتكتسح حدودنا ووجودنا.

الانجراف مع هيجانات الصحوة الدينية في ديارنا لا يوصل الجميع سوى الى سقوطات أخرى قد تجهز على الدولة والمجتمع معاً، وهناك من يستدرج أهل الصحوة للوصول الى حافة السقوط، كونه يوفّر مبرراً إضافياً لضربها مع الجميع والعكس صحيح أيضاً.

نأمل أن يبزغ ضوء الوعي السياسي في داخل دوائر الصحوة الدينية في مركز ديارنا تجنباً لكارثة بات الجميع يرقب لحظة حلولها، وستكون مبررات التدخل الأجنبي جاهزة، وحينئذ لن يكون هناك باكٍ أو ناعٍ على ضحايا منا فديارنا الآن باتت ممقوتة، للأضرار الفادحة التي أحدثتها في دول عديدة وحتى الجوار لم يسلم منها، ويتمنى كثيرون أن ينال هذه الديار عقاب عسير جزاء ما إقترفت. هل يدرك رموز الصحوة الدينية خطورة الغيبوبة السياسية الآن؟ نأمل ذلك.

مخاطر على الداخل والخارج

جغرافية العنف السعودي

محمد الهويمل

تمسرحات العنف محلياً ودولياً تمثل قضية ضاغطة وتبعث قلقاً جدياً لدى أطراف داخلية وخارجية، فانشطار العنف على مساحة واسعة وتفجّره في مواقع عديدة لا يكف عن تهديد الاستقرار ليس في الداخل فحسب، بل في مناطق توتر عديدة تمثل الجماعات السلفية المتشددة فيها عنصراً شديد الانفجار. أندونيسيا، الفلبين، افغانستان، الشيشان، كوسوفو، الصومال، تنزانيا، كينيا وأخيراً العراق بين دول أخرى عديدة تدخل ضمن خارطة فعاليات جماعات العنف السعودي. جغرافية العنف تتطلب إقتراباً صحيحاً من الصورة العامة لواقع ترسمه حوادث العنف شبه اليومية في الداخل وهكذا النشاطات المحمومة التي تضطلع بها جماعات سلفية متشددة لم تنفك عن تأكيد محل نشأتها والحاضنة الأولى التي ضمتها، فقد تكاثرت عناصر العنف الى درجة أفقدت الحكومة القدرة على محاصرة الأضرار الناجمة عن هذا التكاثر المنفلت من عقاله، فهو الآن يمسرح نفسه على نطاق واسع، فحضور هذه الجماعات المتوالدة من باطن مؤسسة ظلت تتغذى الى حد التخمة على مائدة الدولة ينذر بتفجر ظواهر لاواعية مرشحة لتقويض منظومات اجتماعية وثقافية عميقة الجذور.

العنف محلياً

المواجهة المفتوحة بين الميليشيا السلفية وقوات الأمن السعودي أصبحت واقعاً فرض نفسه بسطوة على الاعلام المحلي، فعمليات الكشف عن مخابىء سلاح، ومواجهات مسلحة، وسقوط ضحايا من الطرفين، وحوادث الاغتيال والتفجير باتت أنباءً مألوفةً. بيد أن ما لم تقم الروايات الرسمية بالكشف عنه هو أن المواجهة تتم في مناطق إنتشار وترعرع شبكة تنظيم القاعدة، وهي في ذات الوقت مناطق تعتبر تقليدياً موالية للعائلة المالكة، رغم التبعثر الجغرافي لهذه الجماعات بداخل المملكة. فنحن هنا أمام حليفين لدودين يلتحمان في معارك مصيرية، يسعى فيها الطرف المتضرر الى إنهاك خصمه دون القضاء المبرم عليه (لضرورات التحالف الاستراتيجي) ودون تمكينه من نيل مناه، فحليف الأمس لا يقبل الآن بغير دولة دينية على غرار تلك الدولة التي خسرها في أفغانستان.

المواجهة المسلحة بين الميليشيا السلفية والحكومة تتم الآن في الهواء الطلق، وفي مركز السلطة نفسها ويشهد حضورها جمع غفير من الناس من فئات عمرية مختلفة، تماماً كالضحايا الذين يتساقطون في حوادث التفجير.

ففي الثاني عشر من أغسطس الماضي شنّت قوات الأمن غارة على فيلا في حي السويدي السكني في منطقة شمال الرياض، وقتلت ـ حسب الرواية الرسمية ـ مسلحاً ينتمي لتنظيم القاعدة واعتقلت سبعة آخرين. تقارير أخرى مخالفة أشارت الى أن ثلاثة الى أربعة من قوات الأمن قتلوا في الغارة خلال تبادل اطلاق النار بين الطرفين.

هذا الحادث يأتي ضمن سلسلة حوادث أخرى شهدتها البلاد خلال ثلاثة شهور ونصف عقب تفجيرات الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي، تراوحت بين مواجهات مسلحة بين قوات الأمن السعودية ومجموعات من المطلوبين في قضايا لها علاقة بالأعمال الإرهابية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والجوف وحائل والرياض ودارت رحى بعضها داخل أحياء سكنية في المدن سقط ضحيتها عدد من رجال الأمن، ومداهمات مباغتة لمخابىء أسلحة وعناصر تنتمي للجماعات الارهابية تتخللها في الغالب مواجهات مسلحة وقتلى.

قرار الحكومة الدخول في الحرب على الارهاب تلبية للشروط الأميركية كان لا شك خطيراً، فقد دخلت قوات الأمن في مواجهات على مستوى واسع ضد الجماعات الميليشائية السلفية، والتي يشبته بكونها على علاقة عضوية بتنظيم القاعدة. وكانت قوات الأمن إعتقلت المئات خلال غارات عديدة لمخابئ مشتبه بها في الرياض، وبريدة وحائل ومكة المكرمة والمدينة المنورة وعسير.

يلمح الانتشار الجغرافي للجماعات السلفية العنفية الى الكفاءة التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي لدى هذه الجماعات داخل المملكة. فثمة تركيز كثيف على اعتقال عناصر تنتمي الى تيار ايديولوجي وملاحقة خلايا تنتمي الى شبكة

إنديا ح نشاطات جماعات التشدد الى خارج مسقط رأسها يمثل فصلاً آخر في قصة القلق التي بدأتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهي تشكل عنصراً شديد الاضطراب في شبكة علاقات الحكومة السعودية مع العالم.

تنظيمية متعالقة، تحمل في جوفها تطلعاً نحو إقامة الدولة الدينية السلفية.

فقد بدا واضحاً أن من الاهداف المركزية لتنظيم القاعدة الاطاحة السياسية بالنظام السعودي، حيث ترى هذه الشبكة بأنها وحدها المؤهلة شرعاً للحكم. فالجماعات المشتبة بكونها جزءا من شبكة تنظيم القاعدة كثّفت عملياتها العسكرية داخل السعودية كما تخبر عن ذلك الكميات الكبيرة من الاسلحة التي تم إعلان الكشف عن بعضها، والتجهيزات المستعملة للإعداد لعمليات عسكرية متقنة ضد مراكز حيوية في داخل البلد.

وبالرغم من التنويعة الجغرافية لعمليات تنظيم القاعدة، حيث شهدت مناطق الشرقية والغربية عدة حوادث تفجير واغتيال في وقت سابق، الا أن الغالبية العظمى من المقاتلين والهجمات هي في المركز التقليدي للسلطة، أي الرياض والقصيم.

إستهداف الرياض بلا ريب يحمل رسالة سياسية شديدة الحساسية لأسباب عديدة. فليس لكون الرياض عاصمة الدولة فحسب، ولكنها تمثل رمز السلطة السعودية وهي في ذات الوقت تمثل مصدر القوة السياسية والمالية للعائلة المالكة، كما أنها تعكس المثال البارز لجهود التنمية والتحديث. بالنسبة لتنظيم القاعدة، فإن توجيه ضربات عسكرية للرياض يعني دك صميم الدولة والعائلة المالكة معاً. ودلالة ذلك أيضاً أن السلطة السعودية باتت هشّة بقدر يسمح للنيل منها في معقلها، كما تدلل العمليات على أن العائلة المالكة في إدراك المقاتلين بأنها فاسدة وعاجزة عن حماية حريمها الخاص فضلاً عن خارج هذا الحريم وهي المساحة الكبرى من البلد.

ورغم الزيارات المتكررة التي يقوم بها عدد من أمراء العائلة المالكة، وبخاصة الأمير نايف ورجال وزارة الداخلية من أجل تأكيد ولاء منطقة القصيم للسلطة السعودية الا أن هذه الزيارات فشلت حتى الآن في القضاء على نشاطات الجماعات الارهابية. فأفراد هذه الجماعات قرروا قطع الصلة مع نظام التحالف التقليدي بين القصيم والعائلة المالكة، وقد أعادوا تشكيل أنفسهم في هيئة جماعة أيديولوجية تمثل المجال الحيوي الذي منه ينطلقون نحو تقويض منظومة التحالفات التقليدية لجهة بناء النموذج الديني الخاص بهم. ولذلك فإن هذه الجماعات حررت نفسها من قيود المنظومة التقليدية، ممثلة في المنطقة، والقبيلة، ونظام التحالف الديني والسياسي، ومنظومة القيم والاملاءات الناشئة عنها، وأنجزت وضع لبنة منظومة جديدة منذ لحظة التشكل في جماعة ايديولوجية تحاول أفقياً التمدد في المجتمع وعمودياً بضرب رأس السلطة وإملاء الطموح الخاص باعتلاء سدة الحكم.

خارطة طريق هذه الجماعات باتت معروفة، فقيادات هذه الجماعات المتشددة تنتمي تقليدياً الى نجد، فيما يشكل الجنوب المخزن البشري الذي يزوّد هذه الجماعات بالعناصر الانتحارية، فيما تستعمل الحدود الجنوبية بدرجة أساسية كمنفذ عبور السلاح والامداد اللوجستي، فيما تتولى المناطق الغربية دور المستودع.

الإعلان المتكرر لوزارة الداخلية عن إستخدام هذه الجماعات الحدود الجنوبية مع اليمن كمنفذ لعبور كميات الاسلحة المهرّبة، يجعل من المنطقي وجود قاعدة تنظيمية صلبة داخل منطقة الجنوب، فلابد أن يكون تنظيم القاعدة قد شكّل خلايا له في الطريق المؤدية الى مسرح العمليات. نشير هنا الى ما ذكرته تقارير أمنية سابقة بأن ثمة مخابىء لتنظيم القاعدة في جبال عسير والمناطق الجنوبية عموماً، وهذا يفسر جزئياً على الإقل حضور زعماء قبائل جنوبية الى الرياض لتجديد الولاء والبيعة للعائلة المالكة ولشخص وزير الداخلية والافصاح عن موقف صارم إزاء الجماعات الارهابية التي تعمل في مناطق الجنوب.

ثمة تفسير منطقي آخر للدور اللوجستي التي تلعبه بعض المدن مثل جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرها من أجل تخزين السلاح، والامدادات، والبيوت الآمنة، والنقل والوثائق الرسمية المتعلقة بالهوية الشخصية، وهكذا التجسس.

هناك من يعتقد بأن إستثناء مناطق مثل جدة من أجندة المداهمات الروتينية وغير الروتينية التي تقوم بها قوات الأمن السعودية، رغم وجود دلائل قوية على وجود خلايا تنظيمية ومخابىء وممولين لشبكة القاعدة، بناء على كون اسامة بن لادن يتحدر من هذه المدينة، زائداً الأدلة الجنائية التي عثر عليها قسم التحقيق التابع لوزارة الداخلية خلال حوادث أمنية شهدتها مدينة جدة في وقت سابق..هذا الاستثناء حسب إعتقاد بعض المصادر يثير سؤالاً كبيراً حول جدية الحكومة في محاربة الارهاب، الا أن حقيقة الأمر أن الحكومة والعائلة المالكة تنظر الى الأمر من زاوية مختلفة، فتوسيع دائرة المواجهات من شأنه أن يخلق إنطباعاً سلبياً حول الاستقرار السياسي في البلد، إذ أن تعدد وتنوع بؤر التوتر يعني لكثيرين بأن السعودية أصبحت مرشحة للسقوط، إن لم يكن سقطت بالفعل، في دوامة العنف والحرب الأهلية وتالياً الانهيار. وإن قرار خوض معركة مفتوحة مع الجماعات الارهابية يتوقف بدرجة أساسية على مستوى الخطورة التي تصل اليها ظروف البلد الأمنية والسياسية.

العائلة المالكة باتت الآن في سباق مع الزمن من أجل إثبات جدارتها وحفظ مصيرها السياسي، من خلال خوض معركة متقنة ضد خصم غير عادي، أي تنظيم القاعدة. فأي عملية عسكرية قادمة ستأكل من رصيده السياسي ومشروعيته وجدارته، لأنها عملية يخطط لها وينفذها عناصر كانوا جزءا من الحلف الاستراتيجي والتاريخي، فهي حرب مع الذات، ومع خصم يدأب رغم كل الظروف والتدابير الصارمة المحيطة به على النفوذ الى قلب السلطة وتقويضها من داخلها، وهذا ما تكشف عنه قصص الاكتشافات عن مخابىء أسلحة وخلايا إرهابية وخطط لحملات عنف متوالية.

في السادس والعشرين من أغسطس الماضي أعلن رسمياً عن العثور على عدد كبير من القنابل وقذائف الـ"اربى جي" ورشاشات الكلاشنكوف والطلقات والعملات وأجهزة اتصالات في العديد من الأماكن في المملكة إضافة الكشف عن خلية إرهابية تم التعرف على أعضائها، بحسب ما نقل التلفزيون السعودي. وبخلاف ما تم الاعلان عنه في الثاني عشر من أغسطس عن مقتل أحد أعضاء الخلية الارهابية واعتقال ثلاثة آخرين، فإن بيان وزارة الداخلية المعلن في السادس والعشرين من أغسطس ذكر بأن تبادلاً لإطلاق النار وقع مع عدد من الاشخاص الذين لاذوا بالفرار في حي الأمانة في منطقة الرياض.

في إستباق لأية إنطباعات قد يخلقها بيان وزارة الداخلية في السادس والعشرين من أغسطس، حاول المصدر الأمني تأكيد حصرية الحدث في ذات المجموعة التي جرت مواجهتها في الثاني عشر من أغسطس، وإعتبارها امتداداً له، حيث جاء في البيان: (أنه إمتداداً لما أعلن عنه في ١٢ اب /أغسطس بأن مجموعة من الإرهابيين كانوا يستقلون سيارة هايلوكس قاموا بإطلاق النار على إحدى فرق الدوريات الأمنية بحى شبرا بالرياض ولاذوا بالفرار بواسطة سيارة أخرى عدا أحدهم والذي تم القبض عليه بعد إصابته فقد تم العثور على هذه السيارة لاحقا في إحدى ضواحى محافظة الدرعية (شمال الرياض) بجوار إحدى المزارع وقد وضعت عليها لوحة تخص سيارة أخرى.

كمية الاسلحة والتجهيزات اللوجستية التي تم العثور عليها تكشف عن إعداد وتصميم الجماعات الارهابية لجهة تنفيذ عمليات متقنة ومصممة لتقويض أركان السلطة، على غرار ما كانت تقوم به الحركات الجهادية في أفغانستان والشيشان وغيرهما. فالعدد الكبير من قاذفات الآر بي جي المصممة في الأصل ضد المركبات، اضافة الى أسلحة رشاش وكاميرات وستر واقية وأجهزة اتصال وكميات من المتفجرات، تشير الى أن هذه الجماعات تعد نفسها لخوض معركة شرسة

وتطمح لتحقيق أهداف كبيرة. وكما في المرات السابقة، فإن تهريب الاسلحة تم عن طريق الحدود الجنوبية مع اليمن وتحديداً منطقة جيزان التي إستعملتها الجماعات المسلحة لتمرير شحن السلاح لجهة تخزينها في منطقة مكة المكرمة.

وبعيداً عن تفاصيل المواجهة المفتوحة بين قوات الامن السعودية والجماعات الارهابية، فإن الأخيرة أفلحت في إسقاط هيبة الدولة وأسطورة الأمن، فقدرة هذه الجماعات على تهريب السلاح والدخول في مواجهة مسلحة مباشرة مع قوات الأمن ثم الفرار دون خسائر، وتكرر الأمر مرات عدة لا شك يثير الدهشة، ويثبت بالدليل العملي هشاشة البنية الأمنية الداخلية. فهناك إحساس شبه عام، يتجلى بوضوح في منطقة الرياض بوصفها المسرح الأكبر لنشاطات هذه الجماعات في الآونة الأخيرة بأن ثمة ارتجاجاً أمنياً غير مسبوق قد حدث وعكس نفسه على الاجندة اليومية لكثير من العوائل، الأمر الذي أشاع جواً من القلق، فهناك ترقب لبيانات وزارة الداخلية في التلفزيون الرسمي حول حوادث أمنية جديدة أو الاعلان عن نشاطات إرهابية للجماعات المسلحة. ويزداد الأمر سوءا في المناطق السكنية والمراكز التجارية التي يقطنها ويرتادها الأجانب والمرشحة لعمليات مسلحة تنفّذها الجماعات المسلحة. وفي ظل أوضاع ساخنة كهذه تروج الشائعات حول وجود متفجرات في هذا المركز وهذا الحي السكني وهذه المدرسة بما يخلق أجواءً متوترة وسط السكّان المحليين، لا يخفف منها وجود إجراءات أمنية مشددة تفرضها وزارة الداخلية، فالاطمئنان المراد إشاعته بين السكان وتأكيد إستتباب الأمن، لا يتحقق منفرداً عبر تكثيف نقاط التفتيش وتعزيز الحضور الأمني، سيما في ظل إستمرار المواجهات، بل لابد من أن يصاحب الاجراء الأمني تغييراً في أوضاع سياسية وإقتصادية واجتماعية توفر ظروفاً ملائمة لنشوء ظواهر راديكالية لا يمكن القضاء عليها بإستعمال السلاح.

العنف مصدّراً

كانت افغانستان أول منطقة إستضافت الموجات الأولى للسلفية المتشددة، وإستثمارها ضمن المشروع الجهادي ضد الاحتلال السوفييتي، فقد أبلى المجاهدون بلاء حسناً في هذا المشروع، ولم يكن الرعاة الأوائل أي الحكومة السعودية والادارة الأميركية وباكستان يدركون بأن أفغانستان ستتحول الى منخفض سياسي حاد ومرجل تغلي بداخله مشاريع سياسية ارتدادية. فمن هناك انطلق المشروع الأممي، ومن هناك أيضاً إنتعشت فكرة تحرير الأوطان واقامة البديل الديني، فقد جرّب المجاهدون مشروع التحرير وبناء الدولة فلماذا لا ينقلون التجربة الى بلدانهم؟

لم يكن يدرك الرعاة بأن خروج آخر جندي سوفييتي من أفغانستان سيعقبه فصل بل فصول من المحنة، فقد عاد المجاهدون الى بلدانهم مدجّجين بمشاريع جهادية أخرى. ولم تدرك الحكومة السعودية بأن قوافل المجاهدين الذين ودّعتهم وسلّحتهم وضمنت رعاية عوائلهم في غيابهم سينتشرون في الآفاق خارج نطاق سيطرتها وسيقودون حروباً دينية وسيتحولون الى أبطال في مناطق نائية تلبية لتطلعات نمت وترعرعت في سوح الجهاد وعلى التراب الافغاني. كما لم تدرك بأن هؤلاء المجاهدين سيقدمون على شن حملة انتحارية بحجم هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتي أدت الى تدمير الصورة السياسية للسعودية في العالم، حتى باتت توصف بأنها وكر الإرهاب ومصنع التطرف.

من أفغانستان إنطلقت كتائب السلفيين المجاهدين نحو جمهوريات آسيا الوسطى، في الشيشان وكوسوفو وحتى قلب روسيا، وكان بروز قيادات سلفية جهادية سعودية في هذه المناطق يبعث البهجة والسرور لدى قيادات سياسية ودينية سعودية، فمازال المستقبل المرعب مستوراً عن التفكير الاستراتيجي السعودي، رغم التحذيرات التي كانت تبعث بها القيادة السوفيتية للحكومة السعودية بوقف تدفق التيار السلفي الجهادي على أراضيها، ولعل ما كان يبعث الاطمئنان لدى القيادة السعودية هو رضا أو سكوت الاخ الأكبر، الذي لم يكن هو الآخر يتوقع سقوطه ضحية لما شارك في سقايته ورعايته.

وجاء زلزال سبتمبر ليفتتح مرحلة كشف حساب عسير لتجربة شاركت فيها عدة أطراف، محلية ودولية، ولكن جاء الكشف متأخراً، أي في وقت لم يعد بإمكان أي طرف إقفال بؤر التطرف، فهذه البؤر بدأت تنشط بطريقة مدهشة منذ نجاح الافراد الخارجين من هذه البؤر في دك صميم القوة الكبرى في العالم. فقد تحوّل الرعاة الأوائل الى ضحايا صنعة اليد، فبعد سبتمبر أصبحت كتائب المجاهدين تنتشر في كل البقع الشاغرة التي تكون فيها المواجهة مع الخصم، الأميركي اليوم.

فهذه الكتائب الجهادية المتحدّرة من عمق الجزيرة العربية تدرك تماماً بأنها غير قادرة على المنافسة في المناطق التي تنشط فيها حركات دينية متجذّرة اجتماعياً وسياسياً، كما في لبنان وفلسطين ومصر، فهي دون المنافسة في هذه المناطق، خاصة وأن تميّزها قائم على التضحية البدنية وهي عنصر غير مفقود في هذه المناطق، ولكن هي البضاعة الايديولوجية غير المغرية التي يحملها هؤلاء القادمون من خارج حدود هذه البلدان.

فألق الجماعة السلفية الجهادية تحقق في المناطق البور، التي تفتقر الى حراك سياسي ودينى نشط، وهي مناطق في الغالب فقيرة، ومتخلفة، بما يجعل تجنيد العناصر سهلاً، كما في أفغانستان وباكتسان واليمن والقرن الأفريقي.

وبإستثناء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن تورط الجماعات السلفية الجهادية في مناطق عديدة من العالم لم يخلق مشكلة جدّية للحكومة السعودية، رغم أن حكومات عديدة أوصلت رسائل إستنكار صريحة للحكومة السعودية إزاء نشاطات جماعات سلفية سعودية في بلدانها. الا أن هذه الرسائل بدأت تستعمل الآن في القضية المرفوعة ضد الحكومة السعودية في دعم الإرهاب.

ولعل أهم مستجد من شأنه أن يحكم العلاقة المستقبلية، هو الوجود السلفي السعودي في العراق. فهذا الوجود يدخل الآن في مأزق ليس بسبب مواجهة الأميركيين، بل لأن هذه الحركة إختارت البقعة الخطأ، أعني العراق الذي لن يكون البقاء فيه سهلاً تماماً كما الخروج منه، وأن نتائج البقاء والخروج سترتد على العلاقة السعودية العراقية.

فالعنف المهرّب عبر الحدود الشمالية الى داخل العراق يبعث رسالة استفزازية لشعب مازال يحتفظ بصور الدعم السعودي المفتوح للنظام البائد، وأن وجود جماعات سلفية مدججة بأيديولوجية خلاصية متمترسة خلف دعم فئات معزولة في الداخل ليس سوى أكثر من عنصر احتراق في مواجهة قادمة، ستقذف بحممها الى خارج الحدود وستصيب الجوار بحروق بالغة الخطورة.

الحكومة السعودية باتت تدرك الآن بأن الانغماس في الشأن العراقي لم يعد، كما كانت تصوّر ذلك بعض الجماعات، مربحاً. فالعراق ليس أفغانستان أو الشيشان والصومال، فالقضية ليست محصورة في مواجهة مع قوات التحالف وجيش الاحتلال في العراق، فهناك ستكون المواجهة مع الشعب العراقي النابذ لأي تدخل في شؤونه الداخلية، وخصوصاً من جوار ظل وفيّاً لطاغية بغداد حتى لحظة رحيله، وأن تشجيع جماعات سلفية جهادية للعبور الى العراق من الحدود الشمالية ضمن مخطط استعمال الخارج كمكب لنفايات الداخل، وترحيل المشاكل خارج الحدود، لن يبرأ ذمة الحكومة السعودية أمام العراقيين، الذين ينظرون الى سلوك الجوار بحذر شديد وترقب جاد.

حين تعجز الدولة عن إصلاح ذاتها

الهروب الجماعي الى السياسة

فؤاد ابراهيم

المطلب الشعبي، الممانعة السياسية، المتغيرات الداخلية والخارجية عناصر ثلاثة كانت تشترك على الدوام في صناعة الحركات الاجتماعية الجديدة التي يكون مبرر ولادتها هو الخروج عن خط سير الدولة، والعمل على خلاف تصوير السلطة لذاتها. فهذه الحركات تناضل للدفاع عن ذاتها ضد هيمنة الدولة، ولذلك فأفرادها يزجّون بكل قواهم من أجل حفر قناة موازية لقناة السلطة بغرض مرور تطلعات لم يكن بإمكان القناة الرسمية إستيعابها أو القبول بمجرد وجودها.

ريثما تفقد الدولة المرونة الكافية من أجل تكييف نفسها للواقع الجديد، تصبح الحركات الاجتماعية الجديدة جاهزة للانتقال الى عرينها الطبيعي، المجتمع لتسحب جزءا من بساط الشرعية عن الدولة، معززة مواقع المواجهة مع السلطة السياسية، وتأهيل أكبر قدر من السكان للانخراط في الفعل الاحتجاجي الأهلي.

المسعى المتواصل من قبل الدولة من أجل تهميش، إحتواء، أو حتى إخماد الحركات الاجتماعية كان يتم على الدوام كبديل عن تبني خيار الاصلاح السياسي، وقد نجحت الدولة في إصطناع عدد مفرط من الآليات التي تحول دون الخضوع لخيار يفضي، حسب عقيدة أهل الحكم، الى إنحلال السلطة وانفراط عقدها.

فشل الدولة في الاستماع الواعي لصوت الضمير الجمعي، من شأنه تحميل المستقبل أعباء الحاضر، ولكنه بالتأكيد لا يقضي على الفورانات الكامنة في باطن المجتمع، فكل فشل يصاحبه نشوء ظاهرة تمرد، سلمية تارة، وصامتة تارة ثانية، وعنيفة تارة ثالثة، بحسب طبيعة الظاهرة الاجتماعية وظروف نشأتها والعوامل الضالعة في تشكيلها. فليست النتائج تخضع للحسم التام حين يكون الأمر متعلقاً بالاستحقاق السياسي المؤسس على حركة واعية في المجتمع، وأن مجرد ضمور الحراك الاجتماعي لفترة من الوقت لا يعني موتاً سياسياً للقوة القابعة خلفه، فهذه تظل تخضع لحسابات ميزان القوى غير الثابت، والظروف الداخلية المتغيرة، السياسية والاقتصادية والثقافية.

فقد جرى إخماد ثورة الاخوان الأوائل في معركة السبلة عام ١٩٢٨، وجرى إلحاق فلولهم ضمن جهاز الردع الديني المصمم لإستكمال آليات ضبط وإستقرار الدولة الناشئة، وقد ظلت العلاقة المختلّة بين الديني والسياسي تزوّد السلطة بكل مبررات خوض المعارك ضد خصوم داخليين وخارجيين، فبالسلاح الديني تمكنت السلطة السياسية الدنيوية إحاطة نفسها بهالة دينية تحصّنت بداخلها أمام إنهمار الاسئلة حول جمود وشمولية النموذج السياسي السائد، فالقرآن الكريم بات يشهر في وجوه المطالبين بوضع دستور للدولة، وسياسة الباب المفتوح تقدّم بوصفها تطبيقاً لمبدأ الشورى والتناصح، وأن الديمقراطية تفسّر باعتبارها بضاعة فاسدة لا يجوز إستيرادها الى ديار الاسلام. ولكن هل سكبت السلطة الماء على جذوة الاخوان للأبد؟.

وهناك صورة أخرى، فقد جرى ضرب القوى الوطنية واليسارية في الستينيات، وتم التنكيل بأفرادها سجناً وتشريداً وقتلاً، وأخيراً احتواءً وجاء عقد السبعينيات ليدشّن (الحقبة السعودية) إيذاناً بإعلان انكسار الموج الناصري، وانحسار المد القومي لصالح الخطاب الاسلاموي السعودي، وبدأت مرحلة مصالحة ومقايضة بين عناصر في القوى الوطنية واليسارية مع السلطة سمحت بإنخراط عدد منهم في أجهزتها، ولكن هل إستطاعت السلطة إطالة أمد المصالحة، والمقايضة وشهر العسل السياسي بينها وبين غريمها الوطني الليبرالي؟.

وهناك صورة ثالثة، فمع إنفجار الظاهرة الاسلامية في نهاية السبعينيات في ضوء متغيرين عظيمين: الثورة الاسلامية في ايران والاحتلال السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، حاولت السلطة إحتواء أو تحييد تأثيرات الحدث الايراني، وبخاصة بعد انتفاضة المنطقة الشرقية عام ١٤٠٠ وولادة أول حركة سياسية شيعية على قاعدة دينية، فبدأت بتحسين نسبي للظروف المعيشية في المدن الشيعية بالمنطقة الشرقية، وحين فشلت في إخماد الحركة الاجتماعية الشيعية لجأت لاستعمال سياسة قمعية دامت قرابة عقد ونصف، فسقط عدد من الضحايا داخل المعتقلات وخارجها، وتعرض عدة مئات للإعتقال، والطرد من الاعمال، والمنع من السفر، وحرم السكان الشيعة من حقوقهم السياسية والدينية والاقتصادية، وحين فشلت السياسة القمعية في تحقيق أغراض السلطة، كان خيار المصالحة راجحاً في تسوية مشكلة لم يكن سوى التفاوض سبيلاً واعياً للتعاطي معها. وبقي السؤال هل نجح خيار المصالحة في إقفال الملف الشيعي؟ عريضة (شركاء الوطن) تقدّم

إجابة دامغة على عقد من مصالحة مزعومة لم تكشف ـ كما تخبر العريضة بوضوح شديد ـ سوى عن هشاشة الخيار التصالحي وهزليته، فالمطالب الواردة في العريضة هي ذات المطالب التي رفعها وجهاء الشيعة في العهود السابقة، بدءا من الحقوق الدينية، ومروراً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأخيراً الحقوق السياسية. فالحظر المفروض على دخول الكتاب الديني وطباعته، وبناء المسجد وترميمه، وممارسة الطقس المذهبي أضف الى ذلك التمييز الطائفي في التوظيف، والخدمات العامة الصحية والتعليمية، واخيراً المجال السياسي هي مفردات تقليدية في عرائض الشيعة السابقين واللاحقين. فالحركة الشيعية ذات الإمتداد الشعبي، حملت القضية المذهبية وبدأت تطرح ملف التمييز الطائفي، وتطالب بالتغيير الشامل أي بإزالة النظام السياسي، فهي حركة شعبية، شاملة، جذرية. فهل نجحت المصالحة في دمج الشيعة سياسياً وتنقية الاجواء لجهة بناء علاقة وطيدة مع السلطة؟

في سياق الحدث الأفغاني، انطلقت أول حركة عصيان مسلحة من المجتمع الديني السلفي بقيادة جهيمان العتيبي باحتلال الحرم في مطلع عام ١٤٠٠هجرية، إيذاناً بظهور مصلح القرن..حركة كانت محثوثة بذات المبررات الايديولوجية لحركة الاخوان الأوائل في الربع الأول من القرن العشرين. فالأدبيات الداخلية التي تركها قائد الحركة، جهيمان العتيبي، تنزع عن الدولة السعودية الصفة الدينية وتضعها في مصاف الدول الخارجة على القانون الديني، والمتواطئة مع أهل الشرك والالحاد. لقد خيّل لكثيرين بأن جذور الحركة قد جرى إجتثاثها وتقطيع أوصالها بما لا يمنحها فرصة البقاء على قيد الحياة، ولكن هذه الحركة نقلت رسالة بالغة الوضوح لجيل سينقل رسالة احتجاجه بذات المضامين للدولة في فصل آخر من المواجهة في عام ١٩٩١. ورغم النجاح الذي حققته الدولة في تصفية قادة انتفاضة الحرم، فإن الافكار التي حملوها ظلت تغذي نزوعات الاحتجاج الديني ضد السلطة القائمة..أفكار تسللت الى نسيج الخطاب الاحتجاجي السلفي عام ١٩٩١، وأصبحت جزءا جوهرياً من (مذكرة النصيحة) التي وقّعها رموز التيار السلفي، قبل انقسامه ضمن أنساق عمل وتفكير متفاوتة معتدلة ووسطية ومتطرفة.

تنظيم قوافل الكتائب الجهادية المنطلقة من قلب الجزيرة العربية لجهة الانخراط في مشروع التحرير الافغاني، على أمل إفراغ شحن التوتر الداخلية خارج الحدود، كان خياراً سلطوياً فاعلاً الا أن الحاصل النهائي لم يكن مريحاً البته. فهذه الكتائب ظلت محتفظة بذاكرة محلية نشطة، تماماً كما أن القادة الدينيين الذين إستعملتهم السلطة للحشد الجماهيري وتحقيق أكبر اصطفاف ممكن أعادوا انتاج واستعمال خطاب جهيمان العتيبي في مقارعة فساد واستبداد وانحراف السلطة. المناورة المتقنة التي هندّستها القيادة السياسية في إحتواء التيار السلفي الناشط سياسياً ورغم التشققات الحاصلة في بنية التيار لم تفلح في إحباط مفعول العناصر المشعة في هذا التيار، فثمة نذر مرسلة لمستقبل شديد الاضطراب كان ينتظر حاضراً لم تقدّم المناورة السياسية حلاً شاملاً وجوهرياً له.

نشير هنا الى دور الدولة في الدفع نحو تنشئة تيار سلفي متنافر مع الاتجاه الثوري الديني الايراني، كمسعى لدرء تداعيات هذا الاتجاه على الساحة المحلية، فنشأ هذا التيار برعاية ودعم وتمويل الدولة، ولكن ما لبث أن تطلع نحو دور سياسي وبخاصة بعد انخراط أجزاء منه في التجربة الافغانية، التي أضافت بعداً جديداً في الوعي الديني السلفي وهو البعد الجهادي.

فقد حاولت الدولة تجيير البعد الجهادي لدى التيار السلفي ضد السوفييت وحصر فعاليته خارج الحدود، كما سعت الى إقحام التيار في مواجهة شاملة ومفتوحة ضد خصم أيديولوجي، وجنّدت لذلك حتى المؤسسات الدينية بما في ذلك رابطة العالم الاسلامي فضلاً عن إطلاق التيار في الداخل للانتشار واستعمال التشيع كخطر ايديولوجي وسياسي من أجل الانشغال به عن الدولة. ولكن هل تم فعلاً إخراج التيار السلفي من حلبة السياسة المحلية؟ ما جرى في عقد التسعينيات يقدّم إثباتاً صريحاً على أن مخزوناً إحتجاجياً تراكم لسنوات طويلة قد جرى إستعماله في أكبر وأخطر مناجزة أيديولوجية وسياسية مع الدولة.

مما سبق يظهر بوضوح أن الحركات الاجتماعية الناشطة ظلت طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة حاضرة في الميدان السياسي، وفي قطيعة شبه تامة مع السلطة، التي راهنت على اضمحلال التأثير السياسي والاجتماعي لهذه الحركات، التي لم تكف عن تأكيد وجودها، وقناعاتها ومطالبها. فقد أعادت الحركات الاجتماعية في عقد التسعينيات تشكيل نفسها في جماعات ضغط سياسية عبّرت عن نفسها في عرائض مطلبية جاءت طبقاً لتحدراتها الايديولوجية ورؤيتها العميقة في الاصلاح السياسي. فالقوى الليبرالية والوطنية والدينية إتفقت على مبدأ الاصلاح الجذري والشامل كمخرج صحيح لأزمة الدولة.

فالاجندة الاصلاحية التي قدّمتها الدولة لم تلقَ سوى إستجابة فاترة وفي الغالب سلبية، وعززت الدولة بذلك مبررات القطيعة والتنافر مع التيار الاصلاحي العام، فالمبادرة المنتظرة منذ أمد بعيد في التغيير جاءت دون الحد الأدنى من تطلعات القطاع العريض من السكان المحليين. فلا النظام الأساسي رغم المضامين المتواضعة التي حواها بما يتصل بحقوق المواطنين والحريات العامة، أخذ حيز التنفيذ الصحيح، بإستثناء ما يكفل قوامية السلطة وهيمنتها، فيما بقي مجلسا الشورى والمناطق مؤسستين مغلقتين ومقطوعتي الصلة عن الشأن العام، فضلاً عن التهميش الواضح في وظائف ودور المجلسين بخصوص القضايا الوطنية الكبرى.

لقد تنبهت الحكومة الى أن مبادرتها كانت أسفل سقف التطلع الشعبي بمسافة بعيدة، وأن مشروعها في الاصلاح لم يقدّم إجابة مقنعة لكافة الحركات الاجتماعية التي كانت تأمل المشاركة في إسعاف

الدولة نحو إعادة ترميم البنى المتهدمة في العلاقة بين السلطة والمجتمع، الا أن سيراً مختلاً لأكثر من عقد من الزمن كان كفيلاً بأن يعيد بعث النشاط المطلبي في شكله المتقدم. فقد جدّدت القوى السياسية والاجتماعية عهدها بمطلب الاصلاح مؤكدة مرة ثانية على حضورها السياسي والاجتماعي، بل نجحت هذه المرة في بلورة آليات تسمح بمشاركة قطاع واسع من السكان، وظهر ما يشبه التحالف السياسي بين قوى وطنية ودينية وليبرالية تجتمع على مشتركات في مشروع الاصلاح. هي ذات القوى السياسية والاجتماعية التي بزغت في فترات متفاوتة، وهي ذات الأجندة الاصلاحية، وربما ذات الرموز الناشئة في ظل تجارب حزبية وتنظيمية سابقة، فالطيف السياسي والديني العام يشارك في عملية مرافعة وطنية من أجل إبلاغ رسالة جماعية واضحة لأهل الحكم.

وليس جزافاً القول بأن العقدين الأخيرين شهدا أكبر حضور مجتمعي في ميدان السياسة، فلم يعد هذا الميدان مقفلاً أو محتكراً من قبل النخبة الحاكمة أو فئات مقطوعة السبيل إجتماعياً، بل إن السكان أخذوا ينجذبون الى ساحة الفعل السياسي عبر كافة الطرق المتاحة والمصطنعة. كما أن الجميع ينظرون الى الدولة بوصفها مركز الشقاء، وتفسير ذلك أن الدولة باتت جهازاً مغلقاً على فئة محدودة، ظلت تستعمل الدولة كأداة إنجاز مصالح خاصة، فهيمنة الدولة على المجال العام، وإمساكها المحكم بمصادر الثروة والقوة قاطبة فرض عليها أعباءً كان يمكن التخلص منها في وقت سابق، أي في مرحلة كانت الدولة في ظروف مستقرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً الى حد ما، ولكن اليوم فإن هذه الأعباء تحوّلت الى مأزق للدولة، ولهذا السبب فإن السكان يرون في الجهاز الاداري للدولة مصدر المشكلة، وأن عربة الحل لن تمر الا عن طريق إصلاح هذا الجهاز. فالناس يبحثون عن وسائل لتكسير إحتكارية الدولة من خلال الحضور الفاعل في ميدان المواجهة مع الدولة نفسها.

وقد كان عقد التسعينيات بمفاجاءاته الدموية في تفجيري العليا والخبر ثم سلسلة الاحداث المتوالية، وكان أشدها وطئاً وخطورة حرب الخليج التي جففت منابع الثروة ومدخرات الدولة، الى حد إفلاسها بالكامل وهذا أسقط من يدها سلاحاً كانت تحارب به الظواهر المضادة.

كان عقد التسعينيات بمثابة جرس إنذار مدوّي، للتنبيه على أن إنتقالاً طارئاً وعاجلاً وصحيحاً في عملية صناعة القرار في بداية الألفية الجديدة يجب أن يتم، رغبة في إحتواء تطورات غير محسوبة، وفي حقيقة الأمر كارثية.

في التسعينيات وما بعدها سقطت هيبة الدولة بحيث لم تعد العائلة المالكة تحتفظ بتلك المكانة وسط الفئات المقربة، كما أن القدرة السياسية التي ظلت لفترات طويلة محمية إقتصادياً وخارجياً عبر تحالف مع الولايات المتحدة، تضاءلت الى حد كبير، فلم يعد هناك نجاة حقيقية من مأزق الانزلاق في فوضى شاملة وحرب أهلية باردة وساخنة الا من خلال اطلاق مبادرة إصلاحية شاملة وعاجلة، قادرة على إقناع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي على الانديات فيها وحملها.

فالعلاجات الجزئية غير مجدية لأن المشاكل ذات بعد وطني، فمنهج التسويات على طريق البيع المفرّق، مع هذه المنطقة، أو مع هذه القبيلة والطائفة والفئة كانت تصلح في فترة وجود وفرة مالية، وفي ظل إستقرار اقتصادي وأمني مقبول نسبياً، أما الآن فهذا النهج ليس له مفعول دوائي ناجع بل قد يكون محرّضاً لدى جماعات اخرى على التحرك المضاد. تماماً وبنفس القدر فإن الإنقسام الذي خلقته الدولة داخل التركيبة السكانية ذات الطبيعة المتنوعة يفرض عليها اذا ما أرادت، في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية متدهورة، البحث عن حلول شاملة وعامة لاعادة تنسيج السكان ضمن وحدة وطنية مؤسسة على ضمانات جدّية وفاعلة، والتوازن الدقيق والعادل بين الحقوق والواجبات.

أول السطر

الحرب أولها الكلام

بمجرد أن سقط نظام صدام حسين في العراق، ارتفعت الوتيرة الطائفية المذهبية والسياسية في أماكن مختلفة من بقاع العالم، وكان أشدّها في المملكة، وبين التجمعات السلفيّة. فلقد كان للسقوط المدوّي وقع صاعق، لم تخفف من وطأته اكتشاف المقابر الجماعية ومقتل الملايين من العراقيين، ولم تهدّئ من آثار ذلك السقوط، فظاعة الإحتلال وتحديات مواجهته.

لفترة وجيزة فحسب، بدا أن التيار السلفي العنفي المتطرّف في المملكة قد بدّل في أولوياته، فبدل أن يكون الشيعة (وفي كل مكان من العالم) في قائمة المستهدفين، حلّ محلّهم الأميركيون، في الفترة التي أعقبت انفجارات نيويورك وواشنطن. الآن تعود اللغة القديمة، وتحريض الثمانينيات الميلادية الذي ملأ سمع الدنيا وبصرها ضد المواطنين في الداخل والخارج. الآن تسمع بوادر الحروب الداخلية، التي ترى أنها بداية المواجهة مع الأميركان والصهاينة!

اليوم، تعود ذات الروح الإنتقامية لمهاجمة وقتل (ضحايا) لم يبادروا بشرّ تجاه أحد، على الأقل تجاه السلفيين السعوديين، ويُستحضر التاريخ ليسقط على الواقع، بل لينتقم من الحاضر على أساس التاريخ المزيّفة فصوله والخاطئة قراءته.

تعتقل الحكومة بعض المشايخ المتطرفين، فيجيّر التحريض ضدّ الشيعة، لأن ما فعلته الحكومة (كان إرضاءً لهم!). تهجم القوات المحتلة على القرى والأرياف بحثاً عن السلاح، فيصبح الشيعة في الداخل والخارج متهمون. تدان تفجيرات النجف ويترحم على الضحايا، فيواجه القائلون ومنهم الشيخ القرضاوي باتهام ممالأته للرافضة، وبسؤال: لماذا لا يصدّر العلماء بياناً عن استشهاد أبي شنب!

كل قضية تحدث تجيّر للمعركة الطائفية فاقعة الألوان والتوجهات.

فهل نحن أمام حرب جديدة يفرضها الطائفيون بأسلحتهم ومتفجراتهم وخطاباتهم اللاهبة؟!

الإصلاح في السعودية

حياء الاعتراف وممانعة المواجهة

وائل السادة

تستيقظ دعاوى الإصلاح السياسي في السعودية حسب المرتفع الجوي القادم من الخارج غربيا كان او امريكيا، في حين يغط المسؤولون في المملكة في سبات عميق بمجرد انقشاع ذلك المنخفض، رغم أن الوضع الداخلي يموج بالمؤثرات المتغيرة والحادّة. تدهور الأمن الاجتماعي، وهلع التطرف والإرهاب، وتوقف عجلة التنمية، وتخلخل الوحدة الوطنية، ومشكلات الفقر والبطالة، لم تفض الى تحولات في قناعات الحكومة للإسراع نحو تحديث بنية نظام الدولة، بالرغم من اتساع نطاق الأزمات واستفحال خطرها. هذا كله لم يشكل كابوسا مزعجا بصورة مباشرة للنظام الى حد الشعور بالتهديد الحقيقي، فما زالت آلات الرقابة والعقاب تعمل بحدودها المفترضة في كبح جماح الحركة المطلبية في داخل الشارع السعودي.

قد تكون الضغوط الداخلية غير مؤثرة بالقدر الكافي من وجهة نظر الأسرة الحاكمة لتغيير بديهيات نمط العمل السياسي السلطوي لديها.. غير ان هذه الصورة تفقد بريقها وتحد من فاعليتها إزاء ضغوطات الخارج، فما زالت المشاريع الأمريكية الغربية تدفع بشدة لتبني إصلاحات ديمقراطية بتكوين مجالس نيابية منتخبة وفي الارتقاء في مسائل حقوق الإنسان، وتصحيح المسارات الشائكة للخطاب الديني في السعودية.

وكما تشير خريطة الأحداث على الساحة، فان الضغوطات الخارجية خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي الأوفر حظا والاكثر وقعا على قلب صناع القرار في المملكة، فلم يخطر على بال مبرمجو العلاقات السعودية الأمريكية خلال العقود السابقة ان تتحول المملكة بوصفها الحليفة التي يركن إليها في المنطقة الى عدو مستهدف من قبل البيت الأبيض. هذا ما جعل الخارجية السعودية في حالة ذهول وصدمة، تركتهم يتخبطون في قراراتهم و خططهم في التعامل مع الأزمة المتفاقمة مع الولايات المتحدة، رغم محاولات الرياض المستميتة في كسب ودها. فالهدف لم يعد الدولة السعودية فقط بل أمراء الأسرة الحاكمة، مما جعل قابلية الاستجابة الملكية مرتفعة الى حد تقديم أقصى التنازلات الى ان تنجلي هذه السحابة. لطالما كان عامل الزمن ونسيان الماضي بأزماته واستحقاقاته رهان الأسرة في تعطيل عوامل التغيير، لكن هذه المرة مختلفة عن سابقاتها رغم محاولات تطويع الزمن وتقطيره.

ويأتي تقرير الكونجرس الأمريكي حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة صدمة قوية للحكومة السعودية، لاسيما الثمان والعشرين الصفحة التي لم تنشر والخاصة بتمويل الحركات (الوهابية) التي تهدد الأمن القومي الأمريكي بملايين الدولارات، قيل أن الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق والسفير السعودي في لندن قدماها بصورة مباشرة وغير مباشرة لأعضاء في شبكة القاعدة.

أفرزت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، دعاوى قضائية غير رسمية رفعها أهالي الضحايا ضد الأمير سلطان وزير الدفاع مطالبة إياه بدفع مبالغ مالية تصل الى ١٥ ترليون دولار، وقد أشارت تحقيقات سابقة لهيئة التحقيقات الفدارلية الى تورط الأمير محمد الفيصل والأمير نايف وزير الداخلية في القضية نفسها.

اثر هذا السيل الجارف من التهديدات المباشرة وغير المعهودة للحكومة السعودية، تبحث الأسرة عن متنفس لتخفيف حدة المأزق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تطالب بالمصارحة والشفافية مع واشنطن كخيار موضوعي لحلحة المشاكل العالقة مع البيت الأبيض، فقد طلب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل نشر الصفحات البيضاء المقطوعة من تقرير الكونجرس، والبدء بمرحلة المكاشفة لتجاوز المسائل الشائكة بتفهم واقتدار، الأمر الذي رفضه الرئيس الأمريكي بحجة مساس النشر بالأمن القومي الأمريكي، مما أثار غضب وحفيظة الحكومة السعودية، وزاد من حجم خطر التحديات الداخلية المتفاقمة وكما هي العادة في مثل هذه الظروف الحديث عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القابعة في جارور الأسرة الحاكمة، كأداة تخدير، الى ان يتم تجاوز مرحلة الضغط الجوي القادم من الغرب والاكتفاء بصورة ممسوخة لتغيير داخلي لا يغير من حجم السلطة التي بيد أمراء الأسرة المالكة.

قد يبدو الأمر غريبا عن ذهنية المواطن السعودي حديث وزير الخارجية السعودي عن الشفافية والمصارحة والمكاشفة والموضوعية كأسلوب حضاري للتعامل مع الأزمات.. غير ان هذه الغرابة سوف تزول إذا عرفنا أنها خيار خارجي ومنهج سياسي تتعامل به الدولة فقط مع الولايات المتحدة والغرب ولا يمكن ممارسة هذا في المجتمع السعودي الذي ينظر اليه كمجتمع متخلف لم ينضج بعد ولا يستطيع تحمل مسؤولية وتبعات أي مشاركة او حتى مساهمة في صنع القرار السياسي في هذه البلاد. فمازالت العقلية الملكية تراهن على قدرتها في ترضية الحليف الاستراتيجي في واشنطن والتعامل مع هذه المطبات التي هي من صنع جناح الصقور واللوبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية، وأنها اذا ما استطاعت ترحيل الأزمة الى أن تأتي إدارة (ديمقراطية) فإنها

تكون قد نجت من استحقاقات أحداث سبتمبر.

ويبقى قطار (الشفافية) سريعا في اتجاهه الأمريكي الغربي لتقديم أقصى التنازلات وإبداء المزيد من التعاون، بينما تبقى الشفافية والاستحقاقات الشعبية والإصلاحات الموعودة الى مجرد مسكنات تلجأ لها الحكومة في حالة الضغوطات الخارجية لتخفيف شدة الصداع السياسي المتراكم عليها. في الثامن من أغسطس قامت السعودية بالإفراج عن خمسة من البريطانيين وكندي وبلجيكي أدينوا وصدرت بحقهم أحكاما بالإعدام والسجن لفترات متفاوتة في أحداث التفجيرات التي أدت الى مقتل بريطانيين واصابة عدد من الغربيين في الرياض والخبر نهاية مطلع العام ٢٠٠٠ ومطلع ٢٠٠١ م مع الاحتفاظ بحقهم في طلب تعويضات عن فترة الاعتقال التي دامت اكثر من عامين.. في الوقت الذي تواصل فيه السلطات السعودية تعطيل الحراك الاجتماعي المطالب بالتغيير، والتضييق على الكتاب والمفكرين بإيقافهم عن الكتابة ومنعهم من السفر وفصلهم من وظائفهم ومعاقبتهم في حال ظهورهم في القنوات الفضائية.

هناك فواصل زمنية بعيدة فيما تجود به العقلية السعودية بما يخص فهما لخطورة الوضع الداخلي وتحديات المتغيرات الإقليمية والدولية، بالرغم من زخم التيار الشعبي المطالب بالإصلاح بأطيافه الفكرية ومشاربه الجغرافية المتعددة في نجد والحجاز والمنطقة الشرقية، والمتمثل بعرائض ومطالب ووثائق الإصلاح، هذه كلها لم تستطع ان تحفز الدولة لوضع خطة او مشروع او حتى خطاب سياسي يتوافق مع ضرورات المرحلة الراهنة، فمازالت أعراف المنظومة الملكية الحاكمة أقوى من قوانين التطور ورياح التغيير في العالم. فهل تستطيع ان تصمد الى الأبد؟.

إذا كان وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز لا يصدق والى عهد قريب وربما الى الآن ان الذين قاموا بهجمات سبتمبر معظمهم من المواطنين السعوديين بقوله: (المراد مني ان اصدق ان ١٩ شابا ١٥ منهم من السعودية استطاعوا ان يقوموا بهذه العملية.. هذا مستحيل لن اصدقه. اذا كان هؤلاء عندهم القدرة فهم أناس يقدرون على القتل او يفجرون محلا او يتحولون الى نعوش يقتلون بها أنفسهم وغيرهم، لكن ينفذون خطة بهذه الدقة؟ لا! انني لا أصدق).. فكيف والحال هذه الاطمئنان الى استيعابه الخلفية الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء الشباب او الى البيئة الثقافية التي أدت الى تبلور هذه الأفكار المتطرفة في مجتمع محافظ كالسعودية تأتي التعبئة الدينية المتشددة المعادية في مقدمة الخطابات المشجعة للعنف والإرهاب. من جهة اخرى يؤكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على وجود إرادة سياسية باتجاه الإصلاح وأن الدولة تضغط نحو التغيير غير ان المجتمع السعودي في نظر الوزير مازال قاصرا لم ينضج لتقبل أي إصلاحات تمكن من ان تسرع عجلة التنمية! في حين يشدد الأمير سلطان بدوره هو الآخر على ان الإصلاح السياسي مازال قيد الدراسة! وكما يبدو فان المجتمع السعودي سوف يبلغ سن الشيخوخة قبل ان يرى مشروع الإصلاح النور.

إن تفشي ظاهرة الفقر، وازدياد أعداد البطالة وما يتبعها من تداعيات اجتماعية، وتفاقم الفساد الإداري والمحسوبيات والسرقات من الممتلكات العامة، وكذلك تمركز الثروات في أيدي الأمراء.. لا تشكل كلها ضغوطاً من شأنها ان تخلق مناخا للتغيير من وجهة نظر الأمراء، فضلاً عن أنهم لا يستشعرون الحاجة للنقاش في مضامين القضايا الرئيسية كالمواطنة والتعددية وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين في إدارة البلاد فهي كما قال أحد الأمراء ان الأسرة لن تستجيب الى أي ضغوط داخلية او خارجية، وهذا يؤكد واقع الحال بان البلاد ليست بحاجة الى تغييرات شكلية او الى إصلاحات جزئية فقط بل الى تغييرات في هيكلة النظام السياسي، لان المشكلة في حقيقتها ليس عطب في الارداة السياسية فقط بل لان الأسرة المالكة ترى في الإصلاح أمرا يهدد مصالحها ويحد من نفوذها ويفقدها مكتسباتها غير المشروعة والتي ستطالها المساءلة والمحاسبة على المدى البعيد. ولذلك فهي لا ترغب في التفكير في موضوع الإصلاح فضلا عن وضع مشاريع له الا عندما يكون الإصلاح ملاذها الأخير للحفاظ على بقائها في السلطة.

كانت الفرصة سانحة والأجواء مؤاتية في أعقاب الحرب الخليج الثانية أكثر من أي وقت مضى للبدء بعملية الإصلاح بهدوء وبدون زوبعات، غير ان الحكومة لم تضع الفرصة فقط واكتفت بعدة جراحات تجميلية على هيكل النظام بإنشاء النظام السياسي ومجلس الشورى وأنظمة الحكم والمناطق، بل فرغت الإصلاح من مضمونه، واستعدت للعصاة بالعصا، لذلك زادت وتيرة المطالبات الشعبية، لأن اللمسات الفنية لم تسفر عن تحقيق طموحات المواطنين ولم تخلق قنوات حقيقية مع حركة المطالب الجماهيرية بل ان هذه التغييرات أدت الى تفاقم الأزمات الداخلية الى حد دخول الدولة في نفق الاضطرابات واعمال العنف لا يعلم متى تتوقف.

ان الشعور بالأمن الاجتماعي والسياسي للدولة والمواطنين لا يتسنى بتكرار السيناريو المعتاد بصورته المتعالية من جانب الحكومة السعودية بالقفز على الحقائق وتجاهل المعطيات الجديدة على الساحة، قد يكون ذلك متاحا في السابق لان مجال المناورة كان ممكنا بيد انه الآن قد بدأ يضيق بسرعة لم تتخيلها الدولة، فالعالم يرى السعودية أرضا خصبة لإنتاج الإرهاب والتطرف، وان القوة المادية بدأت تتضائل في ظل الفساد والإسراف. وإزاء ازدياد الدعوات الدولية لاصلاح النظام السعودي وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتطوير النظام القضائي وإدخال تغييرات جذرية في نظام التعليم، فإن التفكير الملكي قد تجاوزه الزمن بمراحل، وليس هناك من حلول سوى العنف والعنف المضاد الذي قد يفضي الى تغيير النظام السعودي برمته.

ان مستقبل مركز الحوار الوطني على ضوء التجارب السابقة لا يبدو مشجعا، رغم اعترافه على استحياء بالتعددية الفكرية والمذهبية في المملكة، ما لم يترجم مشروع الإصلاح الى قوانين وأنظمة تحفظ حقوق المواطنين بمشاربهم المختلفة وضمان مشاركتهم في القرارات الرئيسية التي تحدد مستقبل الوطن، حتى لا يكون مصيره كتحفة فنية في معرض مشروع الإصلاح الملكي نتباهى به بين الأمم المتقدمة.

وكما هو عليه الحال يبدو ان قرار التغيير لم يحسم بعد داخل الأسرة الحاكمة التي تتفاوت فيها رغبات التغيير بين التجديد والترقيع. متطلبات الإصلاح لا تأتي حسب حتميات التطور الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي بل حسب ما تمليه ذهنية وأمزجة الأمراء، فهل يكون الاعتراف بلا مواجهة كفيل بحلحلة واقع الأزمات؟

السعوديون ودورهم فيما يجري في العراق

ثقافة الحقد والعنف الأعمى

(١)

في المملكة مخزون هائل من العنف والبارود لم ينفجر بعد. لم نرَ سوى قمة الجبل، والكثير لم يظهر بعد.

المملكة بلد العصبيات القبلية والطائفيات والمذهبيات والمناطقيات. بلد قام في الأصل على الحروب الدينية، واعتبار الآخر كافراً احتلّت بموجبه الإمارات وأُسقطت الدول والإمارات، وأُقيمت المجازر في العديد من المدن والقرى، وهجّر الملايين خارج الحدود.

هذه المملكة، قامت في الأصل على ثقافة العنف والبغضاء الدينية، وقامت على سياسة الإصطفاء الديني، وتغليب المذهبية وتمزيق المجتمع الى فئات وأحزاب، واستمرت في تغذية هذه الثقافة الى يومنا هذا، عبر المناهج والإعلام ومؤسسات الدولة الدينية، والكتب والصحافة.

لقد تربّت ولازالت تتربى أجيال متعاقبة على ثقافة واحدية تمتلك، زعماً، الحقيقة المطلقة وتستهجن ما لدى غيرها، وتعمل على تغييرها بالقوة، وترى أن العضلات والعنف وسيلة لتغيير الأفكار والعقائد والتوجهات السياسية وهي الحل لكل حالة اختلاف طبيعية موجودة في المجتمع.

(٢)

تريد الحكومة السعودية اليوم مسح تلك الثقافة أو تدجينها، ولكن استعصت على التدجين، وما عادت بحاجة الى دعم رسمي، والحكومة لا تود إستخدام سياسة البتر، أو لا تستطيعه، وهي بحاجة الى سنوات طويلة لإحلال ثقافة الإعتدال والتسامح، كما أنها بحاجة الى مناخ سياسي معتدل موائم لحركة التغيير والإصلاح. والحكومة تنفي عن نفسها التطرف، وكأنها تستطيع أن تتفادى المصائب التي تترى على رأسها بمجرد (سحب الجنسية) وهو عمل غير قانوني ولا يترتب عليه استبعاد للمسؤولية. الحكومة تنزّه مناهج التعليم، والمذهب الوهابي، وتنزّه مشايخها وخطباء مساجدها، ومفتيها، وهيئة كبار علمائها، وإعلامها، عن أي مسؤولية في تأجيج ثقافة الموت والتحريض. كما أنها حتى الآن لا تعترف بأن نظامها السياسي الأحادي، وفشلها الإقتصادي والإجتماعي، والأزمة الفكرية والثقافة التكفيرية، تخلق مناخاً للتطرّف والإرهاب. إذن من هو المسؤول؟! يقول الموالون: ابحثوا عن المسؤولية في كل الدنيا: في الجزائر وفي أفغانستان، وفي مصر وفي غيرها! ولكننا لم نرَ أفغانياً يقاتل خارج حدود بلاده، وقلّة هم الجزائريون والمصريون الذين يمارسون العنف الطائفي والديني والسياسي خارج بلادهم، ولم يجبنا هؤلاء عن سؤال: لماذا توجد في كل قائمة إرهاب وعنف مواطنون سعوديون؟ حتى اليوم لا يعترف وزير الداخلية بمسؤولية (سعوديين) في أحداث نيويورك! أو غزوة مانهاتن كما يسميها بعض مشايخ الوهابية! فكيف به سيعترف بما يفعلونه في الأماكن الأخرى؟!

(٣)

الحرب أولها كلام! والحالة النفسية للتيار السلفي العنفي تنبئ عن مخزون حقد طائفي (غير مبرر) يفوق حدّ الوصف، لا يمكن لأيّ مطّلع عليه إلاّ أن يتنبّأ بانفجاراته الوشيكة داخلياً وخارجياً. وربما من هذا الباب، إضافة الى أمور أخرى، رأى كثيرون بصمات الطائفية السعودية (الوهابية) في تفجيرات العراق الأخيرة، ومقتل السيد محمد باقر الحكيم. لنقرأ نتفاً صغيرة من ردود فعل التيار المتطرّف في المملكة على الحادثة، ولنتصور ـ مجرد التصوّر ـ كيف هو حال المملكة وشعبها اليوم، وماذا يمكن أن يخبؤه المستقبل من هذه الروح الطاغية بالأحقاد والأكاذيب غير المبررة على الخارج فضلاً عن الداخل، وكيف أن الحروب المذهبية تستهوي هذا التيار بأكثر مما تستهويها حروب الصهاينة أو الأميركان. لنقرأ هذه العقلية ونقترب منها قليلاً، من خلال بعض ردود فعلها على حادثة انفجار النجف، استقيت كلّها من منتديات سعودية مختلفة سلفية وغير سلفية اقتحمها أصحاب هذا التيار المتطرف.

يكتب أحدهم: (الحمد لله الذي أغاضهم وأشفى صدور المؤمنين الطيبين الطاهرين من الشرك والبدع!). وكتب آخر: (اليوم الجمعة الأول من رجب لعام ١٤٢٤هـ سقط رمز من رموز الكفر والنفاق والضلال مضرجا بدمائه محترقا بنار الكفر الذي سهل دخوله الى أرض الرافدين. نعم نقولها بملء أفواهنا يا حكيم ويا شيعة الضلال: اللهم شماتة بكم، شماتة وأي شماته بكم يا أهل الكفر والضلال يا أهل النفاق وموالاة الكفار، جاءكم من الله الخزي والعار. اليوم سقط رأس من رؤوس الكفر وغداً سوف تسقط رؤوس. اليوم نشمت بك يا حكيم يا من رأيت ان الجهاد ضد امريكا المحتلة لبلدك ولنجفك ليس مستحقاً. رباه ومتى يكون الجهاد إذن. اليوم نشمت بك يا حكيم الضلال، فلقد طلبت رأس صدام وظننت انك انتصرت فكانت نهايتك على يديه. اليوم نشمت في كل منافق وكافر ونشمت في رأس الكفر أمريكا، اليوم أشفى الله صدورنا، وأذهب غيظ قلوبنا بموتك يا حكيم فالحمدلله رب العالمين. اليوم يوم عزّ للاسلام والمسلمين، ويوم ذل للكفار والمنافقين).

وتمنّى المتطرفون هؤلاء، أن يأتي الدور على بقية المراجع الدينية، وعلى القيادات السياسية الشيعية، فردّ عليهم أحدهم: (مع السلامة يارافضي يا من شاركت في قتل العراقيين. أنتم يا شيعة، يا من باع السنّة للصليبيين وحاولوا مرات قتل صلاح الدين الأيوبي والظاهر

بيبرس.. يا مذهب التآمر والخيانة على أهل السنة والمودة والمحبة للنصارى واليهود، عقبال إن شاء الله السيستاني والصدر فإنه لا ينفع معكم غير المتوكل والحجاج وصدام حسين).

ومن التعليقات ما يشابه التالي كثير: (الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر! هلك عدو الدين!)؛ (الله يفتنهم ويزيدهم قتل)؛ (ليتها قنبلة نووية)؛ (العراق للعراقيين ولن يجلس على كرسي الحكم رافضي من أحفاد ابن الطوسي الخائن)؛ (نسأل الله أن يزيدهم تفجير وتدمير أبناء...)؛ (هذا جزاء الهالك الفاجر)؛ (اللهم إجعل بأسهم بينهم وأرحنا من الرافضة والملاحدة).. الخ.

مفكرة الإسلام، مزوّرة الأخبار، راحت تفيض في جرعاتها الطائفية للوهابيين السعوديين، وتضخم لهم الإنتصار بزيادة عدد القتلى في الساعات الأولى التي وصلت حسب مصادرها الى ٣٠٠ قتيل، و ٥٨٠ جريح. فزيادة القتلى تريح الطائفيين وهي بمثابة انتصار، فكلما كثر عدد القتلى زاد الإرتياح والتشفي! وعلّق أحدهم على خبر (المفكرة) فقال: جثة الطاغوت الحكيم تقطّعت إرْبًا إرْبًا. وعلق آخر في منتدى (أنا المسلم) فقال: الحمد لله، وثالث قال: (الكلب كان قد أعطى للأمريكان مهلة سنة، وفي حالة عدم قيامهم بإصلاحات و ما وعدوا به، عندها سيعلن الجهاد، أظن أن قتله كان بسبب تعطيله للجهاد في العراق وتكاسله عن دعوة الشيعة لقتالهم، وبعد ان مات راح الكفرة من أمثاله الرافضة الكلاب يمدحونه. الحمد لله والخزي للكفار والمنافقين، إن شاء الله تكون الضربة الثانية لأخيه).

متطرّف آخر، طالب بتصفية الشيعة في المملكة وقال: (إستعدوا لقتال الكفرة الروافض، إنهم يعدّون العدّة لنحر أهل السنّة في بلادنا، إنهم يستعدون ونحن غافلون، إستيقضوا من غفلتكم لا أبا لأبيكم!).

أحد السلفيين السعوديين قال أنه من المقاومة العراقية كتب: (كنت قد دعوت في مقال سابق لي إخواني فرسان المقاومة لأن يعملوا على قطف رؤوس الرافضة بشكل مواز تماما لعملياتهم ضد كلاب الصليبيين، وعنونت المقال: رؤوس خماخم ـ يقصد عمائم ـ النجف و كربلاء قد نضجت و حان قطافها). وتابع: (إن قطع رؤوس الرافضة سيقتلهم كلهم عاميّهم وعالمهم فهم ليسوا كأهل الإسلام الذين ينهض منهم دوما من يحمل الراية خلفا لمن سقط). ونبّه الكاتب في تحليل إجتماعي عنصري الى (إن الروافض في العراق عامة ليسوا سوى عبيد أرض وفلاحين أذلاء عند أهل السنة، وهذا حالهم منذ أربعة عشر قرنا. هذه النقطة هامة جدا جدا: إن العبد جبان خوار بطبعه، وهو إن صاح وأرغى وأزبد فلن يعدو قدره، ولن يرتفع إلى مرتبة مقاتل محترف يواجه ويحارب ويقاتل، بل على العكس فما إن يواجه الجد حتى يخضع مستخذياً صاغراً لا يلوي على شيء سوى السلامة). وتابع: (هذا هو حال روافض العراق مع أهل السنة في هذا العراق، و صدقوني إن هؤلاء الكلاب يخافون من الحرب مع أهل السنة أكثر من أي شيء آخر، و لن يكون نصيبهم في أية مواجهة إلا كما كان دوماً الذبح والفرار لا يلوون على شيء). وتمنّى الكاتب أن يكون قتلة الحكيم من السنّة والمقاومة العراقية: (إن كان قتلة الحكيم من المقاومة فإن هذه ستكون ضربة معلم كبرى، لأنها ستلقي الرعب في قلوب عوام الرافضة الذين سينفضون من حول خماخمهم في أية مواجهة أو دعوة للمواجهة كما هو دأبهم) وأضاف: (أقول لإخواني في المقاومة: أتمنى أن تكون هذه العملية من تدبيركم، وإن كنتم من نفذها فأصدروا بيانات تتبناها وتجعلها إنذاراً مرعباً لكل كلب رافضي بألاّ يعدو قدره، ولتكون تذكرة لهم بأن السيوف التي حصدت رؤوسهم الجبانة يوم إنتفاضتهم الوسخة لا تزال مشرعة ولن ترتوي من دمائهم هذه المرة حتى تأتي على خضرائهم. إن إعلانا كهذا لن يزيدهم إلا خبالا، ودعوكم من حكاية فتح جبهة جديدة فإن هؤلاء الأنجاس أقل وأذل من أن يقاتلوا).

وفي وقت يخشى فيه الجميع في العراق وفي الدول العربية والإسلامية المجاورة من الإنزلاق في حرب طائفية، قد تنتقل بلهيبها الى خارج العراق، وبينها المملكة نفسها.. وفي وقت يبادر فيه عقلاء الأمّة: من القيادات الدينية في إيران، الى الشيخ القرضاوي، الى السيد محمد حسين فضل الله، الى الشيخ الكبيسي، الى السيد حسن نصر الله، في محاولة منهم لتجنيب الأمّة فتنة لا تبقي ولا تذر.. لم تظهر من المؤسسة الدينية السعودية بيانات إستنكار، فيما انجرف الطائفيون الصغار، نحو تأجيج الوضع، وتبسيط المشكلة، وتمنّي الصدام، فهذا أحدهم يقول: (إن المواجهة التي تخوفون أهل السنّة بها هي عين ما يرتجف الروافض رعبا من فكرة حدوثها. إنهم يعرفون جيداً جبن أتباعهم وخستهم ونذالتهم، وما كان هؤلاء الوزغ ليجرؤوا على التطاول على سنّي، إلاّ بعد إطمئنانهم لحماية قوة خارجية كالمغول والصليبيين، والآن هم يرون الرعب الذي يسيطر على أسيادهم الجدد من سيوف أهل السنّة. ووالله إن الروافض الآن لهم في روع أشدّ بكثير من روع الصليبيين، ذلك انهم أجبن من الصليبيين بكثير).

وأثنى كاتب سلفي متنطّع آخر على هذا الرأي، وأضاف مستعجلاً الحرب والصدام الطائفي: (نعم إن شاء الله سنحرق العراق بحطب عظامكم وعظام ساداتكم الجدد من الصليبيين). وأتبعه آخر بالقول متشفيّاً: (إن حمار الحكيم الفاطس ليس ككل الروافض، ولكنه ملك روافض العراق وكبيرهم المطاع، وقطف رأسه عبرة لهم، وتذكير بأوجاع سيوف السنّة التي ما إنفكت تذيقهم وبال أمرهم كلّما علوا أو عدوا قدرهم. هذه ضربة ذكيّة جداً، لا يضربها إلاّ خبير، ولا أظن أن للروافض أو الصليبيين أية مصلحة ترتجى منها).

(٤)

حاول بعض المعتدلين تعديل الخطاب الطائفي الطاغي لدى السعوديين الوهابيين، خاصة وأن لا سابقة عداوة أو صدام، على الأقل بين العراقيين والسعوديين على المستوى الشعبي، ولم يكن العراق من بين الدول المستهدفة سياسياً أو مذهبياً. العراق (مكتشف جديد) أو لنقل (منخفض جديد) بلا دولة شأنه شأن أفغانستان والشيشان والصومال وغيرها، فانفضّ باتجاهه دعاة العنف والتطرف الوهابي، بعضهم هرباً من ضغط السلطات الأمنية، وأكثرهم يحدوهم جهاد (الشيعة واليهود والصليبيين) في العراق!

كتب فارس قرشي مستغرباً في الوسطية عن (ثقافة الحقد) فقال: (يتحدث مذيع نشرة الأخبار عن إنقطاع التيار الكهربائي في بلد ما.. فيصرخ أحد أعضاء الجلسة قائلا: أحسن! الله يدمرهم. ويتحدث مذيع نشرة الأخبار عن حرائق في غابات بلد ما....فيصرخ احدهم: الله يجعلها ما تطفئ! ثم يأتي خبر عن تفجير مقر الأمم المتحدة وموت مفوضها البرازيلي، فيصفق بعضهم للخبر طرباً. ويقتل أحد زعماء الشيعة في إنفجار اودى بمئات الأشخاص، فيتم تداول الخبر في

العمل، وينطلق البعض قائلين: أحسن ما هو رافضي يستاهل، وهكذا).

وأضاف بأن هذا الموقف يعبر عن ثقافة كره وحقد لا شعورية، وأنها لا تنطلق من فكر يوازن بين المصالح والمفاسد، ولا تنطلق حتى من إهتمام بالسياسة او الأحداث. وتساءل: (من كرس ثقافة الحقد هذه؟ من يجعلها تبدو وكأنها جزء من الموقف الديني الحقيقي؟ وهل هذه الثقافة المعبأة بالحقد والكره والفرح بمصائب الأخرين هي نفس المنهج النبوي؟ ألم يرفض النبي الدعاء على المشركين الذين أخرجوه؟ ألم يرفض الدعاء على أهل الطائف الذين قذفوه بالنبل؟ أليس هذا ذنب العلماء؟ ألم يساهم هؤلاء في تكريس هذه الثقافة؟ ما دور خطباء الجمعة، ما دور الهيئة المسماه بهيئة كبار العلماء؟ ما دور خطباء المسجد الحرم والمسجد والنبوي؟ وهل ستستمر هذه الثقافة المبنية على قصر النظر وضعف الإطلاع، وبساطة المعرفة، المعتمدة على الجهل المركب: الجهل بالدين نفسه والجهل بالمصلحة؟).

غير أن هذه الأصوات المعتدلة تضيع في زحام التطرف الطائفي الحادّ الذي يكاد يصيب المرء من خلف شاشة الكمبيوتر على شكل شظايا، قد تجد لها يوماً ليس بالبعيد آثارها على أرض الواقع.

(٥)

وأمام قعقعة السلاح، والتغنّي بالإنتصار، يطرح موضوع القاعدة ودورها، فالحكومة السعودية تريد تحويل المشكلة الى القاعدة، وكذلك أميركا، ولكن القاعدة أكثر تسييساً، وهي جزء من محيط سلفي وهابي متطرف يقبع في المملكة. والأرجح أن القاعدة التي تُلقى عليها كل مصائب العالم لا دور لها في انفجار النجف، فحتى الآن هي ترى أن من أولوياتها مواجهة الأميركيين كقوات وجنود، في حين يريد أعداؤها، وبينهم الحكومة السعودية إلصاق كل مشاكلها الداخلية بها. مع أن عدد العنفيين من مواطني المملكة، أكبر بكثير من عدد أفراد القاعدة، وأكثرهم لم (يجاهدوا) في أفغانستان، وأعمارهم ـ كما دللت حوادث العنف في المملكة ـ أقل من العشرين؛ أي أنهم تربوا وتعلّموا العنف داخل المملكة وتمّ تحريضهم أو تضليلهم ـ كما يحلوا للبعض ـ من قبل شخصيات محليّة، اعتقل بعضها، والآخر لازال طليقاً. إذا ثبت أن لمواطنين سعوديين دوراً في العراق، فإنهم متطرفون سلفيون صُنعوا داخل المملكة وليس خارجها، ولا دخل للقاعدة بذلك.

وأكثر السلفيين المتطرفين ودعاة العنف في المملكة، يميلون الى أن القاعدة ليست وراء ذلك، ولكنهم يتمنّون أن يكونوا سعوديين، أو على الأقل (وهابيين) عراقيين! فيما دافع بعضهم عن حقيقة أن المعتقلين من القاعدة في إيران كانوا يعاملون معاملة حسنة، وأن الكثير منهم أطلق سراحهم في مواجهة العدو (الأميركي) المشترك. وأضاف آخرون بأن (القاعدة والمجاهدين لن يعادوا الشيعة لأن الشيعة إلى الآن لم يصدر منهم عداء لهم).. وإذا كان هناك من أعضاء القاعدة من قام بجريمة النجف، فإنه يخالف رأي إبن لادن والظواهري.

لكن كل التحليلات لا قيمة لها، فالعقل قد تمّ تغييبه، بعد أن استثير ذاتياً بالبعد الطائفي، الذي لم تشهد له ـ حسب ظننا ـ المملكة في تاريخها، فالنسخة العنفية الرائجة في المملكة اليوم متطورة عن الإخوان في العشرينيات الميلادية، وحركة جهيمان في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي. وقد ساعدت التكنولوجيا ليس على التعرف على الآخر والبعد عن التنميط، بل الى المزيد من اختلاق الأكاذيب وتنميط الآخر، ورميه بكل التهم المتناقضة، واستخدام الإنترنت إضافة الى الوسائل (الدعوية!!) الأخرى كأداة حشد جماهيري بالغة الأثر.

لا مكان لنقاش عقلي، فالشحن الطائفي لعقود طويلة كفيل بأن يخلق شخصيات غير سويّة، مضطربة، بل مريضة نفسياً، يمكن ملاحظتها ليس من أفعالها التي نشهدها على أرض الوطن فحسب، بل من خلال ما يكتب ورقياً وإلكترونياً. إقرأ ما يقوله أحدهم محرّضاً نحو المزيد من العنف، وتكفّله هو وأمثاله: (سيروا على بركة الله وعين الله ترعاكم، ونحن معكم بالماء والزهاب ـ الدعم ـ فوالله ما ينفع مع الشيعة إلاّ خشم الرشاش، فهم أنجس من اليهود وأجبن منهم، وقد سلط الله عليهم الذل والمسكنة لمشابهتهم اليهود. فوالله إنّهم العدو الأول، ولن يتحقق لنا النصر إلا بإبادتهم عن بكرة أبيهم).

وكتب آخر مؤيداً: (الروافض وقفوا مع العلوج ضد المسلمين، فكان من الضروري معاملتهم كما الأمريكان، والذي يدعو إلى وقف العمليات ما هو إلا داعية سوء، لأن تمادي الروافض يعني استمرار نزف دم المسلمين، ولن يتخثر هذا الدم ويقف هذا النزف إلا بمثل هذه العمليات ـ يقصد انفجار النجف). وثالث كتب: (نحن فرحين بهذه الحادثة أياً كان فاعلها، ولا يسعنا إلا أن نقول الحمد لله عدد من مات من الأنجاس في هذه الحادثة، وبقدر الدم المسفوك فيها)!

(٦)

من المفارقات المدهشة، هي أن وزارة الداخلية السعودية، وكلما حاولت التنصّل من مسؤولية تصدير العنف الى الخارج، جاء المتطرفون الوهابيون أنفسهم ليؤكدوا أنهم وراء ما جرى ويجري. جهات سلفية معارضة أو وسطية تشير الى الآلاف المؤلفة من السعوديين الذين تسللوا عبر الحدود السعودية العراقية الطويلة وذهبوا للجهاد في العراق، في حين ينفي نايف ذلك بضرس قاطع. الأمير نايف يريد إلصاق التهمة بالشيطان لو أمكنه ذلك، ولكن جموع السلفية ـ التي يناصرها ـ ترى في ذلك تخذيلاً للدعاة، وللمجاهدين. وفي حين يصدر الديوان الملكي السعودي بياناً يعزّي فيه الضحايا في العراق، بمجرد أن أعلن عن احتمال وجود سعوديين متواطئين، وفي حين تصدر وزارة الخارجية بياناً ينفي مساهمة سعوديين، يأتي السعوديون السلفيون العنفيون فيكذبوا الأمراء، وليؤكدوا جماهيرية التوجّه نحو العراق والإنخراط في الحرب الطائفية، وأن (عندنا فتوى شرعية بجواز ذلك) وأن (الذي يريد الجنة لا يحتاج الى استئذان إمّه ولا وزير الداخلية) وأن (تعطيل الجهاد ضد الكفار ديدن الحكومة). بل إن أحدهم قال: (أعرف الكثير من الشباب دخلوا العراق وآخرهم اليوم من خلال سوريا، وبعضهم يا حبيب قلبي ـ والكلام موجه الى الأمير نايف ـ من وزارتك. عجّل الله بتحرير العراق من الرافضة والمنافقين والأمريكان الخنازير).

وفي حين يؤكد وزير الداخلية السعودي: (لن نسمح ولن نتساهل مع أي سعودي يحاول المساهمة او التدخل في الشأن العراقي) داعيا في الوقت نفسه الى تسليم من يثبت أنهم سعوديون ودخلوا الى العراق الى السلطات السعودية.. وفي حين أن الأرقام تشير الى آلاف عدة من السعوديين دخلوا العراق، فإنه لم يعتقل منذ انفجارات مايو في الرياض سوى ١٥٠ شخصاً. فمن أين ولدت الأعداد الكثيرة التي

ذهبت الى العراق؟

(٧)

الإعلام السعودي مرتبك في معالجته الإعلامية لظاهرة تسلل السعوديين الى العراق ودورهم المحتمل في تفجيرات النجف. ويزداد الإرباك في حقيقة أن أحداً لا يريد أن يخالف الرواية الرسمية التي تكفّلت بها ابتداءً وزارة الداخلية ثم الخارجية. بعض الصحافيين يقول بأن لا سعوديين في العراق، وبعض آخر يقول بوجودهم ولكنهم يتبعون تنظيم القاعدة، وقسم ثالث يلقي باللائمة على الآخرين، كما قال نايف تماماً، فهم تسللوا عبر الأردن وسوريا! قسم رابع ـ كجمال خاشقجي ـ عالج الموضوع من منظور أشمل ففي مقال له نشر في الثاني من أغسطس، اعترف بالتسلل وألقى بحمولة التهم على القاعدة، وقال إن دعاة الطائفية والعنف يبحثون عن الأماكن التي تعاني من غياب السلطة والأمن، ودعا الحكومة السعودية الى أن تسبق القاعدة الى العراق، فتوطّد العلاقات مع قيادته وتساعد في إعادة الأمن الى ربوعه.

اما الإعلام الديني السعودي، فأغفل الموضوع العراقي، وحين بادرت قناة المجد السلفية السعودية التي تبث من الإمارات الى مناقشة مقتل السيد الحكيم، واستضافت محمد الراوي، حرص المذيع الذي يمثل سياسة القناة، أن لا يذكر الحكيم بأي خير، ومع هذا غضب السلفيون المتشددون من القناة، كون الراوي قد أبدى بعض مناقب الحكيم. فردّ أحدهم مدافعاً عن القناة بالتالي: (المذيع لم يقل اسم الحكيم الاّ مبهماً هكذا بدون ترحم: محمد باقر الحكيم، ولم يقل المذيع رحمه الله، أو آية الله، فاحذر من نقد القناة بدون بيّنة).

(٨)

سيقال احتجاجاً بأن كتّاب الإنترنت لا يؤخذ بكلامهم، وأن المتطرفين ودعاة العنف قلّة. ولكن تجب الإشارة هنا، الى أن هناك (ظاهرة) متصاعدة من الأحقاد تبحث عن منفذٍ لها بين الأرض الرخوة لتنفجر بوجوه الجميع. قد يكون للتنبيه اليوم قيمة ما، ولكن في المستقبل، حين يخوض المواطنون في دماء بعضهم البعض، لا يبقى للكلام قيمة. بإمكاننا تهوين الأمر، والإكثار من النفي، والدعاء الى الله أن يبعد السوء عن الوطن وأهله، ثم نبقى متفرجين منتظرين السيل.

لنقرأ أوضاعنا السياسية المتردية، وأحوالنا الإقتصادية المتدهورة، وثقافة التكفير المدمرة، ومشاعر الإحباط والغضب التي تبحث عن متنفس من أناس محبطين.. ففي مثل هذه القضايا يكمن الداء والدواء.

إن ما يمكن إستخلاصه من قراءة بعض العينات المنشورة في منتديات الحوار السلفية تبعث برسالة نذير للدولة والمجتمع بكل فئاته ونخبه الدينية والوطنية كيما تحثّ الخطى نحو سحب فتيل عنف بات يقترب كثيراً من ثيابنا، وأرضنا، وأمننا، وأطفالنا ونسائنا. وإذا كانت الدولة فشلت في إحباط المفعول الارهابي خارجياً فإن المسؤولية تتعاظم الآن من أجل درء خطر حرب أهلية داخل الحدود، وستكون الدولة طرفاً مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كل عواقبها الوخيمة.

فاصلة

الأجنحة المتصارعة وصناعة القرار

ليس هناك آليات فاعلة وحقيقية في صناعة القرار السياسي السعودي، وهناك جنوح شديد الى إعطاء الزمن فرصته الكاملة في صياغة قرارات سياسية غير محسومة أو في حالة انتفاء القدرة على أو الرغبة في صناعة قرارات مكلفة.

كل ذلك صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن ليس هناك في هذا البلد آليات حقيقية وفاعلة لصناعة قرار يجسّد الارادة السياسية العليا لدولة، فهناك قرار متشظ تتقاسمه القوى النافذة. فقبل إصابة الملك بجلطة دماغية عام ١٩٩٦ كان الملك هو صانع القرار النهائي، فكان الملك عبد العزيز يدير الدولة على طريقة زعيم العشيرة، فهو يقرر السياسات الداخلية والخارجية والمالية وحسب أحد المؤرخين للدولة السعودية كان إبن سعود يقرر من يدخل ومن يخرج من بلاده. وحتى بعد مأسسة الدولة، وتقاسم مهامها من قبل وزارات متخصصة سيما في عهدي الملك فيصل والملك سعود فإن الملك ظل صانع القرار شبه الوحيد في الدولة. فكان الملك يرأس مجلس العائلة المغلق على كبار الأمراء وكان يدير المجلس بأسلوب زعيم القبيلة، فالأمر كله عائد إليه، وإليه يرجع من كان في المجلس لا يعدونه خطاباً، ولا يجرأ أحد مهما علا أو دنا أن ينبس ببنت شفة بعد أن يهزّ فنجان القوة الأخير، حسماً للمجلس، والكلام، والقرار.

اليوم وبسبب مرض الملك فإن القرار خضع للقسمة على إثنين: السديريين وعبد الله ولي العهد

وهناك يقال لجنة خماسية يحضرها كل من الامراء سلمان وسلطان ونايف وعبد الله وآخر من جناحه، وهذه اللجنة مكلّفة بإختيار الوزراء وأعضاء مجلس الشورى، وهذه اللجنة تدير الأمر بطريقة القسمة بين الشركاء في المغنم.

ولأن هذه الترويكة غير منسجمة في داخلها، فإن صناعة القرار تواجه دائماً طريقاً مسدوداً فالصراع على المصالح لم يتوقف على جناح ضد آخر، بل بات كل عنصر فيه يمثل جناحاً مستقلاً، فهناك جناح سلطان، وجناح نايف، وجناح سلمان وكل هذه الاجنحة المتصارعة لا تقل انفرازاً وحدّة عن الجناحين الرئيسيين: الجناح السديري وجناح عبد الله. إشتداد صراع المصالح بين هذه الاجنحة يعكس نفسه بوضوح على أداء الدولة، كما يعكسه أيضاً على صناعة القرار السياسي فيها. ولعل هذا ما يفسّر جزئياً على الأقل تأخر صدور قرار بالاصلاح السياسي تتوصل اليه الاجنحة المتصارعة، فطالما أن قسمة نهائية لم تحسم في الأعلى، بين هذه الاجنحة، فسيبقى الادنى في حالة إنتظار ما لم يتجه الضغط منه الى الاعلى حسماً للموقف، وفتحاً للطريق المسدود.

السعودية وإيران.. والنجاة فرادى من المستنقع العراقي!

لقد انهار التنسيق المشترك القديم بين إيران وتركيا وسوريا حول الموقف من العراق والذي تبلور في التسعينيات على شكل اجتماعات دورية لوزراء خارجية هذه الدول، وذلك كنتيجة منطقية لاختلاف الأولويات وتنوّع التهديدات وبالتالي طرق الإستجابة لها.

الدول العربية في المجمل وجدت نفسها بعيد احتلال العراق، أن هذه الأخيرة قد تغيّرت شكلاً ومضموناً كدولة. إنها تعيش مخاض دولة جديدة مختلفة عن تلك التي صنعها البريطانيون في مطلع العشرينيات الميلادية من القرن الماضي. إنها إعادة بناء الدولة العراقية من جديد على أسس مختلفة، بحيث أن وجه العراق ودوره في المنطقة قد يتغيّر بشكل كبير.

السعودية كدولة، رأت في التحوّل العراقي خطراً من زاويتين استراتيجيتين: الأولى ان المملكة تميل الى الإعتقاد بأن استتباب الوضع السياسي والأمني الداخلي في العراق، قد يغري الولايات المتحدة بمغامرة جديدة قد تكون هي المستهدفة فيها. والثانية: أن المملكة تعتقد بأن حكم الأكثرية الشيعية في العراق بالتحالف مع الأكراد، يهندس خطراً جديداً مستقبلياً بأدوات غير عنفية، بحيث سيتحول العراق في أقل الأحوال الى منافس إقليمي قوي قد يعطيه التحالف مع إيران قوة إضافية تستقطع الكثير من المكانة السعودية على الصعيد السياسي والإقتصادي والإستراتيجي.

ويبدو واضحاً اليوم أن المملكة أخطأت في رهاناتها السياسية الماضية؛ فهي لم تقم علاقات مع القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية، وخاصة الشيعة والأكراد الذي يشكلون نحو ثمانين بالمائة من مجموع الشعب العراقي. وقد حاولت قيادات الشيعة والأكراد طيلة التسعينيات إقامة جسر من الودّ مع الحكومة السعودية، ولكن الأخيرة لم تستثمر تلك المبادرات كيما تكون أمامها خيارات أفضل في المستقبل. لقد زارت قيادات حزب الدعوة وحزب المؤتمر والمجلس الأعلى وغيرهم السعودية، وبينهم قيادات هي الآن موجودة في مجلس الحكم، ورجت الحكومة السعودية الوقوف معها، حفاظاً على وحدة العراق وإبعاده عن أنياب الغرب، ولكن قادة المملكة لم يسمعوا، ولم يراهنوا على أحد، وحاولوا هندسة مشاريع خاصة بهم كانت تريد استبعاد الأحزاب السياسية وأصحاب العمائم (كما كان يروج الأمير تركي الفيصل) ولكن مثل هذا المطلب مستحيل التحقيق ثبت أن أميركا بنفسها لا تستطيع تحقيقه! فالعراق بلد الأحزاب، ودور رجال الدين والعشائر لم يكن أحد في تاريخ العراق قادراً على تجنّبه.

على صعيد آخر فإن السنّة العرب، والذين كانوا يحكمون العراق تقريباً في عهد صدام حسين.. هؤلاء لم يكونوا أيضاً على وفاق مع السعوديين، وكانوا يستحضرون التجربة التاريخية القديمة والصراع المستديم مع السعوديين منذ قرنين على الأقل، بما يتضمنه ذلك من حساسيات مذهبية، ومنافسات سياسية شهدت أوجها في بداية تأسيس الدولة العراقية وخاصة مع قيادتها الهاشمية، وبقايا ضباط الجيش العثماني وفي مقدمتهم نوري السعيد.

وحين سقط نظام الحكم في العراق، لم تكن بيد المملكة أدوات تستخدمها من بين الطبقة الحاكمة أو المهيأة لحكم العراق، كما لم تسارع الى إعادة الوصل معها، بل أنها كانت - وربما لاتزال - تراهن على الدور الأميركي - القدري - بأنه مفتاح كل أزماتها، وعنصر قوتها أو ضعفها. واعتبرت الملف العراقي مجرد صفحات ملحقة لملف العلاقات السعودية - الأميركية الساخن منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. والمملكة اليوم تحاول إقناع الإدارة الأميركية بمشروعها القديم بأن هناك خطراً إيرانياً على مصالح المنطقة ومصالح واشنطن نفسها، ونظرت الى مجلس الحكم المحلي وكأنه آلة بيد الإيرانيين، وهو بالقطع ليس صحيحاً، الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى توتير علاقات المملكة مع حكومة العراق القادمة، ولا يحل في نفس الوقت أزمتها مع واشنطن.

الإيرانيون أزعجوا بمواقفهم المدروسة الدول العربية الكبيرة التي وجدت نفسها بدون فاعلية

في الوقت الذي كانت فيه الجامعة العربية تستعد لصياغة رفضها الإعتراف بشرعية مجلس الحكم المحلي في العراق بإصرار من مصر والمملكة العربية السعودية وإلى حد ما سوريا، كانت إيران ترسل وفداً رسمياً من وزارة خارجيتها الى بغداد ليجتمع مع المجلس ويعلن اعترافه به واستعداده لفتح صفحة جديدة مع العراق.

او استراتيجية سوى رفض مجلس الحكم، بغض النظر عن النتائج، حاولوا بعدئذ مرغمين - ربما - تطويره الى قبول مشروط، أو نصف قبول. بشكل مختصر فإن السياسة الإيرانية تجاه العراق هي أيضاً سياسة دفاعية شأنها شأن سياسة المملكة وسوريا. فكل هذه الدول لا تريد وجوداً أميركياً في العراق، والجميع يتمنّى أن يتحول العراق الى مستنقع يخرج منه الأميركيون جرحى فلا يفكرون بعدها بغزو أو حرب أو تهديد أي دولة في المنطقة. وكانت مواقف الدول الثلاث تميل في إعلامها الى التحريض على مواجهة الأميركيين، وإقلاق مضجعهم، بل إن دعوات سعودية ظهرت ولأول مرة تقول بضرورة التحالف بين الشيعة والسنّة في العراق لتحقيق تلك الغاية.

لكن ما اختلف فيه الإيرانيون عن السعوديين والسوريين، هو أنهم لم يكونوا أسرى خيار واحد. وقد استعدّوا وهندسوا خيارهم المفضل والمجرّب في أفغانستان، وهو التحالف مع القوى السياسية في العراق، وهو التحالف الذي كان ولازال السعوديون زاهدين فيه. كان يهم إيران أن لا يتحوّل العراق الى قاعدة انطلاق حرب ضدّها، وليس هناك من حلّ، إلا أن يكونوا على وفاق مع القوى المحلية، فتحالفوا مبكراً مع الشيعة وأقاموا تحالفاً مبكّراً أيضاً وقوياً واستراتيجياً مع الأكراد، ساعدهم في ذلك الضغط التركي من جهة، والإهمال العربي من جهة ثانية. حتى أن السيد جلال طالباني أمضى فترة عصيبة وهو يحاول إقناع السعوديين بدعمه - ولو على أساس خلفيته المذهبيّة - وكلّ ما خرج به (أبو شلال) بعض مساجد بناها السعوديون في كردستان. في حين أن إيران قامت في السنوات الماضية ببناء كامل مدينة حلبجة، وأنشأت مستشفيات ومدارس وشوارع ودفعت أموالاً طائلة لإعادة بناء قوة الأكراد العسكرية والأمنية، وكلّ ذلك ضمن استراتيجية تقول بأن ما يُنفق اليوم لن يكون كبيراً أمام خسائر حرب أو ضربة أميركية للمنشآت والمدن الإيرانية.

ولذلك، وبمجرد أن تغيرت الإستراتيجية الأميركية في يونيو الماضي، وقبلت بمنطق القوى السياسية الفاعلة في العراق، وقام على إثر ذلك المجلس المحلي، وأعلن بريمر استعداد أميركا للرحيل بأسرع وقت.. بمجرد أن حدث ذلك، تحوّل الإيرانيون الى الخيار التالي: وهو دعم القوى العراقية الحليفة على الأرض، وهي قوى وطنية وليست عميلة كما يروج البعض، إن لم يكن كلها فمعظمها، وخفّفت من خطابها التحريضي العلني ضد القوات الأميركية. ووجد الأميركيون الذين كانوا يريدون إبعاد إيران بأي ثمن، وجدوا الإيرانيين ينتصرون مرة أخرى كما في أفغانستان. وجد الأميركيون أن من المستحيل عليهم إلغاء النفوذ الإيراني في العراق، لأسباب مذهبية وسياسية، ووجدوا أنهم لا يستطيعون تحويل العراق الى قاعدة في خاصرة الحكومة الإيرانية، خاصة مع وجود منظمة مجاهدي خلق، بل أكثر من هذا، وجدوا أن (تهدئة اللعب) مع الحكومة الإيرانية ضرورة لتهدئة الوضع العراقي ومنع انزلاق الشيعة في مقاومة مسلّحة ضد المحتلّ. ولعلّ إغلاق مكاتب مجاهدي خلق ومصادرة أرصدتهم في الولايات المتحدة استهدف تعزيز هذا المنحى الإيراني، وتأكيد عدم التدخل في الشأن العراقي بالشكل الذي يزيد من تدهوره.

السياسة السعودية، وعلى خلاف السياسة الإيرانية، تميل الى ردود الفعل والمعالجات الآنيّة، وفي كثير من الأحيان تكون أسيرة الخيار الواحد، فضلاً عن أنها سياسة غير مبادرة وغير شجاعة. وبدهي والحال هذه، أن يستشاط السعوديون، كما بعض الحكومات العربية، من النفوذ الإيراني في العراق، وكأنهم يريدون إبقاء الإحتلال الأميركي من أن يُحكم العراق وفق تحصيص الحكم على أثنياته المتنوعة.

والحكومات العربية والإعلام العربي يركز اليوم على اعتراضه فيما يتعلق بتحصيص الحكم حسب النسب المئويّة لمكوّنات الشعب العراقي. وهذا الإعتراض الذي يتخذ لبوساً وطنيّاً، أشبه ما يكون بكذبة جرى على أساسها اتهام المجلس بالطائفية. الصحيح أن ما يجري في العراق ما هو إلا تطبيق لنظرية في العلوم السياسية تسمى (الديمقراطية التوافقيّه Consociational Democracy). وهذه النظرية مطبّقة في عدد من البلدان الأوروبية، كبلجيكا وسويسرا، وغيرهما إضافة الى ماليزيا، والى حد ما لبنان، وسبق تطبيقها في قبرص قبل الحرب الأهلية. وهذه النظرية تقول بأنه في المجتمعات المتعددة، والمنقسمة كما هو الحال في العراق، ولمنع انهيار الدولة أو تقسيمها، فإن الحكم يحصص حسب النسب، وفي بعض الأحيان تمنح الأطراف الأضعف حق الفيتو في التصويت على القرارات الأساسية للدولة، وفي أحيان أخرى تمنح سلطة أكبر من نسبتها المؤية لطمأنتها وإبقائها ضمن نسيج الدولة. ومن مبادئ هذه النظرية اعتماد الفيدرالية بصورة من الصور، ودمج القوى الوليدة التي تنهض بين الجماعات الأثنية المختلفة في الطاقم السياسي الحاكم.

وفق هذه النظرية الديمقراطية يجري ما يجري في العراق، بعكس ما كان يجري فيه سابقاً أو في دول عربية أخرى، حيث تسيطر الأقليات على الحكم، وتتخفّى وراء أحزاب قومية وشعارات وطنيّة ولكن جوهر الحكم فئوي طائفي يتخفّى وراء الأقنعة. ولهذا فإن الإعتراضات الحقيقية ضد مجلس الحكم والوزارة التي شكلت فيما بعد، إنّما هو اعتراض في جوهر الأمر على احتمال وصول الأكثرية الشيعية الى سدة الحكم. ومع أن الأكراد السنّة وقد كانوا ضحايا النظام السابق شأنهم شأن الشيعة، أكثر عدداً من السنّة العرب، إلاّ أن أحداً لا يتحدث عنهم ولم يدافع أحد عن مظلوميتهم، كما لم ينتبه المدفوعون بالمشاعر الطائفية الى أن أكثرية العراق الشيعية والكردية راضية بقدر كبير عن هذا الترتيب الذي تمّ التسالم عليه منذ مؤتمر المعارض العراقية في بيروت سنة ١٩٩١م والذي حضره الأمير تركي الفيصل، وفشل في إملاء شروطه على المشاركين فيه. كما يغيب عن ذهن هؤلاء، الذين يهوّلون احتمالية التقسيم، أن الأكثرية - كما تدل أحداث التاريخ الحديث - لا تطلب انفصالاً وإنّما الأقليات، التي لا تجد القناة ولا النظام السياسي الحافظ لكينونتها ومصالحها. وإذا كان الشيعة بحكم أكثريتهم لا يريدون انفصالاً، وكذلك السنّة العرب، فإن احتمال انسياق الأكراد وراء أطروحات انفصالية بات غير مطروح البتة اليوم، ليس فقط بحكم واقع السياسة الإقليمية والدولية، بل - وهذا هو المهم - لأن الأكراد قد ضمنوا بعد سقوط صدام حسين أن وصفة الديمقراطية التوافقيّه تلبّي طموحاتهم كأثنية مختلفة.

ملف القاعدة والعراق

خلال الأسابيع الماضية، تداخل الملف

العراقي بملف القاعدة والسلفية الجهادية السعودية، بسبب مشاركة سعوديين في أعمال المقاومة في العراق، وظهورهم على شاشات التلفزيون يعلنون وبلهجة سعودية عن أسماء حركاتهم وعن البدء بنشاطاتهم، وأخيراً إشارة أصابع الإتهام الى السعوديين فيما يتعلق بانفجار النجف ومقتل السيد الحكيم.. كل هذا أضاف أحمالاً الى أحمال لاتزال تثقل كاهل السلطة السياسية السعودية التي لم تخرج حتى الآن ـ ولا يبدو أنها ستخرج في المستقبل القريب ـ من دفع فواتير وتبعات أحداث سبتمبر. لاستجلاء هذه القضية، أي الدور السعودي (العملياتي) في العراق، يجب تقرير حقيقة ثابتة في السياسة السعودية، وهي أن الولاء السياسي كان يأتي دائماً على عربة مذهبية؛ فانتشار المذهب الرسمي (الوهابي) والذي نشهده في مناطق واسعة من العالم لم يأت من فراغ، بل هو بوابة عبور سياسي وتأكيد للنفوذ السياسي السعودي عبر البوابة المذهبية.

العراق كان مستثنى من هذه الحالة، فهو تاريخياً بسنّته وشيعته وبحكوماته المتعاقبة من الهاشميين الى البعثيين، لم يكن ينظر إليه إلاّ معقلاً للشرك والإلحاد السياسي والديني! يبدو أن الوضع اليوم تغيّر قليلاً، إذ لا يوجد أمرٌ يستثير الطاقم السعودي الحاكم بأكثر من (المذهبية). ولذلك نشطت الجماعات والمؤسسات والأفراد (لدعم إخواننا السنّة) والمقصود (السنّة العرب فحسب). ويمكن تقسيم النشاط السعودي في العراق الى قسمين: الأول خيري إغاثي، وهو متداخل مع المؤسسة السعودية الحاكمة ولا يمكن فصله عنها، وقسم عنفي متمرد في الأصل على الحكومة، وهو الذي يقوم بدعم المقاومة في العراق. المشكلة أن الفصل بين الألوان صعب للغاية، والصحيح أن الحدود بين الجهات الإغاثية ـ كما توضح من أحداث سبتمبر ـ وبين جماعات العنف مائعة ومتداخلة في كثير من الأحيان، ولهذا بات ينظر اليوم الى النشاط السعودي بشقّية على أساس أنه نشاط عنفي.

ويتوقع في الأيام أو الأسابيع القادمة أن تواجه المملكة ضغوطاً كبيرة لضبط حدودها ومواطنيها، ومعاملة النشاط الإغاثي السعودي في العراق ـ وهو قليل على أية حال ـ كبؤرة لدعم العمليات العسكرية. وتقول أنباء أن اتصال جورج بوش الأخير بولي العهد السعودي، جاء على خلفية تصريحات بريمر المتكررة بأن عمليات مقاومة الإحتلال يقوم بجزء منها على الأقل (أجانب جاؤوا من دول مجاورة للعراق). والمقصود ـ ليس إيران كما يتبادر الى الذهن ـ وإنما السعودية بالدرجة الأولى وسوريا بدرجة أدنى. ولكن الحكومة السعودية لا تستطيع فعلاً ضبط النشاط الإغاثي ولا منع مواطنيها من اختراق الحدود، بل ولا تستطيع منع تسريب كميات هائلة من الأسلحة من العراق وبيعها في الأراضي السعودية. ويحتمل وفق هذا التحليل، أن تسوء العلاقات السعودية الأميركية أكثر وأكثر، خاصة وأن المنظمات والجماعات غير الحكومية ـ السلفية ـ تستطيع أن تعمل بدون الحكومة السعودية نفسها، أو لا تلتزم بأوامرها.

ورغم العلاقات الحسنة بين إيران والسعودية، ورغم الخطر المشترك الذي يتهددهما، إلاّ أن السعوديين ما انفكوا ينظرون الى النشاط السياسي الإيراني وكأنه نشاط مذهبي يشبه ما هم عليه بالفعل. ولذا افتعلوا أزمة أعضاء القاعدة ـ السعوديين ـ المعتقلين في إيران. الحكومة الإيرانية وجدت أن ملف هؤلاء المعتقلين ملتهب، لا يمكن الحفاظ عليه ولا استثماره سياسياً، فرأت تسليم المعتقلين الى بلدانهم، ولكن هذه الدول ـ وبينها السعودية والكويت ومصر ـ رفضت استلامهم، بعضهم بحجة أن جنسياتهم أُسقطت، وبعضهم تلكّأ في استلامهم. والسبب هو أن هذه الدول لم ترد المجازفة بتوتير العلاقة مع واشنطن أكثر وأكثر، ففضلت أن يترك مواطنوها لمصيرهم، بدل أن يعودوا فيطلب الأميركيون منهم ترحيلهم الى الولايات المتحدة أو فرض مطالب لا تستطيع هذه الدول القبول بها. هنا، أعلنت إيران الأمر وقررت محاكمتهم، طالما أن تسليمهم لواشنطن أمرٌ غير وارد بتاتاً. ولأن التهم الموجهة لهؤلاء المعتقلين ليست واضحة أو صغيرة أو ضعيفة، عادت واشنطن وطلبت من السعودية بأن تستلم مواطنيها الذين أسقطت جنسيات بعضهم، خشية أن تطلق إيران سراحهم، أو تجري لهم محاكمة صورية وتعتقلهم لفترة مؤقتة وتطلقهم.

عادت السعودية من جديد، وطلبت من إيران تسليمها مواطنيها، بمن فيهم أولئك الذين سحبت جنسياتهم! ولم يُفهم المسوّغ القانوني بالحرمان من الجنسية ولا بالمطالبة بإعادتهم، وهذا ما يوقع المسؤولين الأمنيين السعوديين في حرج كبير مع مواطنيهم ومع العالم، الذي لا يعترف بشيء إسمه حرمان مواطن أصيل من الجنسية.

النجاة فرادى

في ظل التهديدات الأميركية لإيران والسعودية وسوريا وربما مصر أيضاً، تسعى كل دولة لتوفير الحماية لنفسها بنفسها. لكن هذه السياسة أثبتت حتى الآن فشلها، كما فشلت هذه الدول في انتهاج سياسة حمائية مشتركة أمام الطغيان الأميركي.

لكن الحكومة السعودية بلورت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ـ وبعد أن ضاقت بها السبل ـ سياسة تنشيط المحاور الإقليمية، واستجماع الدعم الدولي تحسباً لقادم الأيام.

زيارة الأمير عبد الله لدمشق والقاهرة، بدت وكأنها تريد تنشيط هذا المحور العربي الضامر، الذي تآكل منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، كما أن زيارة الأمير عبد الله لموسكو تستهدف إيجاد بعض المكابح للأميركيين، وإيجاد حلفاء بدائل ما أمكن. ويضاف الى هذا، أن المملكة تسعى لتوثيق علاقاتها مع بريطانيا ـ الحليف التاريخي للمملكة ـ وأحد المؤثرين في صناعة القرار الأميركي في الشرق الأوسط، عبر نشاط يقوم به السفير السعودي الجديد تركي الفيصل، وعبر إيجاد (لوبي سعودي) يمكنه التأثير على القرار البريطاني بحيث يتمكن من (عقلنة) السياسة الأميركية تجاه السعودية.

المملكة حائرة، ونشاطها السياسي متأخر، وهي لم تدرك حتى الآن أن الولايات المتحدة لم تعد حليفاً، بل هي الى العدو أقرب.

ما تحتاجه المملكة اليوم، هو صياغة علاقة جديدة داخلية مع شعبها، تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة وهيكلية، بحيث تستطيع إيقاف الإبتزاز الأميركي للمملكة، وتعيد شيئاً من التوازن في العلاقات بين البلدين، وتوفر قدراً من الحماية لنظام الحكم السعودي، عبر سحب أوراق الضغط المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمناهج ومشكلة الأقليات.

المطلوب من المملكة كثير، ولكنها ـ على الأرجح ـ ستواجه قدرها بنفسها دون عون كبير يؤمل على الخارج.

سابقة تاريخية إعلامية في المملكة!

أمير يهاجم مواطناً، والمواطن يردّ!

ظهر الدكتور تركي الدخيل في برنامج للجزيرة (٢٠٠٣/٨/٢٢) لمناقشة السياسة الخارجية السعودية وبالذات ما يتعلق بالعلاقات السعودية البريطانية، وقد وردت جملة واحدة من الدخيل، الذي لا يمكن تصنيفه كمعارض أو معادٍ، بل أكاديمي صاحب رأي، وهو ليس ببعيد عن مؤسسة الحكم نفسها.. وردت جملة جاءت في سياق رد فعل المملكة على الهجمة الإعلامية البريطانية رغم إطلاق سراح المعتقلين البريطانيين، حيث قال بأن المملكة تميل في علاقاتها الدبلوماسية الى عدم المواجهة. هذه الجملة استفزّت أعماق أمير عسير خالد الفيصل، خريج جامعات الغرب، فردّ في مقالة نادرة تحت عنوان: (بل تواجه.. وتواجه يا أستاذ العلوم السياسية!) نشرتها صحيفة الوطن في ٢٠٠٣/٨/٢٧.

بل تواجه.. وتواجه يا أستاذ!

الأمير الموتور من عبارة صغيرة تكشف حجم (الإنفتاح) المتوقع من أبناء الجيلين الثاني الثالث، واستعدادهم بل تحمّلهم للرأي المختلف حتى ضمن الدائرة (الرسمية) القريبة منهم. بدأ الأمير بعنوان تهكمي، وبالتذكير بالحملات ضد المملكة المنظمة التي (تستأجر لها أصوات انتقائية) يجمعها المرض النفسي والعصبي والحقد على أمن المملكة وحسدها على ما تتمتع به من التحام وروح وطنية، الى آخر العبارات المعتادة التي وجهها الأمير بصورة اتهامية للأكاديمي الدكتور خالد الدخيل.

وفي ردّه قال بأن الحكومة السعودية في سياساتها الخارجية لم تتردد في المواجهة، واعتبر جملة الدخيل هدم لتاريخ أمّة! وكيف أنه استثير واستنفر فكتب المقالة، وساق أمثلة بعضها صحيح ولكنها بعضها ينطوي على سذاجة غريبة. فالمثال الأول هو أن الدولة السعودية الأولى في القرن التاسع عشر، وهي لم تكن دولة قطرية بالمعنى المتعارف عليه بتاتاً، (واجهت) البدع والخرافات وأعادت الناس الى الدين الصحيح! وجاء المثال الثاني، ان السعودية (واجهت) الظلم والقهر والشتات! والمثال الثالث ان السعودية (واجهت) حرباً اهلية بتمرد الجيش السعودي الإخوان! وهذه كلها أمثلة ليس لها علاقة بموضوع الدخيل! ولا علاقة لها بالسياسة الخارجية بل هي أمثلة وقعت قبل قيام الدولة السعودية الحديثة نفسها.

أما الأمثلة الأخرى في المواجهة السعودية، فهي (مواجهة الشيوعية) والإشتراكية، ولم يقل الأمير أنها كانت مواجهة في الخندق الغربي. وزعم أن السعودية (واجهت) العدوان الثلاثي، وهذا مثال غريب أيضاً، بل أن السعودية (واجهت) في حرب ١٩٦٧ بالدعم المالي (بعد نهاية الحرب في مؤتمر الخرطوم!). اما في حرب ١٩٧٣ فالسعودية تستطيع القول انها واجهت فعلاً لأنها كانت مساهمة في الحرب بشكل جادّ عبر حظر النفط. ومن أمثلة المواجهات أنها (واجهت) غزو العراق للكويت تحت المظلة الغربية! ومنعت تدخل السفير الأميركي في شؤونها وطالبت بسحبه. حدث ذلك مرتين. وأخيراً (واجهت) الحكومة (الإرهاب والقاعدة) في حين أنها هي التي صنعتها وهيأت المناخ لنمو التطرف الديني وصدرته الى كل العالم!

نعم أعرف كل ذلك.. لكنني أختلف معك

وردّ الدخيل بمقالة نشرتها الوطن في ٢٠٠٣/٩/١، وهذا يحسب لها، تحت العنوان آنف الذكر، وبدأ بالإشارة الى الشكوك والنيات المبيّتة وتغييب حق الآخر في الإختلاف. وعبّر عن دهشته فيما يتعلق بـ (اللغة التي ساق بها الأمير هذا الاختلاف. وهي لغة عبر عنها أدق تعبير عنوان مقالته. وهو عنوان يحمل في تضاعيفه سخرية واضحة مفعمة بروح تحد لا تقل وضوحا. ثم جاءت المقالة كلها لتعبر عن هذه اللغة، خاصة استعراض الأمير لمجموعة من المواقف السياسية للدولة السعودية.. وفي نهاية المقالة يسألني الأمير بسخرية: أما زلت يا دكتور تعتقد بأن بلادك لا تواجه؟ ثم يجيب رغما عني: لا .. بل تواجه .. وتواجه يا أستاذ العلوم السياسية).

وقال الدخيل إن لغة الأمير اتسمت: (بالإملاء الذي لا يترك مجالا لأي خيار آخر غير القبول بما هو معروض. وعكس ذلك يعني العقوق للوطن، والجهل بتاريخه. ثم تتجاوز لغة المقالة ذلك لتصبح لغة اتهامية ومنذ بدايتها وذلك من خلال حديثها عن فضائيات تستأجر أصواتا مشبوهة. وحيث إنني أجهل أو أتجاهل، كما توحي المقالة، الحقائق التي استعرضها الأمير، فإن هذا يترك الباب مفتوحا أمام إمكانية أنني أحد أولئك الذين تستأجرهم قناة الجزيرة لتأجيج حملاتها ضد السعودية).

واضاف الدخيل بأن مقالة الأمير (تتناقض مع طبيعة الحوار المفتوح في مرحلة أصبح فيها الحوار ضرورة ملحة ومطلباً على كل لسان. وأولى منطلقات الحوار المفتوح أنه يحق للمرء أن يختلف، بل يحق له أن يخطئ). واضاف: (تفترض مقالة الأمير خالد أنني في حاجة إلى البرهنة على وطنيتي. وهذا افتراض يجانبه الصواب لأنه يجعل من الوطنية امتحاناً يملك البعض دون البعض الآخر حق تعيين وتحديد معاييره. في حين أن الوطنية حق طبيعي، وانتماء جمعي سياسي يملك الجميع حق تعيين طبيعته وتحديد متطلباته).

وحول الجملة مدار الجدل قال الدخيل: (فهم الأمير أنني أصف السياسة السعودية بشكل عام بالجبن، وتفادي المواجهة حتى عندما يتعلق الأمر بثوابت المملكة ومصالحها الإستراتيجية، وحتى عندما يقتضي الموقف حسم الخيارات المتاحة في أتون الصراعات السياسية. وفي يقيني أن هذا التفسير لا يتفق مع ما قلته ولا مع المعنى المتضمن فيه).

وبين الدكتور الدخيل بالأمثلة كيف أن السياسة السعودية لا تميل الى الصدامية، مستعرضاً العلاقات السعودية الأميركية وهجومها على السعودية دون أن يؤدي الى مصادمات. وفسّر السبب بأن السعودية تعتمد (في مواجهة مصادر التهديد الخارجية على الأدوات السياسية: مثل التحالفات الدولية والإقليمية، وتوازنات القوة، والمساعدات المالية.. الأمر الذي أفقد السياسة السعودية التوازن). وتابع بأن تفادي الصدام يعود الى حسابات سياسية ويعكس استراتيجية أمنية استقرت عليها الدولة (وهي إستراتيجية لا تعطي الدولة مساحة كافية من حرية الحركة). وشكك الدخيل في الأمثلة التي ساقها الأمير حين وضعها في أُطرها الصحيحة.

وأخيراً دافع عن ظهوره على قناة الجزيرة بالقول: (الجزيرة هي أفضل محطة إخبارية عربية في مهنيتها، وأنها تستهدف من ضمن ما تستهدف السعودية. لكن هل يستدعي الأمر مقاطعتها؟ الأفضل هو التعامل معها واستخدامها كأداة إعلامية جماهيرية. وأفضل من ذلك تقديم بديل إعلامي ينافس الجزيرة في مهنيتها. وإذا كنا نريد إعلاما يخدم الدولة، فلماذا نأتي بالجهاز اللازم لهذا الإعلام، ثم نترك صناعته كخطاب لأناس من خارج الدولة. فضائيات سعودية وخليجية تنشر وتغذي خطابا لا يشارك السعوديون ولا الخليجيون في صناعته وتحديد توجهاته. بل إنه خطاب لا يتفق مع سياسات هذه الدول. لا تتفق الشكوى مع بقاء هذه السياسة. إذا أرادت الدولة أن يكون لها خطاب سياسي يعبر عنها ويمثلها، فأولى متطلبات ذلك أن يأتي هذا الخطاب من داخل الدولة ومن صنع أهلها، وليس مستوردا من خارجها).

(الإصلاح) وحاجتنا إلى استلهام تجربة المؤسس

منصور النقيدان

ليست المشكلة في الأفكار التي نطرحها للخروج من أزماتنا التي نواجهها، ويضيق خناقها علينا يوماً بعد يوم، فالحلول أو الرؤى التي يشارك الجميع بها تعكس مستوى القلق الذي يساورنا. نادراً ما تواجه المجتمعات حقيقةَ أن ثقافتها وعقيدتها التي تبشر بها حيثما وجدت لها موطئ قدم، وأسلمت أبناءها براحة ضمير قرابين على مذبحها وترعرعت أجيال متعاقبة على تعاليمها، قد أصبحت خطراً يهدد الاستقرار العالمي، ويزلزل وجودها ونذير تمزق داخلي.

حينما توجه أصابع الاتهام إلى الثقافة، فالأمر حينئذٍ سيكون اتهاماً موجهاً إلى الذات، فهما متماهيان معجون أحدهما بالآخر. ثقافتك هي التي تحدد هويتك وتمنحك مذاقاً ونكهة مختلفة. ووجودك هو الذي يمنح ثقافتك الاستمرارية والتجدد والامتداد عبر الزمن بواسطة الأجيال المتعاقبة، وإمكاناتك ومواردك تحدد رقعة انتشارك وقدرتك على التبشير بها خارج حدودك. هي بالتأكيد لحظات استثنائية شاء الله أن نعيش داخل أتونها.

صحيح أن المصالح السياسية والتحالفات قد توظف بعض الأفكار أو التوجهات الدينية لأغراضها، لكنك في الأخير حينما تساهم بالفكرة وتوفر جنودها، ستبقى في الأخير وحدك. فالمشكلة حينئذٍ تخصك أنت ولا تخص الآخرين. إذا تجاهلت استئثار طفلك المدلل بالحلوى من دون أشقائه، وتجاوزت عن اعتداءاته المتكررة عليهم ونهبه للعبهم، كل هذا وسكان الحي يعرفون تفاصيل ما يجري في بيتك. فلن يصغي إليك أحد منهم إذا طالت يده أبناء الجيران، مهما أكدت أنه مسالم وخجول يستحي من ظله إذا خرج من البيت. لن يقنعهم أن ابنك سيء في البيت فقط. وسيشعر الجميع بالقرف حينما تقدم لهم دراسة تثبت أن طفلك هو الأكثر ملائكية بين أطفال الحي.

الرؤى الراديكالية الجذرية التي تطرح في الصحف قد تكون جاءت متأخرة وفي مناخ من الخوف والضغوط الهائلة وتوجس من المستقبل وما يخبؤه، لكنها تعكس ما يشعربه الجميع من محاولة البحث عن مخرج. لم تعد مجدية تلك الشعارات المملة التي تردد حتى الساعة هذه. قد تكون أنسب الحلول جاهزة على الرف، والحصافة تتجلى حينما تدرك القيادة أنها الآن ـ خلاف ما يتوهمه الكثيرون ـ أقوى منها داخلياً أكثر من أي وقت مضى، وأن أصواتاً طالما وقفت حائلاً وسداً منيعاً دون خطوات وإصلاحات حقيقية، هي الآن أضعف ما تكون. إن قرار مجلس الوزراء الأخير بتدريس مادة اللغة الإنجليزية في السنوات الابتدائية للبنين والبنات يوضح كيف أن الأرضية الآن مهيئة لقرارت أكبر وأهم.

أدرك الجميع أن تلك القوى بضخها لسنوات ثقافة الدم والكراهية وتوفيرها المحاضن لنمو الأفكار المتشددة والمتطرفة هي مسؤولة عن جزء كبير مما حدث، كما أن الابتزاز الذي ما رسته تلك الفئات لمدة طويلة لم يعد مجدياً.

وبوعي الجميع أن المسلمين بدولهم لا يحكمهم إلا واحد منهم، وأن مسألة كون الدول مسلمة أو غير مسلمة تحكم بالإسلام أم لا، هي مسألة يحددها الدستور، ويشهد لها الواقع المشبع بالإسلام وقيمه. فالمشروعية تستمدها الأنظمة والحكومات من إنجازاتها الحقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبمقدار ما توفره من الرفاه لمواطنيها، والمساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز طائفي أو ديني، تحظى بمشروعيتها.

وبعيداً عن كيل المديح والإطراء لكل

ليست المشكلة في الأفكار التي نطرحها للخروج من أزماتنا التي نواجهها، ويضيق خناقها علينا يوماً بعد يوم، فالحلول أو الرؤى التي يشارك الجميع بها تعكس مستوى القلق الذي يساورنا. نادراً ما تواجه المجتمعات حقيقةَ أن ثقافتها وعقيدتها التي تبشر بها حيثما وجدت لها موطئ قدم، وأسلمت أبناءها براحة ضمير قرابين على مذبحها وترعرعت أجيال متعاقبة على تعاليمها، قد أصبحت خطراً يهدد الاستقرار العالمي، ويزلزل وجودها ونذير تمزق داخلي.

التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في المجال الأمني وتتبع المسؤولين عن الأحداث الإرهابية الأخيرة، والداعمين لهم، فإن الحكمة والضرورة تقول لنا: (إن ثمة إصلاحات حقيقة يجب أن نلمسها على أرض الواقع، وأن نوفر أي حديث عن النية في ذلك، أو العزم الأكيد أو أن ثمة إرادة حقيقية في الإصلاح). نريد شيئاً ملموساً. كما أننا لا نقول الحقيقة كاملة حينما ندعي أن المجتمع هو الذي يحول دون ذلك، إلا إن كان الإصلاح هو قيادة المرأة للسيارة ومنحها بطاقة شخصية!؟

كثيراً ما يردد المسئولون في خطاباتهم الرسمية أو في المناسبات شعورهم بالتقصير تجاه ما أنيط بهم من مهام يرونها، وتأكيدهم على أن ما يتم اتخاذه من قرارات يصب في خدمة المواطن، مع التركيز دائماً على أن ما يقومون به ليس إلا واجباً. وكان الملك فهد الاثنين الماضي قد أكد على أن الدولة لن تدخر جهدها في تحقيق الراحة والطمأنينة للمواطن.

غير أنه لابد من التنبيه إلى أن ما يحصل من تباطؤ أو تردد في اتخاذ بعض القرارات المهمة ذات البعد الاجتماعي أو ذات الحساسية الدينية، يعود في الأغلب إلى أن تلك الدفعة تتطلب انسجاماً ما بين القيادة والمجتمع بشتى شرائحه. لهذا فنحن لا نقول الحقيقة كاملة حينما نرد الأسباب أو التقصير إلى طرف واحد. هناك قرارات مهمة لا يمكن أن تحظى بالقبول والتطبيق إلا بدعم واسع من مراكز القوى الاجتماعية. فما من أحد يشكك بأن الخطوات الأخيرة المهمة التي اتخذت مؤخراً ضد الإرهابيين، ما كان لها أن تحظى بذلك النجاح لولا تهيئة الرأي العام لذلك. ولكن هذا ليس كافياً. فطوال أكثر من عقدين ترعرع جيل على ثقافة كان يشعر الجميع أن بالإمكان التحكم بنتائجها السلبية، والاستفادة من غنمها وتجنب غرمها.

الحديث عن الإصلاح في السعودية، حديث كثر اللت فيه والعجن، وقد تبرع الكثيرون من الكتاب والمثقفين بهذر لا محصلة من ورائه، وكانت بعض المبادرات من أشخاص لا يمثلون إلا أنفسهم. وبدا تحدثهم بالنيابة ـ من باب حسن الظن ـ عن أصحاب القرار مثيراً للسخرية والتندر.

الحساسية الشديدة التي يشعر بها بعضهم تجاه (الإصلاح) مفضلين أن يكون الحديث عن (تطوير) ليس لها ما يبررها. فأن تقوم بخطوات حقيقية نحو الأفضل يعني أنك تقوم بالأصلح، والإصلاح لا يعني أنك كنت فاسداً قبل ذلك، بل يعني أنك الآن أكثر صلاحاً. هكذا هي المسألة ببساطة. وفي كل الأحوال فالألفاظ لا ينبغي أن تحرفنا عن لب الموضوع وهو أن يرى الناس أشياء نحو الأفضل على أرض الواقع. فلطالما كان بعض من يتحسسون من هذا التعبير هم أكثر الداعمين للقرارات التي في صالح المواطن، مع اتصافهم بنزاهة مثيرة للاهتمام.

كما أن الامتعاض من الحديث عن الضغوط أمر لا مبرر له، فردود الفعل الداخلية والمحلية والتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، كلها عوامل تشكل في الأخير ضغوطاً تدعو الحكومات حتى العظمى منها إلى إعادة النظر واتخاذ ما يلزم إزاء قضايا وملفات شائكة إما عالقة أو مستجدة. فحتى الشرائع تتنزل أحكامها وفقاً للمتغيرات. في بداية الإسلام كانت المعاهدات التي عقدت بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين الطوائف التي كانت تتقاسم النفوذ في يثرب انعكاساً لتعدد مراكز القوى في المجتمع المدني، وفي صلح الحديبية كان عمر بن الخطاب يرى المعاهدة التي وقعها المسلمون في صلح الحديبية تنازلاً مهيناً للمشركين. ولكن الرسول رأى أن الخير في ذلك وكانت العاقبة كما أراه ربه. وحين يأتي الحديث عن السيادة فثمة خيط رفيع ما بين الحصافة والعنجهية التي لن تثمر في النهاية إلا الانصياع والانحناء بشكل مذل. في حصار الأحزاب عرض الرسول على الغزاة ثلث ثمار المدينة لكي يكفوا عن المسلمين. وفي غزوة مؤتة عدَّ الرسول صلى الله عليه وسلم تراجع خالد بن الوليد ـ بعد أن حصد الروم المسلمين وقتلوا ثلاثة من قادتهم ـ انتصاراً.

إن في الرجوع إلى تأريخ الدولة السعودية ـ الثالثة منها على وجه الخصوص ـ وقراءة وثائق المعاهدات والاتفاقيات التي وقعها الملك عبدالعزيز ما يكفي في الإجابة. أنا لست سياسياً. ولكن المنطق والواقع يقول ذلك. نحن جزء من هذا العالم، نتعامل معه ونستجيب لمؤثراته. لسنا نعيش وحدنا في كوكب آخر.

كما أن اللغط الذي دار عن الحوار الوطني، والمقالات التي كتبت حوله يغني عنه قرار جريء برفع سقف الحرية في وسائل الإعلام. الوقت متأخر جداً للحديث عن أهمية الحوار الوطني (الديني/ الطائفي)، وإقناع الجميع بجدواه. ليس من من شيء كفيل بذلك مثل أشياء ملموسة على أرض الواقع. وتبقى العبقرية في اختيار التوقيت المناسب.

عبدالعزيزآل سعود لم يكن بحاجة إلى الحديث والوعود والتنظير. هذا تولاه آخرون، وكتبوا كثيراً عنه وعن عبقريته. لكننا نعلم الآن أنه فوق كل ما كتب عنه، وأننا اللحظة هذه نشعر بحنين جارف إلى ذكراه والحديث عن منجزاته: أن نستلهم تجربته، تماماً كما غدا الآباء المؤسسون في أمريكا مصادر إلهام للأمة الأمريكية. ولكن عبدالعزيز مضى بعد أن أدى الأمانة، ونحن الآن نعيش لحظتنا.

نحن الآن أحوج ما نكون إلى الالتحام. هذا صحيح. ولكننا أحوج ما نكون أيضاً إلى الصدق والوضوح ومعالجة أخطائنا ومناقشة مشكلاتنا في الهواء الطلق. فالمعاريض والوثائق ليست حلاً ولا منقذاً. كما أن الصراخ والتباهي وممارسة البهلوانيات في الفضائيات باغتباط أبله ليس حلاً. الأمر يتطلب دعماً صريحاً وشجاعاً لكل خطوة نحو الأفضل تتخذها الحكومة، مهما كانت بطيئة ومتأخرة. والبعد كل البعد عن أن تحاكم الإيجابيات إلى السلبيات. فـ (لكن) عند الإطراء، أو عند العزاء، لا مكان لها. ما نمر به الآن لحظة حاسمة لها ما بعدها. إنه الوقت المناسب لكثير من القرارات المهمة التي طال انتظارها.

(**عن صحيفة الرياض، ٢٠٠٣/٨/٢٨**)

مركز الحوار الوطني:

كيف يكون الحوار وطنياً؟

شُغلت الصحافة السعودية في شهر أغسطس الماضي بموضوعين أساسيين، الأول يتعلق بالأزمة السياسية الخارجية السعودية والتي انعكست على علاقات المملكة ببريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، حيث طالب الكثيرون بإعادة النظر بالوضع المحلي والإهتمام به، والبحث عن مصالح البلاد وتقوية ارضيتها الداخلية في مقابل الضغوط الخارجية. اما الموضوع الثاني فكان حول (مركز الحوار الوطني) الذي دعا الى تأسيسه الأمير عبد الله ولي العهد السعودي. هناك الكثير من الكلام والمقالات حول الحوار وأهميته وضرورته وأهدافه، ولكن المدهش ملاحظة أن الحوار لم يبدأ بعد! والمركز المراد تأسيسه مجرد ثقب إبرة، يريد الكثيرون أن يوسعوها لكي يمر منها جمل بأكمله! فلا المسؤولين لديهم النيّة في الإصلاح السياسي حتى الآن، ولا مركز الحوار بقادر عن الخروج عن الإطار الذي وضع فيه، وهو كونه أداة دفاعية لمكافحة التطرف والغلو والعنف ومحاصرة أتباعه، وليس من أولوياته ـ فيما يبدو ـ الإصلاح السياسي او الإقتصادي أو تأسيس علاقة جديدة وعقد اجتماعي جديد بين العائلة المالكة والشعب.

المقتطفات المنشورة في هذا العدد، متنوعة المشارب والتوجهات، فبعضها يرى في المركز أداة أمنيّة، وأخرى ترأه أداة سياسية، وقسم ثالث من المقتطفات يريد حل مشاكل كل المجتمع وفي كل المجالات عبره!، بل حتى أعضاء مجلس الشورى كتبوا عن المركز، وحوّلوا مسؤولياتهم أو أضافوها الى مسؤوليات المركز الوطني للحوار!

عيوب المركز كثيرة، وأهم عيب فيه، أنه قد يصبح وسيلة لتجاوز الإصلاح الوطني الحقيقي، والإنشغال بقضايا المصالحات المذهبية، التي لا تنعكس على القاعدة الإجتماعية. وأنه فوق هذا مركز يشوّه الإصلاحات، ويخمد جذوة التحرّك باتجاهها، أي أنه قد أصبح قبل أن يؤسس الى (ملهاة) أكثر من كونه حافزاً نحو التغيير والإصلاح.

العائلة المالكة لم تبدأ بعد بالإصلاح، وكثير من الكتابات جاءت لتنظر كيف يكون الحوار! وآدابه! وما أشبه من كلام لا فائدة منه، ولا تطبيق له على أرض الواقع. وبدل أن ينشغل المواطنون ـ والإصلاحيون منهم على وجه الخصوص ـ بوسائل الضغط على العائلة المالكة لتبدأ بالإصلاحات السياسية التي هي بوابة الإصلاح الحقيقي لما عداها، انشغلوا بتعليق آمالهم على المركز العتيد، الذي لا يستطيع تحمّل أعباء الطموحات الكبيرة التي يلقيها على كاهله كل كاتب مقالة!

فيما يلي انعكاسات تأسيس مركز الحوار الوطني على الأقلام الصحفية والمفكرة السعودية، وكيف أنها أيّدته في الجملة، وبعضها انتقده بلطف، والآخر أراد تحريف مهامه عن الغرض الحكومي المؤسس من أجله (وهو غرض أمني) كما أن بعضهم قدم تنظيراً لما يجب أن يكون عليه المركز في المستقبل، فيما آخرون رأوا أن المركز لا داع له، بل يجب أن يكون الحوار في الصحافة، بحيث توسع الهوامش ويتحاور المواطنون علناً بدون رقيب أو مسؤول يملي أجندة الحوار ويقرر توصياته التي قد لا ترى النور.

الحوار الوطني بداية الإصلاح

عائض الردادي

قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إلقاء لمسئولية وطنية على مثقفي البلاد وعلمائها ومفكريها. من وسائل نجاح الحوار أن نداوي المشكلات متئدين لا منفعلين ولا متعجلين ولا ناقلين للحوار من الصالح العام إلى المنافع الذاتية، ولا ناقلين له من حوار عام إلى جوانب شخصية أو قبلية أو إقليمية أو مذهبية. يجب أن نتجاوز الخلافات في الفروع الدينية التي وَسِعَ أهلنا في القرون السابقة التجاوز عنها، وأن نبدأ الحوار حول مهددات وحدتنا الوطنية بادئ ذي بدء، ونواجه بكل حزم ما تقذفه وسائل الإعلام حول بلادنا من تهم يراد منها اجتثاث وحدتنا الوطنية، ومنها ما يثير النعرات الإقليمية أو العرقية أو المذهبية، ولنتحاور حول ما يثار حول مناهجنا الدراسية، ولنتحاور حول مشكلة القبول في الجامعات، ولنتحاور حول البطالة. يجب أن نتحاور بصدق في أن تتساوى التنمية لكل مناطق البلاد، وأن يكون المال العام لكل المشاريع العامة وأن نفسح المجال للمشاركة الشعبية الفاعلة لا المنتفعة وأن تكون هناك رقابة على صرف المال العام في المشروعات العامة.

عكاظ، ٢٠٠٣/٨/١٢

الصحافة هي المكان الأمثل للحوار الوطني

عبدالله أبوالسمح

الحوار الوطني مطلب لكل مواطن وكنا نسميه حرية الحوار، وهذه الحرية هي من اولى حقوق الانسان. احادية الرأي سبب كل تخلف واعاقة للتقدم، ورأينا آثاره الضارة فيمن حولنا من بلاد. وكلما كان الحوار موجودا انتفى وجود الغلو والتطرف، لأن الحوار المفتوح يخفف من غلواء التطرف بانواعه، اسلامويا او قوميا.. او عشائريا، وهو العلاج الناجع لجميع اشكال الفساد والتسيب والترهل الاداري. الصحافة هي المكان الامثل للحوار الوطني، لانها مكان مفتوح – او هكذا يجب – لكل صاحب رأي، بدون عضوية او تمييز، في جميع بلاد العالم هي كذلك. اذا اردنا حوارا وطنيا وحرية رأي وطريقا لاسلوب جديد متمدن. اما حصر الحوار في مكان واحد او لافراد مخصوصين فذلك تضييق يعيق الفكرة النبيلة ويقضي عليها اختناقا.

عكاظ، ٢٠٠٣/٨/١٣

الانحناء للريح خير من الاجتثاث!

د. حسن بن فهد الهويمل

وإذ يكون التغيير حتمياً، فإن على الاطراف المعنية تعميق التفكير ودقة التدبير، ومن الخير أن يكون التغيير بيد صاحب الشأن، لا بيد غيره. وأحسب أن تدخل الأقوياء في الشئون الداخلية وإكراه الشعوب على التخلي عن الثوابت لن يحقق التغيير المطلوب، وإنما يؤدي إلى التدمير.

ومن تصور أنه يملك جبلاً او مغارة تعصمه من طوفان الفتن، فقد وقع فيما وقع فيه «ابن نوح». كل دولة عربية تتصرف وحدها، دونما تنسيق بين وجهات النظر، ودونما عمل رشيد يحدو إلى اتخاذ موقف جماعي، ينقذ ما يمكن إنقاذه، او يسهم في إيقاف التدهور، وكأن الدول العربية في معزل من الماء، والماء ينهمر من فوقها،

ويتدفق من تحت ارجلها، مفككاً تماسكها الوطني، ومخلخلاً وحدتها الفكرية، ومحيياً فيها نعرات الإقليمية والعرقية والطائفية. الأحداث الجسام لا يمكن أن تمر بدون ثمن باهظ التكاليف. ومن تصور أنه قادر على معايشتها، عرضته الفتن العمياء لانهيارات اقتصادية، واختلال أمني.. الإبقاء على رسيس الماء الذي يبل الصدى في اللحظات الحرجة يتطلب التحرك قدر الطاقة، والله لا يكلف نفساً الا وسعها، وتفادي الرياح العواصف بالانحناء المؤقت، حتى تهدأ العاصفة.

ولكيلا تزداد الاوضاع ارتكاساً، فإن على اقطارها ان توفر لنفسها اجواء ملائمة لتصحيح الاخطاء، وتدارك بعض ما فات، وأن ترتد الى الداخل لإصلاح ذاتها، مطّرحة الخطابات العاطفية، والدعاوى الكاذبة، والتطبيل الزائف، والتصنيم المقيت، مقلصة القول التحريضي، متوسعة بالفعل التوفيقي. وتخدير الشعوب والضحك على الرأي العام استنفدا كل اقنعتهما، ولم يبق الا تمزيق آخرها، ومواجهة الشعوب بالحقائق المرة، ومناشدتها تقبل قدرها بالصبر والسلوان. الشعوب هي الرهان الوحيد، وبدون الجبهة الداخلية لا يمكن تجاوز المرحلة المعقدة، وما لم ينتزع القادة التأييد والثقة تفلتت الأمور، وانفلت العقد، وانغمست الأمة في حمامات الدم.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/٢٦

زمن الحوار وإضافة كلمة (إنتخاب)

د. غازي عبداللطيف جمجوم

مسيرة الإصلاح تبدأ ولا تنتهي، ولم توجد دولة اكتملت فيها هذه المسيرة. نحتاج الى اضافة كلمة (انتخاب) الى قاموسنا بكل مالها من مزايا وما يكتنفها من صعوبات. ونحتاج إلى وضع خطة لمواجهة مشكلة الدين العام وتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر شبه منفرد للدخل. نحتاج إلى أن نرفع معدل التنمية بحيث يواكب معدل الزيادة السكانية وإلا دخلنا في دائرة مغلقة تتزايد فيها معدلات الفقر والبطالة، ونحتاج إلى توزيع التنمية بطريقة متوازنة لتشمل كل أرجاء الوطن. نحتاج إلى وضع نظام لمنح الأراضي بحيث لا يصبح من العسير على المواطن الحصول على قطعة أرض تصلها الخدمات العامة، ونحتاج إلى وضع خطة تجعل من امتلاك مسكن حلما قابلاً للتحقيق لنسبة متزايدة من المواطنين. نحتاج الى بناء عدد كبير من المدارس لتحل محل المدارس المستأجرة، وإلى إنشاء المزيد من الجامعات والمعاهد، ونحتاج الى تطوير مناهجنا التعليمية لتواكب متطلبات العصر وإلى تطوير البحث العلمي، كما نحتاج إلى تطوير مخرجات التعليم العالي لتواكب متطلبات سوق العمل. ويتوجب علينا أن نواجه بواقعية الاتهامات التي تلقي على مناهجنا مسؤولية إفراز فئات منحرفة من الشباب تنتهج أسلوب الاعتداء والعنف والتفجير.

عكاظ، ٢٠٠٣/٨/١٠

ضغوط أميركا والإصلاحات السعودية

د. فوزية عبدالله أبو خالد

الشعب السعودي ينشد الاصلاح الداخلي لكثير من جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو يريد علاقة مشاركة في تحمل مسؤولياته كمواطن مع حكومته ويرى بوارق مشجعة في هذا الاتجاه سواء من أصحاب القرار أو من تقدم المواطنين ببعض المقترحات الاصلاحية.. إلا أنه يريد أن يتم ذلك بالطرق السلمية وان تكون الاصلاحات نابعة من قاعدته الشعبية بمختلف قواها الاجتماعية وبقناعة من القيادة ولا تأتي عن طريق الضغوط أو الابتزاز. ان الشعب السعودي يرى ان سياسة الضغط الخارجية لا تخدم ورقة الاصلاح بل قد تعرقله لأنها تؤدي إلى حالة من الارباك الذي قد يؤدي إلى التخبط والتردد بين الاحجام والأقدام، فالأوطان الحرة المستقلة هي التي تستطيع ان تأخذ بزمام الاصلاح والمشاركة الشعبية وليس العكس.

نمر (اليوم) بواحدة من اصعب تحديات تجاربنا السياسية على صعيد العلاقات الدولية فيما يخص السياسة الخارجية للمملكة وما يتهدد الأمن والاستقرار الداخلي الا اني احسد الكتاب بما فيهم نفسي على قدرتنا على الاستمرار في الكتابة بنفس الشروط التي تحتاج صبر ايوب على الرقابة الذاتية التي نمارسها ضد ما نكتب وعلى الرقابة التي يسنها علينا رؤساء التحرير دون ان نسأل عن سقف تلك السنن أو أسانيدها القانونية لو وجدت، هذا في الوقت الذي نحتاج فيه حقاً إلى التفكير بصوت مسموع، مشترك ومتعدد لنرى كيف نواجه هذه الغمة التي لا يبدو انها يمكن ان تكون غيمة صيف وتتبدد فيما لو استمرت التهديدات الأمريكية اذا لم نقل الابتزازات.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/١٠

الحوار الوطني: الإستيعاب الأمني للأقلية!

حمود البدر

عن طريق (مركز الحوار الوطني) من المؤمل ان تستوعب الاكثرية باعتدالها ووسطيتها ما قد يكون لدى الاقلية أو بعض الافراد من آراء تكون أدلتها ضعيفة أو ملفقة. وعن طريق المركز يتم تأليف القلوب بدلا من تنافرها، لان الانغلاق يؤدي الى تفاعل رأي الاقلية في محيط ضيق لايتاح له الانتشار، أو لا يتاح لذلك الرأي الانحسار المنطقي عندما يتبين لمعتنقيه عدم وجاهة ما لديهم. كذلك فان الحوار يقرب الآراء والمشارب، ويقلل من فرص التشتت والسير وراء الشائعات أو الاقوال الضعيفة. وفي ضوء ذلك تستطيع الأكثرية أن تستوعب الأقلية. فمن أراد أن يستقل برأيه وينميه سراً ويحاول فرضه على البسطاء فانه عندئذ يضع نفسه في دائرة الخروج عن وسطية الأمة، وعندئذ يكون تحت طائلة العقاب.

عكاظ، ٢٠٠٣/٨/١٠

الحوار الوطني: هل تستجيب الدولة لنتائجه؟

د. حسن بن فهد الهويمل

إذا لم نحسن الحوار فيما بيننا، ولم نتمكن من وضع مفاهيم للقضايا المختلف حولها، فإننا لن نستطيع حوار الآخر في القضايا المشتركة. والحوار الوطني الذي ينشده الناصحون هو الحوار المنضبط بشروطه وآدابه وأهليته، الحوار المسؤول المحترم للثوابت، البعيد عن المصادرة والإلغاء، الحوار الذي ينشد الحق لذاته، الحوار الذي يغلبُ مصلحة الوطن، وما يتطلبه من وحدة ووفاق وتعاذر، والدولة في ظل الظروف العصيبة تريد لهذا الوطن ان ينأى عن الدوامات العاصفة، وينجو من الضر الذي مس القاصي والداني، والفتن العمياء التي أصابت المقيم والظاعن، واقتلعت الشرعية من جذورها، وحولت طوائف الأمم من الاعتصام إلى التفرق، ومن لغة الكلام إلى لغة السلاح، جاعلة مصلحة الوطن دون مصلحة الطائفة أو العرق أو الإقليم. ومن تصور أن المركز حين تلتطم فيه كل الاطياف، وتصطرع فيه كل الآراء والتصورات والثقافات سيسير على مايرام، وان الاختلاف لن يكون، فقد وهم، واضاع الفرص المواتية، وعلينا في ظل كل التوقعات أن نروض أنفسنا لجدل مرتفع النبرة، لا تتطابق معه وجهات النظر، ولكنها تتعايش وتتجانس. إذا احترم الجميع الثوابت الدينية، وآمنوا بأهمية الوحدة الوطنية، فليكن بعد ذلك ما يكون. الإشكالية ليست في إنشاء المركز، فذلك سهل وميسور، وإنما هي في مخاضاته ونتائجه والأطياف التي ستلتقي فيه والقضايا التي ستطرح على موائده، ومدى تمثل المؤتمرين لأدبيات الحوار، واستجابة الدولة لنتائجه.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/١٢

الحوار وإيقاظ مشاعر المشاركة

عبدالله الحصين

الإصلاح يعني إيقاظ مشاعر المشاركة في بناء الوطن لأن الوطن من حق الجميع وهذا يعني دور المشاركة للنخب المثقفة والنظيفة لإرساء قواعد الإصلاح. ومن ثم يأتي دور الحوار الهادئ القائم على الفهم بإرساء ثقافة الثقة والتسامح والحب. والاصلاح تأكيد لحب الوطن واحترام المواطن، والإصلاح الذي يتطلع إلى تحقيقه يبدأ من المنهج الدراسي.. يبدأ بمواجهة الفقر المدقع لشرائح من المجتمع. وهكذا تبدو القدرة على مواجهة الأزمات بالعمل الجاد وتأهيل المجتمع للمشاركة في إرساء مفهوم الشفافية لكل اطياف المجتمع والاعتراف بحق الاختلاف في الرأي. وهكذا فالحوار الوطني هو الطريق لتحقيق الرؤية وتحديد أولويات الاصلاح. الحوار ثم

الحوار الطريق الى ارساء ثقافة الفهم وتقريب المسافات وكسر حاجز الخوف والغاء كلمات التسويف.

عكاظ، ٢٠٠٣/٨/١٧

الحوار وأنياب دراكولا

أنور عبدالمجيد الجبرتي

المشكلة هي أن الأطياف المختلفة، من اراء واتجاهات، تتحاور مع نفسها، في لقاءات، ومناسبات، وتخلق عن الآخر، شخصياً، وفكرياً، صوراً غير حقيقية، تجترها مراراً، وتكراراً، وتتشبث بها، وتتمترس، وراءها وتشحن، نفسها، عاطفياً، ضدَّها، وتنتج عن ذلك «مدارات» منفصلة، مستقلة، لا تلتقي، ولا تتداخل. نطمح جميعاً في أن يتغلب جوهر الحوار وأخلاقياته على بيروقراطية وتنظيمات الحوار في (المركز الوطني للحوار). بعض أصدقائنا يظنون وهما، ان الآخر الذي لا يعرفونه، ولا يلتقون به، له أنياب دراكولا، وقرون وحيد القرن. وقد حان الأوان لفتح النوافذ، والخروج إلى الشمس، والنظر في عيون الآخرين، وجها لوجه، والتحقق منهم والاستماع إليهم دون وهم، أو وجل، أو احساس بالعِصْمة المطلقة، والظن الحسن بالذات، والتفوق الذاتي والاستعلاء على الآخرين، ثقافة، أو عصرنة، أو تديناً، وتطهراً.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/٢٦

على غرار الرأي الملكي: المواطنون ضد الإصلاح!

عبدالعزيز السماري

زادت حدة الحوار عن الإصلاح منذ توالي الأحداث في نيويورك وكابل وبغداد، فالكل صار ينتظر صافرة البدء في مشوار الطريق الطويل، ويزيد قضية الإصلاح تعقيداً التردد الواضح في توقيت لحظة انطلاقها. هناك من يطرح إشكالية الوطن والأمة، فالجماهير حسب وجهة نظره لم تحدد موقفها تجاه مفهوم «الوطنية»، فبعد التخلي عن الخطاب السياسي الإسلامي الأممي، وظهور دعوات الوطنية.. عاد مصطلح الوثنية يشهر ضد المحور السياسي الجديد، الذي يتذبذب بين واقع الوطنية وقدسية الأمة، فالاطروحات الدينية التي تصدر ضد مرجعية الوطن، وترجع فكرة «الوطنية» إلى نظرية المؤامرات الغربية ضد الإسلام تجد لها صدى عند بعض الجماهير، وهي ترفض مبدأ التميز على أساس الهوية الوطنية. القرار السياسي ضروري لفك الاشتباك بين الوطنية والأممية، ولن يحدث هذا إلا من خلال صياغة جديدة للخطاب السياسي والديني، وإشعار المواطنين ان عليهم واجبات، وان لهم «حقوقاً مصانة» ومشاركة مشروعة، وذلك من خلال أصول واضحة و«مقننة» في دستور، ولكن يجب ان يأتي الوطن دائماً أولاً.. وإن لم يحدث ذلك، ستظل مرجعية الأمة تشكل ذهنية المواطن، مما قد يخلق لديه أولويات خارج حدود الوطن. والقضية التي ربما تعد الأكثر غموضاً، هي موقف الجماهير من قضية الإصلاح، وهل يوجد بالفعل ممانعة شعبية ضد عمليات الاصلاح بمفاهيمها الإدارية والسياسية؟ هناك من يشير إليها إذا جد الحديث عن مشروع الإصلاح، وهنالك على طرف آخر من يجزم ان هذا غير صحيح، وانه يجب ألا تفسر طبيعة الصمت انها ممانعة، فهي قد تكون إحدى علامات هزيمة الإنسان مع طبائع الاستبداد.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/٩

الإصلاح السياسي، وتوسعة هامش الحريات

علي بن شويل القرني

ينبغي ألا يكون هدف الحوار هو التنفيس عن مشاعر الناس وطرح الهموم ليس إلا، فينبغي ان يكون الحوار أداة من اداوات السلطة السياسية لمعرفة الاتجاهات وسبر أغوار المجتمع، وتشخيص مشاكله، وبناء حركة اصلاحية واسعة. ارى ان يتزامن هذا الحوار مع توسيع دائرة حرية الكلمة والاعلام في المؤسسات الاعلامية.. فليس مفيداً ان يكون هناك حوار داخل قاعات الاجتماعات ويحجب الحوار في وسائل الاعلام والأندية الثقافية ومؤسسات التعليم والجامعات. الذي نحتاجه بشكل اساسي في المرحلة القادمة هو تحديد الهدف من الحوار. الهدف هو بناء مؤسسي قادر على احتواء التعدد والأطياف في مجتمعنا، وكذلك تقوية مجتمعنا وتعزيز قدرته على التعامل مع مستجدات الظروف الدولية ومتغيرات التكنولوجيا المتطورة. الحوار أداة لتطوير المؤسسات التنظيمية (التشريعية) حيث يمكن ان يولد الحوار أفكاراً لتطوير العملية السياسية في بلادنا.. فقد يفرز الحوار تأسيس قاعدة عريضة من المشاركة الشعبية في القرار العام. أتمنى ان يتم تحديد إطار زمني لمشروع الحوار الوطني، بحيث يتم تحقيق اهدافه الاستراتيجية خلال أشهر أو عام واحد وبالتالي ينتهي المشروع ويتحول المركز إلى مركز بطبيعة اخرى مختلفة عن الصيغة الحالية له. ليس من مصلحة الوطن أو المواطنين ان يظل الحوار إلى ما لا نهاية.

الجزيرة، ٢٠٠٣/٨/٩

اختبار لجدية الحكومة في الإصلاح

د. عبدالله الطويرقي

الدولة يبدو انها اليوم اكثر واقعية في التعاطي مع واقع اجتماعي فرضته ثورة الاتصالات ومتغيرات متسارعة في الانظمة السياسية الاجتماعية في العالم من حولنا تملي اولويات الشفافية والمسئولية المشتركة في القرار الوطني بين نخب صناعة القرار والقاعدة الشعبية العريضة في الوطن. والدولة بهذا التوجه تؤكد على مسألة الحوار بكل ما تتضمنه من مساحات حرية ومنابر رأي ومصالح وطنية لتقطع الطريق على من يشكك في جدية الدولة في برامج الاصلاح الوطني من جانب والتأسيس لمرحلة نظام سياسي اجتماعي منفتح على التيارات السائدة في المجتمع. يبقى رسم استراتيجية واضحة المعالم لاجندة هذا الحوار من حيث القضايا والهموم والاسقف المتاحة والمستويات الاجتماعية لحركته والاقنية المجتمعية والاعلامية كبنية تحتية ضرورية لنموه وفاعليته ولا بد بطبيعة الحال من ان يتحول هذا المركز الوطني الى قوة مؤسسية مسئولة في التوصيل الجيد والفاعل بين نخب صناعة القرار الوطني والشرائح الاجتماعية الاخرى لانجاز عملية التنشئة السياسية المؤسسية الواقعية في العقلية الشعبية.

اليوم، ٢٠٠٣/٨/٥

نداء الإصلاح والقوى المناهضة له

حمد الباهلي

لا بد من الاعتراف بأن جدلا واسعا يدور اليوم بين الناس على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم حول الإمكانيات الواقعية للحوار والإصلاح ضمن منظومة الافكار والعلاقات السائدة في المجتمع والقوى المحركة فيه. لكن الواقع يقتضي الاعتراف بأن عملية الإصلاح قد انتقلت من طور الرغبات الفردية الى طور الحراك المجتمعي الذي يملك قوانينه الداخلية التي تدفع باتجاه تطوره الى الأمام، بالتأكيد ستبرز في مجتمعنا وكأي مجتمع آخر قوى ذات مصالح مختلفة تسهل او تعرقل عمل القوانين الداخلية لظاهرة الإصلاح، لكن الاجماع الرسمي والشعبي على الرغبة في الاصلاح عبر أداته الصحيحة وهي الحوار السلمي تدل على ان ضرورة الخطوات القادمة لم تعد مناطة بالرغبات بقدر ما هي مناطة بوعي الضرورة وتحمل تبعاتها عبر المزيد من الإجراءات الادارية والرسمية والانخراط المسئول من الناس في المساهمة في إثراء العمل الإصلاحي. مثلما يمثل انتظار الناس للمزيد من الاجراءات الرسمية موقفا سلبيا وكابحا لعملية الإصلاح فإن الحذر المبالغ فيه عند اتخاذ الإجراءات الإدارية قد يدفع بالقوانين الداخلية لعملية الإصلاح الى الالتفاف على مساراتها الطبيعية مما قد يوفر مناخا لتراخي بعض القوى الخيرة واعطاء فرصة للمشككين.

اليوم، ٢٠٠٣/٨/٧

الحوار الوطني وآليات التنفيذ

فائز الشهري

تأسيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني سيكون احدى الآليات التي ستساعد على تضييق الفجوة بين ما هو مفترض من سياسات تنموية لنمو وتطور المواطنين

وما ينفذ منها حقيقة على ارض الواقع. ان تلك الخطوة سوف تساعد كثيرا على معرفة اوجه القصور ومعالجتها اولا بأول.

اليوم، ٢٠٠٣/٨/١٣

مركز الحوار: المكان المناسب لعرض وجهات النظر

صالح محمد التركي

قيام هذا المركز سيقفل الطريق امام من يدعي أن بعض الاصوات لا تسمع او لا تتاح لها فرصة التعبير عن آرائها وسيقطع الطريق على المغرضين الذين يتربصون بهذا البلد الدوائر وسيفوت الفرصة على الحاقدين وينبه الجاهلين الذين يركنون الى الغلو والتطرف في الرأي. نعم الآن يوجد المكان المناسب لعرض وجهات النظر لمن يريد ان يعبر عن حبه وحرصه على مصلحة الوطن بدلا من الارتماء في احضان الجماعات المتعصبة او المضللة من قبل جهات تريد زعزعة امن الوطن والمواطنين.

كما ان انشاء هذا المركز سيساعد على زيادة الشفافية بين الطبقات المثقفة وبين قادة هذه البلاد حيث سيكون هذا المركز قناة اتصال مباشر وصريح للتعبير عما يجيش في صدور افراد هذه الطبقة. وسيكون المركز منارا وملاذا للمصارحة والشفافية الوطنية لما يخدم اهداف التنمية والتطور لبلدنا مع المحافظة على خصوصية مجتمعنا وما يتميز به دينيا وتاريخيا واجتماعيا.

اليوم، ٢٠٠٣/٨/١٣

كلمة اليوم: الحوار الوطني ومكافحة التطرف

سوف يؤدي مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دوره المأمول في ترسيخ وتعميق الوحدة الوطنية، فالحوار في جوهره مدعاة لتحقيق التلاقح في وجهات النظر والآراء بما يؤدي الى تفعيل الطرائق الحميدة المفضية إلى ابعاد هذا الوطن عن رياح التشدد والتطرف والغلو في زمن بدأ يعج بحركات ارهابية خطيرة يركن بعض أصحابها الى امتطاء الشريعة الاسلامية لتمرير انحرافاتهم. فمشروع المركز يعد خطوة رائدة لابعاد هذا الوطن عن ظلمات وأشباح تلك الرياح العاتية التي أخذت تهب من اتجاهات متعددة، فمصالح هذه البلاد العليا فوق كل اعتبار ولا بد من حماية منجزاتها الحضارية وأمنها واستمرارية تنميتها عن طريق حوار جاد يؤدي الى أفضل النتائج لاحتواء تلك المنغصات وفتح آفاق ممتدة من وسائل دعم الوحدة الوطنية، وليس أخطر على وطن من مهاوي التطرف والغلو والتشدد والتعصب.

اليوم، ٢٠٠٣/٨/٥

حوار المواطنة ومكافحة الإرهاب

عادل بن زيد الطريفي

علينا أن ندرك أن الحوار الوطني ليس هو الحوار بين ممثلي مذهبيات دينية بقدر ما هو حوار مواطنة في المقام الأول السيد فيه المواطنة وليست الحدود التي يفرضها الفقيه أياً كان مذهبه على حرية الرأي بدعوى الثوابت. الثوابت الحقيقية هي مبدأ التسامح ونظام الحقوق عبر المحددات الوطنية. إن الجهود الأمنية التي تقام اليوم ضد هذا الخطر الداهم (الإرهاب) هي هامة بالفعل، ولكن من دون إصلاح ديني وثقافي يواكبها فإنها لن تحقق أهدافها المرجوة.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/٢٠

نصلح أنفسنا قبل أن يفرض الإصلاح علينا

محمد بن عبدالله الحميد

لا ينبغي أن تمر الأحداث والمتغيرات على بلادنا دون الاستفادة منها وتوظيفها لمعالجة الأخطاء.. وفي طليعة ذلك التصالح مع بعضنا البعض، والتصارح بالأخطاء والتناصح بالآراء الصائبة، والحوار الهادئ المتجرد عن الأغراض الشخصية والمطامع الآنية. ولعل مركز الملك عبدالعزيز للحوار يكون الانطلاقة لتلاقح الأفكار وتبادل الآراء والوصول إلى مرتكزات تفتح أبواب المستقبل على آفاق واسعة في الإصلاح والتطوير للأفضل. وكذا تفعيل دور مجلس الشورى تشريعياً ورقابياً وتعزيز القضاء الشرعي وتطبيق أحكامه العادلة دون هوادة. والحرص على المال العام، وإعطاء كل مواطن بقدر ما يستحق، والمساواة في ذلك بين الجميع، وضمان الحياة الكريمة لكل مواطن بما يضمن اختفاء شبح الفقر والنهوض بالخدمات والمرافق العامة من صحية وتعليمية واجتماعية وخلافها. وفي إطار الإصلاح المنشود لا بد من إعادة النظر في المناهج الدراسية وبخاصة ما يؤدي إلى تأكيد اللحمة الوطنية. إن المبادرة إلى الإصلاح مطلوبة بكل صدق وإخلاص ويجب أن نأخذ بزمامها حكاماً ومحكومين قبل أن تفرض علينا من غيرنا الذي يتربص بنا الدوائر والسعيد من اتعظ بغيره. وحبذا لو اتسعت مساحة الحوار والرأي عبر الوسائل الإعلامية والأخذ بالصالح من الآراء والمقترحات.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/١٧

مساهمة المعارضة الخارجية في الحوار الداخلي

عبدالله صادق دحلان

يتبنى بعض المنظرين من أصحاب الآراء الإصلاحية لغة استفزازية وإن كانت تحمل أهدافا وطنية، إلا أنها فضلت إطلاق آرائها المعارضة قبل استنفاد وسائلها السلمية في الحوار والنقاش الموضوعي في المرحلة الحالية معتمدين على رؤيتهم وتجربتهم القديمة في الحوار مع المعنيين بالحوار، وهي فترة ماضية مرهونة بظروفها فلها بعض من الإيجابيات وعليها الكثير من السلبيات. (الشعب) يؤمن بأن عليه واجبات يلتزم بأدائها وله حقوق يحرص على المطالبة بها حاليا أو في المرحلة القادمة وذلك من خلال فتح قنوات للحوار الوطني المبني على أسس الحوار الديمقراطي والذي يعتبر خطوة إيجابية نتطلع إلى تطويرها لأن تكون برنامجا وطنيا على أن ينطلق من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال مجلس شورى منتخب يمثل شعب الوطن بمختلف طبقاته وفئاته وأجناسه ومناطقه الجغرافية. لقد كان الحوار ساخنا هذا العام على أطراف بحيرة جنيف حيث يلتقي بعض السعوديين والخليجيين حيث يجذبهم الحوار الديمقراطي الحر الذي يسمح لهم بطرح ما يصعب عليهم طرحه في بلادهم. ويشارك أحيانا في الحوار بعض أصوات المعارضة (غير المنظمة) التي لا تنتمي إلى (تنظيم معارض) وإنما هي أصوات أفراد لها مطالب منطقية لكنها لا تجيد طريقة طرحها.

كنت مثل غيري من الذين يحرصون على قراءة الرأي الآخر تجاه سياسة بلادي من خلال بعض الكتب الممنوعة الدخول رسميا للمملكة ولكنها موجودة في بعض المكتبات الأوروبية أو العربية، ولكنني وجدت نفسي بعد فترة غير مهتم ومتحفز لقراءتها نظرا لعدم قناعتي بأسلوبها وطرحها وأفكارها ووجدت معظمها لجأ إلى الأسلوب التشنجي في الطرح والتجريح الشخصي لرموز الوطن، وهذا يدفعنا إلى مطالبة المسؤولين عن إعلامنا بإعطاء مساحة أكبر من الحرية لكتابنا المؤمنين بالحوار كطريق للإصلاح. نطالب بضرورة وضع خطة وطنية للحوار الوطني تبدأ من القيادات التنفيذية لتصل إلى القيادة السياسية، وأتمنى على أصحاب الرأي الآخر أو ما يسميهم البعض (بالمعارضين) في الخارج بقبول دعوة الحوار على أن يضمن لهم أمان الحوار في الداخل وأدعو (خفافيش المعارضة) في الداخل للمشاركة علنا في الحوار. ولنبدأ صفحة جديدة ولنبدأ بأول مطلب وهو ضمان أمن حرية الرأي الآخر في الداخل ورفع قائمة الممنوع في الحوار لو كان يستهدف المصلحة العامة وبلغة الحوار المثالية.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/١٧

الأرشيف الصحفي: قاعدة جاهزة لمركز الحوار

قينان الغامدي

هذا اقتراح لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدائم، لعله يكون مفيدا، لا سيما وأن تطبيقه سهل وغير مكلف، لقد شهدت صحافتنا المحلية على مدار أكثر من عام حوارا عميقا ومتشعبا حول الإصلاح، وهو حوار طويل كان من طرف واحد، هذا الطرف هو الكتّاب والكاتبات الذين طرحوا رؤاهم وأفكارهم ومقترحاتهم، ولم يجدوا

من يناقشهم فيها، لا سلبا ولا إيجابا، ومقالاتهم لاشك فيها فوائد كثيرة، وهي موجودة ومحفوظة ومتاحة في أرشيف الصحف والمجلات السعودية، وحبذا لو قام المركز بجمعها وتبويبها، ووضعها كأساس لمنطلقات الحوار القادمة في مختلف القضايا الوطنية. إن المركز بهذه الخطوة سيضمن أمرين، أولهما الحصول على أفكار ومقترحات جاهزة صالحة للنقاش وهي لا تحتاج إلا لأن يتبناها المركز ويبلورها ويرفعها إلى صانع القرار، أما الأمر الآخر فهو اختصار الوقت والجهد.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/١٠

التنظير ضد الإصلاح: السعوديون لا يهتمون بالتغيير السياسي!

غازي المغلوث

ان معظم المطالب الإصلاحية تتعلق بالقاموس السياسي، مثل: توسيع رقعة المشاركة الشعبية، الانتخابات، المواطنة، حقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني، حرية الكلمة والتعبير، الفصل بين السلطات، حقوق الإثنيات ...إلخ. ولئن كانت هذه الأطروحات في جملتها ـ مستقاة من الديمقراطية الغربية، إلا أنها تنتهي بالكليشهات السعودية المعروفة وفقا لثوابتنا أو لقيمنا أو نحوها. مع تقديرنا الشديد لنفر من دعاة الإصلاح السياسي، إلا أننا نحسب أن مشروع الإصلاح السياسي مازال بعيدا عن تفكير ووجدان واهتمامات كثير من المواطنين السعوديين. إنه من قبيل اللا مفكر فيه، أو المستحيل التفكير فيه، عند شرائح كثيرة من مجتمعنا. ذلك أن مضمون المشروع الإصلاحي السياسي قائم على ثقافة مغايرة تماما لثقافتنا ومفاهيمنا، وبالذات المتعلقة بالجانب السياسي، ومن ثم يحتاج الإصلاح السياسي إلى بيئة ثقافية جديدة، وأرضية جديدة، ومفاهيم جديدة ، تعيد صياغة العقول وتشكيلها على نحو آخر. فمجتمعنا عاش لفترات طويلة منقطعا عن العالم، منكفئا على ذاته، ومتمسكا بثقافته القبلية العشائرية وقراءاته المذهبية، ومن ثم الحديث عن دولة المؤسسات، والعقد الاجتماعي، والفرد أصل الدولة، والدسترة، وتشكيل الجمعيات والنقابات الأهلية... وما إلى ذلك يعتبر سابقاً لأوانه، وبعيداً كل البعد عن المنظومة الذهنية، والأفكار التي تدور في مخيلته. المطالب التي تشغل بال واهتمامات المواطنين في هذه الفترة مادية صرفة بالدرجة الأولى: المعيشة، التعليم، العمل، العلاج، السكن، وصول جميع الخدمات، مستقبل الأبناء، شح المياه... تساوق التنمية مع التزايد السكاني الكبير. ومن ثم الإصلاح الاقتصادي هو الأساس والمقدّم عند المواطن العادي.

أما النخب المثقفة والمتعلمة، فأحسب أن الإصلاح السياسي في هذه المرحلة ليس هاجسها المبدئي لأنها تدرك أن مجتمعنا غير مؤهل للدخول في مرحلة سياسية جديدة، ومن ثم مطالبها تنحصر في: رفع سقف حرية الكلمة والتعبير، توسيع دائرة النقد بحيث يصل إلى حدوده القصوى، المشاركة في صناعة القرار المحلي، البحبحة في دخول الكتب وتداولها، استبدال مقص الرقيب الكبير بمقص صغير على الأعمال الإبداعية المحلية.

الوطن، ٢٠٠٣//٨/٩

مركز الحوار لن يكون مجدياً.. ولكن..

مازن عبد الرزاق بليلة

إنشاء مركز للحوار الوطني المسؤول لن يكون مجدياً حتى تظهر تفاصيل هذا المركز، ولوائحه التنفيذية، التي من المفترض أن تقدم نموذجاً مختلفاً، لتبادل الرأي، والمشورة، وتوسيع المشاركة الوطنية في الشأن العام، وألا تكون نموذجاً مكرراً لمنتديات سابقة، تتسم بحوار الطرشان، أو تكون موجهة من جانب واحد، أو تكون ذات طابع رسمي، يتسم بالمجاملات، وتبادل الإشادة المشتركة. هل يمكن لمركز واحد، أن يكون صمام الأمان لكل مشاكلنا مع العنف والإرهاب، وتعويض نقص قنوات الحوار المفتوح مع الشباب؟ لو كان لدينا تعليم متطور، لكانت كل مدرسة مركزاً للحوار الوطني، ولو كانت لدينا جامعات متطورة لكانت كل كلية جامعية مركزاً للحوار الوطني، ولو كانت لدينا إدارة حكومية متحررة من البيروقراطية، لكانت كل دائرة تمثل مركزاً للحوار الوطني، ولو كانت لدينا صحافة راشدة، لكانت كل صحيفة منبراً للحوار الوطني، ولو كانت لدينا مساجد ذات رسالة دعوية، لكان كل مسجد مركزاً للحوار الحضاري المتقدم. المركز غير واضح المعالم، هل هو منتدى، أم برلمان؟ هل هو شعبي أم رسمي؟ هل أعضاؤه دائمون أم متغيرون، وهل له أعضاء أصلاً؟ وهل هم منتخبون من الشعب أم معينون من الحكومة؟ وماذا سيناقش، ومن سيطرح المواضيع؟ وهل تحتاج مواضيعه للاعتماد من جهة عليا، أم قابلة للنقاش فوراً؟ هل نتائجه مجرد توصيات، أم لها صبغة تنفيذية؟ وهل المركز نفسه سيكون استشاريا، أم تنفيذياً، أم من هذا وذاك؟ وإن كان كذلك فما هي علاقته بالأجهزة الحكومية الأخرى، من مجلس شورى، ومجلس وزراء، ومجالس مناطق، وأين يقع على خارطة نظام الحكم الداخلي للمملكة.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/٩

الحوار ليس هدفاً

قينان الغامدي

هذا الحوار لا بد أن يمتد ليشمل قضايا وطنية هامة، تهم الناس في حياتهم ومعاشهم وحقوقهم، لا بد أن يتناول شؤون وشجون البطالة، والتعليم، والصحة، والفقر، والدين العام، والقضاء، والإعلام، وأسلوب التنمية، والميزانية، والإصلاح السياسي، والاقتصادي، ومختلف الأنظمة القائمة. لكي يكون هذا الحوار أسلوبا بناء لا بد أن تبادر الدولة إلى تبني نتائجه أولاً بأول، وتحويلها إلى أنظمة يتم تنفيذها، وقوانين يتم الالتزام بها. لا أعتقد أن الحوار في حد ذاته يصلح هدفا، فهو وسيلة إلى هدف، وهدف الحوار بطبيعة الحال ليس الوصول إلى النتائج وكتابة التوصيات فقط، وإنما ترجمة هذه النتائج والتوصيات إلى واقع عملي يحقق تطلعات الناس وآمالهم واحتياجاتهم.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/٩

الإصلاح والبطء القاتل

يوسف مكي

على الرغم من تقديرنا للمواقف الإيجابية التي التزمت بها القيادة السياسية في البلاد خلال الشهور القليلة المنصرمة، فإننا نرى أن الوقت يداهمنا، وأن جدية المخاطر التي تتعرض لها بلادنا تفرض علينا السير بخطوات ثابتة وراسخة، ولكنها في ذات الوقت يجب أن تكون متجانسة مع حجم التحديات التي تواجهنا الآن، ومتماهية مع السرعة التي تتداعى فيها وتيرة الأحداث. وفي هذا الاتجاه، ينبغي التركيز على أهمية احترام الهوية الوطنية وترسيخ مبدأ المواطنة وسيادة مبدأ التسامح والارتفاع فوق الجراح، وأن يجري فتح النوافذ ليدخل منها الهواء الطلق. ولعل هذا الوقت هو الأفضل لتفعيل وثيقة الرؤية، وفتح الأبواب واسعة ومشرعة لانطلاق الحوار الوطني وتشجيع الاجتهاد واحترام التعددية والرأي والرأي الآخر. والتسليم بفكرة التنوع ضمن المجتمع والوطن الواحد. ويجب أن نركز في ثقافتنا وتربية أجيالنا الجديدة على مبدأ حب الوطن والدفاع عنه، وخلق جيل نقي وقوي يسمو فوق عوامل التشظي والتشرذم، ويتجاذب نحو العطاء والبناء والوحدة.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/٦

ين يبدأ الحوار وأين يقف؟

عبد الله القفاري

الحوار ليس مهمة ثقافية أو أكاديمية بحتة الغرض منها نشر البحوث والدراسات التي تركز على معاني الحوار أو تعزز منطلقاته أو تمزج اتجاهاته بين نخب ضيقة من المثقفين أو الباحثين أو الأكاديميين فقط.. انها أيضاً تعبير مسؤول عن هاجس الوطن، الذي تحيط به اليوم جملة ضغوط خارجية وداخلية.. لن تكون مواجهتها مثمرة دون أن يكون هناك اشراك حقيقي لمختلف القوى الفكرية والثقافية الوطنية التي يجب أن تنزع عنها صفتها الأكاديمية أو المرجعية المعرفية وهي تحاول أن تمس مفاصل مهمة في هياكل المشروع الوطني، الذي يجب أن يلتصق أيضاً بهموم المواطنين.

تبدو الحاجة ماسة لبحث مستقبل وطن والحفاظ على كيانه وتمتين سياجاته وتطوير خياراته أمام أي هجمات تستهدف التقويض أو زعزعة الأركان أو النيل من استقلال القرار. لكن بين أين يبدأ الحوار وأين يقف ثمة مساحة كبيرة، الركض فيها

مشروع ما دامت انها ضمن نسق الحوار وتحت مظلة التوافق الوطني. إن مهمة الحوار هي الوصول إلى صيغة تعايش وتوافق وانسجام. وهذه لن تتأتى إلا بتوفر الآليات التي تجعل من نتائج الحوار خطوات قابلة للتحقق. وهذا يعني نشوء علاقة ممكنة وضرورية بين مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وبين مؤسسات الدولة التنفيذية.. التي عليها أن تكون الأداة التنفيذية لنتائج الحوار وتوصياته.

يعول على مركز الحوار الوطني أن يؤسس لثقافة الحوار في المجتمع السعودي.. فليس هناك معنى كبير للحوار في ظل ثقافة تفتقر لابجديات الحوار.. وطاردة لمفهوم التوافق الوطني على أسس من حوار رشيد.. فليس وظيفة الحوار احتواء الآخر ضمن النسق الثقافي الذي يؤمن به أحد المتحاورين قدر ما هي وسيلة لبحث الاشكال الثقافي والتنموي والاقتصادي أيضاً.. وهذا يتطلب إشاعة ثقافة الحوار بين المواطنين، وإشاعة مفاهيم القبول بالآخر، ونشر أبجديات العمل الوطني. إن ثقافة الحوار هي مضاد طبيعي لثقافة الفرز والاقصاء والشك والريبة. الحوار المطلوب يجب ألا يكون خطاباً موجهاً للخارج كنوع من البراءة الذاتية من عقدة اشكال العلاقة بالآخر الأجنبي واظهار الانسجام الوطني واللحمة الداخلية فقط تجاه القوى الخارجية المتربصة بنا الدوائر.

من الأهمية بمكان أن يتخلص المركز الوليد من عقدة البيروقراطية الحكومية، أو الولاء المحسوم سلفا لفكرة أو توجه. المركز يجب أن يصنف بوصفه أداة تعبير حيوية عن رؤية ومشروع إصلاحي.. ومن هنا هو يتجاوز فكرة دعم الجهد الحكومي التقليدي إلى مستوى صناعة الأفكار وإنتاج الرؤى القادرة على تقديم تصورات ممكنة وضرورية لدعم مسيرة التنمية والوحدة الوطنية ومعالجة كافة الاشكالات الثقافية والتنموية التي تشكل تهديداً لسلامة الوطن أو مكتسباته أو ثوابته. هناك حتما من سيضيق بفكرة الحوار، وقد يعتبرها مدخلاً يساء استخدامه، وقد يرى فيه البعض نوعاً من اذكاء نزعات الاختلاف، وإبراز التناقضات بين مختلف التيارات.. لكن هؤلاء يغيبون الحقيقة الكبرى، وهي أن التناقضات لا تحل بالصمت، والاختلافات لن تضعفها الرغبة في التعمية والسكوت.. وان مثل تلك التناقضات المسكوت عنها تظل أهدافا يمكن التسلل من خلالها إلى نسيج الوحدة الوطنية.

الرياض، ٢٠٠٣/٨/١٨

الإصلاح هو الرد على الهجمة الأمريكية

جمال خاشقجي

الإدارة الحالية لا تزال تتعامل مع المملكة كصديق ولكن ليس على المدى البعيد، فالمملكة بالفعل ورغم ضربة ١١ سبتمبر التي أصابت العلاقات القوية السابقة بين البلدين في مقتل، لا تزال حتى الآن الركن الركين في السياسة العالمية (أي الأمريكية) لضمان استقرار سوق النفط العالمي، ولاتزال البلد العربي الأكثر استقرارا في المنطقة. ولكن لا شيء يبقى على حاله، خاصة العلاقات بين الدول التي تحكمها عادة مصالح متغيرة، والمتغيرات المقبلة ذات العلاقة بالمملكة ستكون إقليمية سياسيا ونفطيا وبعضها عالمي. إننا أمام مشروع إصلاح حقيقي وكبير لا نملك إلا أن نستمر فيه وندعم قيادتنا وهي تلج بابه الواسع، فلا يجوز أن تشغلنا عنه قضايا جانبية وعابرة، فالعلاقات مع أمريكا متحولة والثابت هو الوطن وثبات الأمر فيه بالاستقرار وتعزيز بنيته بتنفيذ الإصلاحات الجذرية الموعودين بها، ليكون قادرا في صلابة على مواجهة المتغيرات فيه ومن حوله، وما أكثرها.

الوطن، ٢٠٠٣/٨/٥

الإصلاحات وبطء اتخاذ القرار

هيا المنيع

الجميع متفق على أن المرحلة الحالية لنا كسعوديين مهمة وحاسمة وتتطلب سرعة في العمل وقوة في الإنجاز، وعملية مراجعة واقع الحال تتطلب سرعة أكثر لأن الاصلاح وإعادة الأوضاع لنصابها الحقيقي لا تكفيه النوايا الحسنة. مشكلتنا الحقيقية أننا نعاني من بطء اتخاذ القرار وتنفيذه والأمور لدينا تتم دراستها بشكل طويل وتضيع تفاصيل حقائق الأمور بين دهاليز اللجان مما يضعف نتائج تلك الدراسات دون أن يلمس المواطن شيئاً من ذلك.

أتمنى على الأجهزة الحكومية أن تعيد النظر في آلية إجراء اتخاذ القرار وأن تكون العملية أكثر سرعة لأن الوقت الآن لا يسمح لنا بالبطء وتأجيل الحلول يزيد من المشاكل بشكل قد لا تنفع معه الدراسات واللجان وقد نحتاج لمشرط الجراح وحينها تكون التكلفة أكبر والخسائر أيضاً أكبر، والخسائر هنا لن تكون مالية وحسب بل وبشرية.. نحن حالياً في حاجة لسرعة الإنجاز وهذا لن يتحقق عبر اللجان التي اعتادت الاجتماع في الوقت الضائع والخروج بنتائج لا يقبلها واقع متجدد.

الرياض، ٢٠٠٣/٨/٢٥

الرشد يكون بالحوار

فايز الشهري

ولكي تكتمل عناصر الحوار ربما يحسن بنا أن نبدأ أولا في تَعلّم، وتعليم، وتعميم ثقافة الحوار، والتسامح فيما بيننا، وأن نتفق على منطق الحوار الرئيس الذي يقتضي الإيمان بوجود (رحمة) الاختلاف، وإلا لما قام حوار، ولما أنشئ له مركز. وفي ظل حرصنا جميعنا على صيانة الثوابت المتفق عليها، حري بنا أن لا ننزعج من درجة حرارة الحوار، أو شخصيّة المحاورين حتى وان علت الأصوات، وكثر اللغط.. ان أي قرار وطني يُتَّخذ في بيئة تسمح بالنقاش، والمحاورة سيخرج رشيدا متوازنا وقليل التكلفة.

الرياض، ٢٠٠٣/٨/١٠

الوحدة الوطنية: تسالم الإرادات وتشابك المصالح

محمد محفوظ

وقائع الاحتقان والتعبئة النفسية والثقافية بين القوى المتنافسة أو المتصارعة تساهم في توتير الأوضاع وتنذر باحتمالات كارثية. ولا شك أن المطلوب هو امتصاص أسباب الاحتقان والصراع وتفريغ ضغط الاحتقان في إطار مشروع السلم المجتمعي الذي يتضمن بدائل سياسية واجتماعية وثقافية تعمق من خيار المصلحة المدنية، وتوفر الظروف الذاتية والموضوعية لميلاد واقع جديد قوامه التسامح ونبذ العنف والاقتتال، وثقافة سياسية جديدة تدافع عن السلم المجتمعي. ومن القيم والقضايا الأساسية التي تؤكد على مفهوم السلم الأهلي، وتكرس خيار التعايش الاجتماعي في المجتمع الإنساني مساواة الآخر بالذات. إن البداية الفعلية للتغلب على الكثير من النوازع والغرائز، التي تزرع الشقاق، وتؤكد الخصام، هو طغيان حب الذات وتضخيمها، بحيث لا يرى الإنسان إلا ذاته ومصالحها. إن مساواة الآخر مع الذات، هي التي تخلق النسيج الاجتماعي المتداخل، والمتواصل، والمنسجم في حركته وعلاقاته المتعددة. ولا شك أن مساواة الآخر مع الذات، ستعلي من شأن القيم المشتركة، وستجعلها حاضرة باستمرار في الوسط الاجتماعي. كما أنها تزيد من حالة الإحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه بعضنا البعض. السلم الأهلي قوامه، تسالم الإرادات الوطنية، وانصهار مصالحها في الكيان الاجتماعي الوطني. ان حماية الاجتماع الوطني من المخاطر والتحديات، وتحصين الأوضاع الداخلية بالمزيد من التسامح والعدالة وبناء المجال السياسي والوطني على قاعدة من التراضي والتسالم والفعل المؤسسي.

الرياض، ٢٠٠٣/٨/١٢

الحوار ونزعة التنميط للآخر

عالي القرشي

حين نعي اليوم فتح قنوات الحوار، تنقشع عنا مرارة اغلاقه، وأخذ الآخرين بمجرد ما ينقل وما يحكى عنهم.. ذلك لان الحوار يقرن النظرات إلى منطلقاتها وأهدافها، فلا يؤخذ أحد بجريرة نقل خاطىء، أو صوت مرتفع يعلو على صوت الآخرين باستخدام التأويل الخاطىء، وإظهار التدين والالتزام. ومن شأن هذا الحوار ان يستثمر طاقات الأمة، وإشاعة الحب، ورعاية المصالح ما بين الشعوب، وما بين القيادة والشعوب، وما بين الإسلام والديانات الاخرى.. وكل الذي نأمله ان لا يتحمل احدهم نيابة عن الدين، أو السلطة أو المجتمع (المسؤولية) منطلقاً من تأويل ضيق، وخوف لا مبرر له، واتهامات لا وجود لحقائقها.

الرياض، ٢٠٠٣/٨/١٤

المملكة المخطوفة

فيصل الزامل

الإنطباع الذي خرج به وفد دبلوماسي غربي زار الرياض قبل عدة أشهر بأن التيار الديني المتشدد هو الحاكم الفعلي في المملكة لم يكن خاطئاً البته، فالعطب الذي أصاب سياسات الدولة الداخلية والخارجية جعل هذا التيار المتشدد القوة الفاعلة في توجيه دفة الدولة وبخاصة في مجالي السياسة الداخلية والخارجية، فهو في الداخل يملي على الدولة تبنّي سياسات أمنية صارمة، بفعل نشاطاتها السرية والمسلحة، بما يجعل السكان، والمرافق العامة، والأنظمة واللوائح القانونية، وحتى التحصيص المالي خاضعاً تحت مؤثر المتغير الجديد الداخلي. وينقل أحد الرموز الوطنية في هذا البلد بأن الجميع يدفع ثمن سياسة أمنية خاطئة، فتحت شعار محاربة العنف وجماعات التطرف يصادر أمن الجميع، ويتم تعطيل الأعمال وبرامج التنمية، وتخصص مبالغ ضخمة من ميزانية الدولة لوزارة الداخلية، وكأن الأخيرة تمثل الجهاز الوحيد في الدولة. فقد قبض التيار المتشدد على زمام السياسة الداخلية وصار يوجهها الوجهة التي تلتقي في النهاية مع مصالحه ومصالح فئة المنتفعين في الوزارة.

فالتيار الديني المتشدد باتت يقرر اللعبة وزمانها، ويملي على الدولة بالكامل طريقة في المواجهة، في وقت تتساقط فيه الأوراق من أيدي القادة السياسيين، الذين فقدوا المبادرة وأصبحت سياساتهم قائمة على ردود أفعال، فالسياسة الأمنية الحالية ليست سوى رد فعل على تطور داخلي خطير، منذ أن عادت سيرة السيارات المفخخة الى الواجهة، وهكذا شحنات الاسلحة المهربة، والهجمات الخاطفة. فوزارة الداخلية أصبحت أشبه ما تكون بمؤسسة بيروقراطية خاوية، لا تملك تقرير السياسة الداخلية، لأن هناك أطرافاً جديدة أقدر على صياغة هذه السياسة ولكن بطريقتها الخاصة، وفي واقع الأمر نجحت هذه الأطراف في إسقاط خيارات الدولة الداخلية، وسحبت منها مبادرة الفعل، وهذا ما يجعل التخبط والارتجالية في التعامل مع ظاهرة العنف حاكما. لقد إتسع الفتق على الراقع، وأن وسائل الاكتساح، والقضاء المبرم، والقبض على المجموعة بكاملها باتت تندرج الآن في قائمة التمنيات، فثقوب الجدار باتت كثيرة وواسعة، ويتسرب منها الماء بغزارة شديدة، فشحن السلاح المهرّب من مخازن الداخلية والدفاع والحدود الشمالية والجنوبية تتواصل، ومن يدفع يرفع.

المشهد في السياسة الخارجية أكثر وضوحاً، فاليوم تصيغ جماعات التطرف سياسات الدولة في الخارج، الأمر الذي أدى الى تقطّع أوصال شبكة تحالفات السعودية على المستويين الدولي والاقليمي. ففي ظل غياب دور سياسي فاعل في العلاقات الدولية، تتدهور روابط الدولة السعودية مع الكثير من الدول، بفعل نشاطات جماعات منبثقة من أراضيها، فخسرت حليفها الأميركي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وها هي تدفع ثمناً باهضاً في العديد من الدول من أفغانستان الى الشيشان، وكوسوفو وكينيا والصومال وتنزانيا وأندونيسيا والفلبين وتايلاند وحتى روسيا التي زارها ولي العهد مؤخراً فإن ملف جماعات التطرف كان أبرز موضوعات النقاش بين القيادتين الروسية والسعودية، وهاهي اليوم تؤسس لأزمة في العلاقة مع العراق القادم، منذ الاعلان عن تورط سعوديين في نشاطات إرهابية داخل العراق، والحبل على الجرار.

إنسحاب الدولة من مسرح السياسة الدولية يملؤه الآن طرف آخر يقوم بتدمير طريق العودة الى المسرح ثانية، فالنشاطات الارهابية في بقاع عديدة من العالم ستظل تواجه السياسة الخارجية بأسئلة كبيرة، وستتحدد على أساسها طبيعة العلاقة المستقبلية مع الدول التي تتسلل اليها جماعات العنف من بلادنا.

فحملة العلاقات العامة التي دفعت الحكومة ثمنها الباهض في داخل الولايات المتحدة وخارجها لتحسين صورة الدولة تفقد مفعولها كلما تم إكتشاف عناصر سعودية جديدة متورطة في أعمال عنف هنا وهناك، ما لم تتم معالجة جذرية في الداخل، فطاقم الخارجية السعودية يقصر عن أداء مهمته في تحسين الصورة طالما بقيت مكائن التطرف تعمل بأقصى طاقتها في الداخل، وتصدّر نتاجها بصورة متواصلة الى الخارج.

هذا كله يشير بوضوح الى أن الدولة باتت مخطوفة من قبل مجموعة تفرض توجهاتها الخاصة والصارمة على السياستين الداخلية والخارجية، وتملي على الدولة لعب دور رجل المطافىء، ونخشى أن يأتي يوم لا يملك فيه هذا الرجل الماء الكافي أو أن يكون قد إلتهمته النيران قبل بدء مهمته.